

الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا

د. حمدي عبد الرحمن

الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا

هذا الكتاب يطرح بعض القضايا الإشكالية المتعلقة بالوجود الإسرائيلي في إفريقيا، ويثير كذلك مسألة الثابت والمتغير في الأهداف الإسرائيلية والأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الأهداف، وعلاقة ذلك كله بسؤال الأمن العربي.

وتحاول هذه الدراسة تحليل أهداف ومحددات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا وذلك لبيان حقيقة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا عبر مُدَد زمنية مختلفة وذلك في محور أول.

أما المحور الثاني فإنه يركز على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ بداية التغلغل في الخمسينيات والستينيات، ومرورا بالقطيعة الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات، وانتهاءً بالعودة الثانية لإسرائيل في إفريقيا، وما لحق بها من تغيرات وتحولات على مستوى الأهداف والسياسات.

وأخيرا يتناول المحور الثالث التغير والثبات في قضايا العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

السعر: ٦ دولارات

ISBN: 978-9927-103-22-3



مُنتدى العلاقات العربيّة والدوليّة

هاتف: 44080451 974+ فاكس: 44080470 974+ صندوق بريد: 12231
الموقع الإلكتروني: fairforum.org البريد الإلكتروني: info@fairforum.org
العنوان: مبنى رقم 28، المؤسسة العامة للحي الثقافي (كتارا)، الدوحة، قطر

الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا



الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا

د. حمدي عبد الرحمن



عنوان الكتاب: الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا.
المؤلف: د. حمدي عبد الرحمن.
١٢٨ صفحة - ١٦,٥×٢٤ سم.
رقم الإيداع بدار الكتب القطرية: ٣٥٦ - ٢٠١٤.
الرقم الدولي (ردمك): ISBN: 978 - 9927 - 103 - 22 - 3

الطبعة الأولى ٢٠١٥.

الإهـــداء

إلى أستاذي العلاّمة مواليمو عبد الملك عودة رحمه الله
الذي استطاع بجهده المخلص وعطائه المتدفّق
أن يؤسّس تقاليد علميّة راسخة في حقل الدراسات الإفريقية
في كل من مصر والبلدان العربية.
اعترافاً بالفضل ووعداً بإكمال المسيرة إن شاء العلي القدير.

المحتويات

المقدمة

من الواضح أن الخطاب السياسي والإعلامي الصهيوني الموجّه لإفريقيا قد استخدم منذ بداية نشأة الدولة العبرية المصطنعة قضية المقارنة بين تجارة العبيد ومحرقة اليهود كإحدى أدوات الاختراق الإسرائيلي لكسب عقول وقلوب الأفارقة. ففي إبريل ٢٠١٤ نشرت صحيفة هآرتس مقابلة مطولة مع ماركوس ريديكر Rediker Marcus، مؤلف كتاب: «سفينة تجارة العبيد: تاريخ إنساني» والذي تحدث فيه عن معسكرات الاعتقال العائمة وضرورة تذكر المجتمع الأسود لهذه المأساة الانسانية دائماً. وبالطبع استغلت الصحيفة الإسرائيلية هذه المناسبة للترويج لقضية المحرقة التي تعرّض لها اليهود بما يعني المشابهة بين التاريخين اليهودي والإفريقي[1]. وتعطي علاقات إسرائيل ورواندا مثالاً آخر على محورية التوظيف السياسي لخبرات الإبادة الجماعية المشتركة. ومن اللافت للانتباه حقاً أن ثمة جهوداً أخرى يمارسها المجتمع المدني الإسرائيلي لدعم الروابط الثقافية المشتركة بين الكيان الإسرائيلي وإفريقيا. لقد قامت امرأة يهودية تعيش في جنوب إفريقيا بتكريس كل حياتها لدعم الروابط بين إسرائيل ورواندا، فأنشأت مؤسسة المحرقة والإبادة الجماعية بغرض نشر الوعي بين طلاب المدارس وتبادل الخبرات المشتركة للضحايا.

ويمكن القول بأن المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية بحسبانها حركة تحرر وطني قد اتسمت - ومنذ استقلال غانا عام ١٩٥٧ - بالتعقد

(1) Rediker, Marcus. *The Slave Ship: A Human History*. New York: Viking, 2007.

والتغير وعدم التجانس، وهو الأمر الذي يدفع إلى إثارة أكثر من سؤال واحد حول الدوافع والأسباب التي تفسر لنا موقف الأفارقة إزاء الكيان الصهيوني منذ نشأته ككيان مصطنع في قلب الأمة العربية عام ١٩٤٨[١].

ولعل ذلك يطرح أهمية الإشارة إلى متغيرات ثلاثة تساعدنا على الفهم والتحليل:

أولها: أن فرض الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى خلق نظام إقليمي صراعي، بحيث أضحى سمة لازمة للتفاعلات العربية الإسرائيلية. يعني ذلك أن تحرك إسرائيل في تفاعلاتها الخارجية ولاسيما مع القارة الإفريقية جعلها ترتبط بهذه الوضعية التي أخرجت علاقاتها مع دول المنطقة عن مصاف العلاقات الطبيعية بين الدول.[٢]

وثانيها: ارتباط وتأثر العلاقات الإسرائيلية الإفريقية بالعلاقات العربية الإفريقية. أدى ذلك إلى النظر إلى القارة الإفريقية باعتبارها ساحة للتنافس والصراع بين إسرائيل والدول العربية.

وثالثها: ارتباط كل من إسرائيل والعرب والأفارقة بمتغيرات النظام الدولي، حيث تأثرت العلاقات بين هذه المجموعات بإرادة وتوجهات النظام الدولي سواء القديم أو الجديد. وربما يكون التغير الهيكلي الذي شهده النظام الدولي منذ بداية أعوام التسعينيات - وأودى بحياة الحرب الباردة في غير صالح العرب والأفارقة - هو ما أفاد يقينا الدولة الصهيونية التي راحت تعيد ترتيب أولويات حركتها الخارجية بما يحقق لها الهيمنة الإقليمية، وأحلامها التوراتية في بناء دولة إسرائيل الكبرى.

ومن الملاحظ أن مواقف الدول الإفريقية ولا سيما غير العربية من القضية الفلسطينية قد شهدت تحولات فارقة خلال الخمسين عاما الماضية.

---

(١) انظر: حمدي عبدالرحمن، المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية.. الدوافع والمسارات، مجلة قراءات إفريقية، ٧ اكتوبر ٢٠١٢.

(٢) تتحدد علاقة إسرائيل بإفريقيا تبعاً للأثر الذي تتركه هذه العلاقة على مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي. وانطلاقاً من هذه القاعدة فإن اعتبارات عديدة تدفع إسرائيل إلى الإسراع في إقامة علاقات وثيقة لها مع الدول الإفريقية. انظر في ذلك: غسان عطية، أبعاد التحرك الإسرائيلي في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ١٣ (أيلول ١٩٧٢)، ص ٢٦-٤٦.

وربما تُعزى تلك التحوّلات إلى تغير الاهتمامات وترتيب الأولويات الإفريقية فضلاً عن تطور ديناميات النظام الدولي. فالدول الإفريقية خلال عقد الستينيات أقامت علاقات دبلوماسية ودخلت في إطار منظومة تعاون هادفة مع إسرائيل، وهو الوضع الذي سرعان ما شهد نهاية حاسمة له بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقيام الدول الإفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وقد حاولت الدبلوماسية الإسرائيلية إعادة وصل ما انقطع مع إفريقيا خلال مدة الثمانينيات. وقد تحقق لها ما أرادت بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣.

وعلى الرغم من عودة الروح للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلا أن مكانة إفريقيا شهدت تراجعاً في أولويات التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. بيد أن ظهور بعض التهديدات الأمنية على الساحة الإفريقية ولا سيما في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر، وحدوث نوع من التكالب الاستعماري الجديد على موارد وثروات إفريقيا الطبيعية؛ قد دفع بالقيادة الإسرائيلية إلى إعادة التوكيد مرة أخرى على محورية إفريقيا في عملية صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية.

وتشير الأدبيات الصهيونية إلى أن ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية قد أشار في كتاباته أوائل القرن العشرين إلى المشابهة بين خبرة الشعب اليهودي والشعب الإفريقي ورغبة كل منهما في الخلاص والتحرر. يقول هرتزل: «لقد كنت شاهداً على خلاص شعبي من اليهود وأرغب في تقديم العون للعمل على خلاص الأفارقة».[1] وقد حاول قادة الدولة العبرية بعد تأسيسها عام ١٩٤٨ تحقيق هذه المثالية السياسية من خلال تقديم إسرائيل باعتبارها نموذجاً يحتذى في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في إفريقيا.

بيد أن البحث عن شرعية الوجود وتأمين الكيان الصهيوني بعد تأسيسه دفع بصانع القرار الإسرائيلي إلى أن يلقي هذه المثاليات السياسية وراء ظهره ويتجه صوب إقامة علاقات دبلوماسية مع القوى الكبرى في النظام الدولي مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. ففي نوفمبر ١٩٤٧

---

(١) نقلا عن: Golda Meir, My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975, p. 289.

حينما عرض قرار تقسيم فلسطين على الأمم المتحدة لم يكن يمثّل إفريقيا جنوب الصحراء سوى دولتين فقط هما ليبريا وإثيوبيا. وفي حين أيدت الأولى القرار امتنعت إثيوبيا عن التصويت. كان منطقيا أن تنظر إسرائيل صوب القوى الاستعمارية الأوروبية وتهمل المستعمرات الإفريقية.

وقد مثّل مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز عام ١٩٥٥ نقطة تحوّل كبرى في تطور السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا؛ فلم توجه الدعوة إلى إسرائيل لحضور هذا المنتدى الدولي المهم، بل وتمّ تبني سياسة مقاطعة الدولة العبرية وإدانة احتلالها للأراضي العربية.

ولعل ذلك كله يطرح بعض القضايا الإشكالية المتعلقة بالوجود الإسرائيلي في إفريقيا، ويثير كذلك مسألة الثابت والمتغير في الأهداف الإسرائيلية والأدوات المستخدمة لتنفيذ هذه الأهداف وعلاقة ذلك كله بسؤال الأمن القومي العربي. وتحاول هذه الدراسة تحليل أهداف ومحددات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا وذلك لبيان حقيقة الوجود الإسرائيلي في إفريقيا عبر مُدَد زمنية مختلفة وذلك في محور أول. أما المحور الثاني فإنه يركز على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية منذ بداية التغلغل في الخمسينيات والستينيات ومروراً بالقطيعة الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات وانتهاء بالعودة الثانية لإسرائيل في إفريقيا وما لحق بها من تغيرات وتحولات على مستوى الأهداف والسياسات. وأخيرا يتناول المحور الثالث التغير والثبات في قضايا العلاقات الإسرائيلية الإفريقية.

وبعد؛ فإني أرجو أن يمثّل هذا الجهد إسهاماً متواضعاً في عملية تشكيل الوعي العربي والإسلامي بخطورة التهديدات التي يطرحها الكيان الصهيوني بالنسبة لدول الجوار الإفريقية. على أن ذلك يتطلب ضرورة استمرار الاهتمام البحثي والأكاديمي في مؤسساتنا العلمية بمصادر التهديد الخارجية لمنظومة الأمن القومي العربي والإسلامي وصياغة بدائل عربية إسلامية للحركة والمواجهة.

والله من وراء القصد

حمدي عبد الرحمن

الفصل الأول

أهداف ومحددات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا

«لن يتحقق السلام في حد ذاته... ولن تحققه القوى الأجنبية... ولن تحققه البيئة السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، ولكن إسرائيل يمكن أن تجعله أقرب للواقع؛ إذا استطاعت إقناع العرب أنها وبمساعدة العلم، تستطيع القضاء على فرصهم في هزيمتها، ليس فقط في الحاضر ولكن أيضا في المستقبل.»[1]

شيمون بيريز ١٩٦٥

ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية - شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي - على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية. بيد أن الدولة العبرية لها طبيعتها وخصائصها المميّزة باعتبارها كياناً دولياً مصطنعاً يقوم على ركائز توراتية وتوسعية ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس إسرائيل الكبرى. وإنها لمفارقة طريفة أن الدولة التي ادعت أنها قامت لحل المسألة اليهودية في العالم وتخليص اليهود من مخاطر الاضطهاد العنصري والإحساس بعدم الأمن باتت هي نفسها تعاني من الإحساس المزمن بانعدام الأمن[2]. لقد أضحت

(1) Taysir Nashif, Nuclear Weapons in Israel, New Delhi: S.B. Nangia, 1996,p. 85.

(2) Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process, New Haven: Yale University Press, 1972, 216.

القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في الدولة العبرية سواء داخلياً أو في التعامل الخارجي، تتمثل في الحاجة إلى الأمن[1].

وعلى الرغم من الشعور الإسرائيلي بالتفوق العسكري - ولاسيما في أعقاب حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ - فإن المزاج العام داخل إسرائيل لا يزال يشعر بالخطر وعدم الأمن إزاء أي تطورات قد تجعلهم عرضة لهجوم صاروخي أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدهم. ولا أدل على ذلك من أن صواريخ «سكود» العراقية التي أطلقت على إسرائيل عام ١٩٩١ لم تسبّب أضراراً مادية تذكر ولكنها أصابت إسرائيل باضطرابات نفسية هائلة ولاسيما الخوف من مبدأ الحرب الكيماوية وآثارها المدمّرة على دولة إسرائيل.

واستناداً إلى ما سبق بيانه، فإن السياسة الخارجية الإسرائيلية ذات طابع إقليمي بالأساس، فهي تدور في محيط الشرق الأوسط بمعناه الواسع، أي بامتداده الجغرافي من المغرب العربي وحتى أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك يوجد بُعد دولي عام ظهر بجلاء في أعوام التسعينيات. بيد أنه ينظر إلى هذا البعد الدولي باعتباره وظيفياً لتحقيق الأهداف الإقليمية الكبرى لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط[2].

وعليه، فإن إسرائيل تسعى لتحقيق هدفين متلازمين؛ أولهما: الهيمنة والسيطرة في إطار محيطها الشرق الأوسطي، وثانيهما: شد أطراف نظم الجوار الإقليمية الكبرى بما يمكنهما من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة. ويحاول هذا الفصل تحليل أبرز أهداف ومحدّدات السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا وذلك في مبحثين اثنين.

---

(1) Alan Dowty, Israel Foreign Policy and the Jewish Question, Middle East Review of International Affairs,vol.3, No.1, March 1999. p.1 - 12.

(٢) انظر: محمد على العويني، سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٢.

المبحث الأول: أهداف السياسة الإسرائيلية في إفريقيا

انطلاقاً من طبيعة نشأتها المصطنعة في المنطقة ومحاولاتها تقويض أسس ودعائم الأمن القومي العربي؛ حاولت إسرائيل تحقيق جملة من الأهداف في بناء علاقاتها الإفريقية.[١] وطبيعي أن هذه الأهداف تتسم بقدر من الثبات والتغير، ومن ثم فإن ترتيبها في سلم أولويات صانع القرار الإسرائيلي قد يتغير من مرحلة إلى أخرى[٢].

وإذا أخذنا في الاعتبار الحقائق الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية المميّزة للقارة الإفريقية استطعنا تحديد خمسة أهداف أساسية للوجود الإسرائيلي في إفريقيا وذلك على النحو الآتي:

١. كسر حدة العزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية ومن سار في فلكها، بالإضافة إلى محاولة كسب قواعد للتأييد والمساندة وإضفاء نوع من الشرعية السياسية عليها في الساحة الدولية. وعليه فقد كان الإدراك الإسرائيلي السائد منذ البداية (أي خلال مرحلة الحرب الباردة) يتمثل في أن أي مكسب دبلوماسي لإسرائيل في إفريقيا يعنى في المقابل القضاء على (أو على الأقل تحييد) أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية. يعني ذلك أن إسرائيل كانت تنظر إلى إفريقيا باعتبارها ساحة للنزال بينها وبين العرب وفقاً لقواعد النظرية الصفرية Zero_sum game .[٣]

٢. كسب تأييد الدول الإفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي حيث نظر إلى الدول الإفريقية باعتبارها بعيدة عن أي انحيازات مسبقة

---

(١) لا مراء في أنه على الرغم من إعلان زعماء إسرائيل دوماً عن غاياتهم النبيلة تجاه القارة الإفريقية، فإن محور اهتمامهم الرئيسي كان ولا يزال يرتكز على مصالح وأهداف واقعية ملموسة. انظر:
Mitchell G. Bard, ‹The Evolution of Israel's Africa Policy›, Middle East Review, winter 1988/ 89, P 21.

(٢) محمد عز العرب،العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية: الظواهر، الإشكاليات، المستقبل مختارات إسرائيلية، مج ٨، ع ٨٥، كانون الثاني ٢٠٠٢، ص ٨٠-٨٦.

(3) Decalo, op.cit, p18.

لصالح أي من الطرفين وهو ما يجعلها وسيطا مقبولا يدفع نحو إيجاد حل سلمي للصراع.

٣. العمل على تحقيق أهداف أيديولوجية توراتية خاصة بتقديم إسرائيل على أنها دولة «نموذج» لشعب الله المختار. يفسّر ذلك أن إسرائيل اعتمدت دائماً على تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الإفريقية حتى في حال عدم وجود علاقات دبلوماسية رسمية معها.[1] لقد انتشر في الأدبيات الإسرائيلية المبكرة نمط من أنماط المشابهة بين الخبرة اليهودية والخبرة الإفريقية من حيث التطوّر والمآل. فكلا الشعبين اليهودي والإفريقي عانى - وفقاً لهذه المشابهة الإسرائيلية- من ظلم التفرقة والاضطهاد العنصري. وعليه فإن إسرائيل باعتبارها دولة جديدة ونامية قد طرحت نفسها باعتبارها نموذجاً يُحتذى للأفارقة من أجل بناء دولتهم الوطنية الحديثة. كما أبدى القادة الإسرائيليون استعداداً صريحاً لتقديم الخبرة والمشورة للأفارقة في هذا الصدد.لقد كتب تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية يقول: «إن هناك قضية أخرى تنطوي على التمييز العنصري ولا يزال يتعيّن حلها. جوهر هذه المشكلة التي تنطوي على الفظائع والمعاناة يمكن أن يكون مفهوماً بشكل جديد من قبل اليهود، إنني أعني بذلك معاناة السود. إنها مسألة خطيرة جداً. خذ مثلاً فظائع تجارة الرقيق حيث يتم اختطاف بني الإنسان وبيعهم كرقيق، فقط لأن لون بشرتهم أسود. لقد ترعرع أطفالهم في بيئة لم يألفوها من قبل وعانوا من الاحتقار والإذلال لا لشيء إلا لأن وجوههم سوداء. إنني لا أخجل من هذا الوعد الذي قد يثير سخرية البعض. والآن بعد أن أرى إحياء الأمة اليهودية، أود المشاركة والمساعدة في عملية خلاص الشعوب السوداء».[2]

---

(1) Ibid, p 13 - 22.

(٢) نقلا عن:

Arye Oded, Africa in Israeli Foreign Policy—Expectations and Disenchantment: Historical and Diplomatic Aspects, Israel studies, volume 15, number 3, Fall 2010, p 125.

٤. السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي من حيث تأمين كيان الدولة العبرية وضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى إسرائيل وفقاً لقانون العودة، والحيلولة دون أن يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية، بالإضافة إلى التوسع على حساب متطلبات الأمن القومي العربي في المنطقة.

٥. بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية Hegemony لإسرائيل وذلك من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف، حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية.[1] يتضح ذلك من خلال تركيز إسرائيل على دول إفريقية معينة مثل السنغال وإثيوبيا والكونغو الديمقراطية. كما إنها تحاول جاهدة مقاومة النفوذ العربي الراديكالي في المنطقة الإفريقية مثل مصر الناصرية وليبيا القذافي، وعوضاً عن ذلك فهي تشجّع إقامة أنظمة محافظة وموالية لها.

وإذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة هي نتاج النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد، بالإضافة إلى مخزونها الثقافي والحضاري بما ينطوي عليه من قيم ومعتقدات، فإن «المصلحة القومية» للدولة - كما تحددها النخبة الحاكمة- هي نتاج عوامل واقعية مثل الاعتبارات الأمنية، وحقائق الأوضاع الجغرافية والاقتصادية، وتوازنات القوى الدولية...إلخ. يعني ذلك أن ترتيب الأهداف السابقة في سلم أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا هي كما ذكرنا آنفا عملية متغيّرة من مرحلة لأخرى وتعتمد على مدركات صانع القرار الإسرائيلي لطبيعة العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

إن عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط والتي بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام عام١٩٩١، أدت إلى تأمين الكيان الصهيوني بالمعنى العضوي والسياسي وذلك بعد دخول الأطراف الأساسية هذه العملية (مصر والأردن

---

(١) حول تأصيل هذا المبدأ وأهميته ولا سيما من منظور الأمن القومي العربي انظر: حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص ٢٣٣-٢٣٦.

والسلطة الفلسطينية). ومن ثم فإن الأهداف الإسرائيلية في إفريقيا لا بد وأن يصيبها التبدّل والتغيّر بحيث تعطي أولوية للاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالهيمنة وفتح أسواق جديدة للاستثمار. ليس بمستغرب إذن أن تقوم إسرائيل في عام ١٩٩٤ بإنشاء غرفة التجارة الإسرائيلية الإفريقية لتشجيع رجال الأعمال الإسرائيليين على السفر إلى إفريقيا والاستثمار فيها. ومن جهة أخرى فإن دخولها في معاهدة سلمية مع مصر وتبادل السفراء بينهما لا يعني قطعاً انتفاء حالة الصراع القديم بينهما في إفريقيا. وتحاول إسرائيل الاستفادة من وضعية النظام الدولي الجديد بعد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليه. فقد قامت الإدارة الأمريكية بإعادة ترتيب أولوياتها في إفريقيا ولا سيما في ظل ما أطلق عليه الرئيس كلينتون «الشراكة بدلاً من المساعدات» إذ عادة ما يقترن الوجود الأمريكي بالوجود الإسرائيلي في المنطقة.

المبحث الثاني: محدّدات السياسة الإسرائيلية في إفريقيا

استناداً إلى ما سبق فإنه يمكن الإشارة إلى أبرز محدّدات السياسة الإفريقية لإسرائيل على النحو الآتي:

١. الصراع العربي الإسرائيلي[1]:

حقيق على أي دارس لتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية أن يعترف بأهمية ومحورية الصراع العربي الإسرائيلي في تحديد مسار هذه العلاقات وذلك من مناحي مختلفة:

أولاً: انعكاسات الحرب الباردة على كل من النظامين الإقليميين العربي والإفريقي بدرجة أدت إلى استفادة إسرائيل بدرجة أكبر من غيرها من الأطراف الإقليمية.

---

(١) انظر في ذلك:

Arye Oded, Africa and the Middle East conflict, Boulder, co: Lynne Rienner, 1987. and Charles Kwarteng, «the Arabs, Israel and Black Africa: the politics of courtship», Round Table, No 322, April, 1992, p 167 - 82.

ثانياً: إدراك إسرائيل المتزايد بأهمية إفريقيا بحسبانها ساحة من ساحات إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث اعترفت منذ البداية بثقل الصوت الإفريقي في الأمم المتحدة والذي برز واضحاً في مناسبتين: الأولى هي قرار الأمم المتحدة الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية عام ١٩٧٥، والثانية هي عندما تمّ إلغاء القرار نفسه عام ١٩٩١ في سابقة غير متكررة عبر تاريخ المنظمة الدولية.

ثالثاً: أن حركة المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ارتبطت بتطور الصراع العربي الإسرائيلي، فالمقاطعة الدبلوماسية الإفريقية لإسرائيل في السبعينيات ومعظم سنوات الثمانينيات، ثم العودة الكاسحة لهذه العلاقات منذ بداية التسعينيات ارتبطت بحدثين هامين في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي أولهما هو حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثاني هو انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١.

رابعاً: إن حالة الضعف الاستراتيجي للقارة الإفريقية من حيث عدم وجود نظام قوي للأمن قد نظر إليها من جانب طرفي الصراع في الشرق الأوسط على أن إفريقيا ساحة للاستقطاب وتحقيق مكاسب على حساب الطرف الآخر.

ومن الجلي أن نشير هنا إلى أن إسرائيل نظرت ومنذ البداية، وبغض النظر عن أهدافها ومراميها الأيديولوجية والتوراتية والبراجماتية، إلى إفريقيا باعتبارها قادرة على القيام بدور محوري في تسوية محتملة للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك استناداً إلى عدد من الحقائق، وفقاً للرؤية الإسرائيلية، لعل من أبرزها:[1]

أولاً: الصداقة المتبادلة بينها وبين كل من العرب والإسرائيليين.

وثانيا: تحررها من الأبعاد النفسية والأخلاقية الخاصة بطبيعة الصراع في الشرق الأوسط، وبالفعل طرحت عدة مقترحات إفريقية للوساطة بين العرب وإسرائيل، وكان من بينها مبادرة الرئيس كوامي نكروما غير أنها باءت جميعا بالفشل.

---

(1) Decalo, op.cit, p37.

على أن حرب ١٩٦٧ مثّلت تطوراً مهماً في تاريخ التنافس الإسرائيلي العربي في إفريقيا حيث نظر الأفارقة إلى إسرائيل باعتبارها قوة احتلال تحتل أراضي دولة إفريقية. صحيح أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية لم يكن حاسما بدرجة كافية ولكنه أكد على تأييد قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ والقاضي بعدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي العربية. وكانت غينيا بقيادة الرئيس أحمد سيكوتورى هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧ مباشرة. بيد أنه مع تصاعد الدعم العربي لحركات التحرر الوطني في الجنوب الإفريقي، وخيبة أمل القادة الأفارقة من الدول الغربية لعدم مساعدتها في تنفيذ الخطة الإفريقية الرامية إلى عزل جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا، فإن الانتقاد الإفريقي للعدوان الإسرائيلي ازدادت حدته حتى وصل الأمر، قبل نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣، حد قطع العلاقات الدبلوماسية. ففي عام ١٩٧٢ قامت أوغندة بقطع علاقاتها مع إسرائيل، ثم تبعتها سبع دول أخرى هي تشاد ومالي والنيجر والكونغو برازافيل وبوروندي وزائير (الكونغو الديموقراطية حالياً) وتوجو[١].

وإذا كانت حروب الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل قد أحدثت مزيداً من التعقيدات في مركب العلاقات الإسرائيلية الإفريقية فكذلك فعلت مبادرات التسوية السلمية في المنطقة. ففي أعقاب قيام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧ وتوقيعه على اتفاقات كامب ديفيد عام ١٩٧٩ بذلت محاولات عربية دؤوبة لعزل مصر إفريقياً، بيد أنها لم تنجح مطلقا[٢]. ففي القمة الإفريقية التي عقدت في ليبيريا عام ١٩٧٩ قامت ست دول عربية أعضاء في المنظمة من بينها المغرب والجزائر وليبيا بمقاطعة القمة احتجاجاً على وجود السادات. وقد عملت إسرائيل حثيثاً على إعادة روابطها الإفريقية وهو ما اتضح جلياً في عودة علاقاتها مع زائير (الكونغو الديموقراطية) في ١٤ مايو ١٩٨٢.

---

(١) خليل إبراهيم الطيار، «محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقيا وعلاقتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة»، شؤون عربية، عدد ٤٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، ص ١٦٤.

(2) Kwarteng, op-cit, p 178.

إن تحليل الموقف الإفريقي بعد كامب ديفيد يفصح بأن الأساس الذي بمقتضاه اتخذت الدول الإفريقية قرار المقاطعة لإسرائيل قد انهار بعد تبادل السفراء بين كل من القاهرة وتل أبيب. وطبقاً لأحد الكتّاب الأفارقة فإن «مصر، وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية، هي التي قادت إفريقيا لمقاطعة إسرائيل. أما الآن فقد تبادلت كل من مصر وإسرائيل السفراء وما زلنا نحن الذين ذهبنا لمواساة مصر على فقدانها سيناء غير قادرين على العودة من هذه الجنازة إلى بيوتنا»[1].

أياً كان الأمر فإن الإدراك الإفريقي لإسرائيل باعتبارها دولة صغيرة محدودة الموارد محاطة بأعداء من كل جانب ومع ذلك استطاعت بناء نموذج تنموي يمكن أن يُحتذى قد تغيّر بعد احتلالها الأراضي العربية أثناء عدوان ١٩٦٧. بيد أن هذا الإدراك قد تغيّر مرة أخرى مع بدء مسيرة التسوية السلمية وكان ذلك مرة أخرى لصالح إسرائيل.

٢. المكانة الإفريقية في المنظومة الدولية:

على الرغم من أن إفريقيا كانت قارة مجهولة بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية في أعوام الخمسينيات إلا أنها لم تكن كذلك على مستوى التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي وذلك مقارنة بقارات العالم الأخرى. فأمريكا اللاتينية مثلت دائرة نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، كما إن إسرائيل وجدت دعماً ومساعدة من القوى الغربية الرئيسة في أوروبا. وهنا كان عليها في سعيها للبحث عن الشرعية الدولية أن توجّه أنظارها إلى آسياوإفريقيا. أما بالنسبة لآسيا فقد كانت أشبه بالقارة «المغلقة» أمامها لعدة عوامل من بينها:

- وجود دول كبرى قطعت شوطاً كبيراً في ميدان التنمية الاقتصادية.
- وجود دول وجاليات إسلامية كبيرة وهو ما يجعلها أقرب لتأييد الموقف العربي.

---

(١) انظر:
Baffour Ankoma, «Let us Recognize Israel», New African, October 1988,p16.

- تضاؤل فرص تسويق النموذج الإسرائيلي في التنمية في ظل وجود دول مثل الصين واليابان والهند.

وعليه فقد كانت إفريقيا التي تؤهّلها مكانتها الجيو استراتيجية فضلاً عن وجود عدد كبير من الدول بها والتي تتطلع للحصول على مساعدات تنموية وتقنية من الخارج الخيار المناسب أمام صانع القرار الإسرائيلي.

إن الأهمية الإفريقية في الأمم المتحدة من حيث قدرتها العددية لم تكن خافية على إسرائيل منذ البداية. فرئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون أكد على أن:

«الدول الإفريقية ليست غنية، ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة».[1]

وكان هذا الإدراك الإسرائيلي يأتي دوماً في سياق الوعي بحقيقة الصراع العربي الإسرائيلي وإمكانية الاستفادة من الدور الإفريقي في هذا المجال. وليس أدل على هذه الأهمية من أنه عندما اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف يونيو ١٩٦٧ في جلسة خاصة بناء على طلب الاتحاد السوفييتي تأثر الموقف الإفريقي بدور الأطراف الخارجية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حيث حاول كل منهما ممارسة الضغوط لصالح القرار الذي يتبناه. فقد طرح مشروع قرار باسم مجموعة عدم الانحياز قدمته يوغوسلافيا ونظر إليه على أنه موالٍ للعرب، كما طرح مشروع قرار آخر باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ونظر إليه باعتباره موالياً لإسرائيل.

وبتحليل السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية يمكن التمييز بين أربع مجموعات فرعية متباينة (حسب الجدول رقم ١) ففي المجموعة الأولى صوتت ثماني دول إفريقية لصالح قرار أمريكا اللاتينية وهو ما يعني تأييداً للموقف الإسرائيلي. وقد ضمت هذه المجموعة دولاً متعاطفة مع إسرائيل مثل ليبيريا وجامبيا وتوجو بالإضافة إلى غانا التي جاء تصويتها ضمن هذه المجموعة كنوع

(1) Ibid, p 53 - 56.

من الانتقام ضد مصر التي ساندت الرئيس نكروما والذي أطيح به في انقلاب عسكري عام ١٩٦٦.

أما المجموعة الثانية والتي ضمت ١٢ دولة إفريقية فإنها أيدت بشكل غير حاسم قرار أمريكا اللاتينية، فهي إما صوتت لصالح القرار الأمريكي اللاتيني وامتنعت عن التصويت على القرار اليوغوسلافي أو أنها صوتت لصالح القرارين معاً أو امتنعت عن التصويت عليهما معاً. وتضم المجموعة الثالثة دولتين فقط هما نيجيريا والجابون حيث أيدتا بشكل غير حاسم القرار اليوغوسلافي. ويلاحظ أن هذه المواقف المائعة لا علاقة لها البتة بطبيعة القرارين بقدر ارتباطها بمواقف ومتغيرات خارجية خاصة بالعلاقات مع أطراف النزاع[1].

وتضم المجموعة الرابعة دولاً مساندة للموقف العربي ومعادية لإسرائيل مثل موريتانيا والصومال وبعض الدول التي انتهجت سياسات راديكالية مثل مالي وغينيا، كما إن البعض الآخر اتسم بوجود أغلبية إسلامية ترتبط بعلاقات وثيقة مع العالم العربي.

وعليه، إذا أخذنا بعين الاعتبار الدول التي ساندت الموقف الإسرائيلي سواء بشكل حاسم أو غير حاسم لوجدنا أنها تصل إلى عشرين دولة. بيد أن هذا التوجّه تغيّر تماماً عند مناقشة قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، حيث صوّت لصالح القرار عشرون دولة إفريقية من غير الأعضاء في جامعة الدول العربية (باستثناء الصومال وموريتانيا)، كما عارض القرار خمس دول فقط بينما امتنع عن التصويت اثنتا عشرة دولة[2]. وليس بخاف أن هذين المثالين يعكسان بجلاء الدور الإفريقي في الأمم المتحدة وهو ما ظهر مرة أخرى عند إلغاء هذا القرار عام ١٩٩١.

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول مواقف الدول الإفريقية من حرب عام ١٩٦٧ انظر:
Africa Research Bulletin. July 15, 1967.

وحول سلوكها التصويتي إزاء إسرائيل انظر:
United Nations, General Assembly, Official Records, Fifth Emergency Special Session. New York, 1967.

(2) Samuel Decalo, «Africa and the U.N. Anti-Zionism Resolution,» Cultures et Development, 8 ,1976, p. 89 – 117.

جدول رقم (١)

السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية جنوب الصحراء

تجاه قرار الأمم المتحدة بشان العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">المجموعة الأولى: صوتت بـ (نعم) على قرار أمريكا اللاتينية، وبـ (لا) على القرار اليوغوسلافي (الإجمالي ٨):</td></tr>
<tr><td colspan="2">بوتسوانا
جامبيا
غانا
ليسوتو</td><td>ليبيريا
ملاجاشي
مالاوى
توجو</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الثانية: أيدت قرار أمريكا اللاتينية ولكن بصورة غير حاسمة (الإجمالي ١٢).</td></tr>
<tr><td colspan="2">دول صوتت لصالح قرار أمريكا اللاتينية وامتنعت عن التصويت على القرار اليوغوسلافي:</td><td>دول صوتت لصالح القرارين معا</td></tr>
<tr><td>إفريقيا الوسطى
تشاد
بنين
إثيوبيا</td><td>كوت ديفوار
سيراليون
بوركينافاسو</td><td>رواندا
الكونغو كينشاسا
الكاميرون
كينيا
النيجر</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الثالثة: أيدت القرار اليوغوسلافي ولكن بصورة غير حاسمة، صوتت لصالح القرار اليوغوسلافي وامتنعت عن التصويت على قرار أمريكا اللاتينية (دولتان فقط).
نيجيريا - الجابون.</td></tr>
<tr><td colspan="3">المجموعة الرابعة: صوتت لصالح القرار اليوغوسلافي وضد قرار أمريكا اللاتينية (الإجمالي ١٠ دول).
بوروندي- السنغال- الصومال- أوغندة- زامبيا- الكونغو برازافيل- غينيا- مالي- موريتانيا- تنزانيا.</td></tr>
</table>

Source: Fouad Ajami and Martin H. Sours, Israel and Sub-Saharan Africa: A Study of Interaction, African Studies Review, Vol. 13, No. 3 (Dec., 1970), 411.

جدول رقم (٢)

التصويت الإفريقي على قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية، ١٩٧٥

تأييد (٢٠)	معارضة (٥)	امتناع (١٢)
بوروندي	إفريقيا الوسطى	بوتسوانا
الكاميرون	كوت ديفوار	الجابون
كيب فرد	ليبيريا	غانا
تشاد	مالاوي	كينيا
الكونغو	سوازيلاند	ليسوتو
بنين		موريشيوس
غينيا الاستوائية		سيراليون
غامبيا		توجو
غينيا		بوركينا فاسو
غينيا بيساو		زائير
مدغشقر		زامبيا
مالي		إثيوبيا
موزمبيق		
النيجر		
نيجيريا		
رواندا		
ساوتومي		
السنغال		
تنزانيا		
أوغندة		

Source: U.N. Chronicle, December 1975, 38, 39.

٣. الجاليات اليهودية في إفريقيا:

من المعلوم أن إفريقيا تحتضن بين ظهرانيها جاليات يهودية متفاوتة الأحجام ومتباينة القوة والتأثير.[1] ففي شمال إفريقيا جماعات من اليهود السيفارديم الذين قدموا بالأساس من إسبانيا والبرتغال خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. أضف إلى ذلك فقد قدمت إلى إفريقيا جماعات من اليهود الاشكيناز من شمال وشرق أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وإذا كان حجم هذه الجاليات، خارج جمهورية جنوب إفريقيا، هو جد متواضع إلا أن وضعها الاقتصادي في بعض دول إفريقيا جنوب الصحراء مثل كينيا يتسم بالقوة والتأثير.

ويمكن القول إن يهود الفلاشا الإثيوبيين يمثلون واحدة من أفقر الجاليات اليهودية في العالم على الرغم من اعتقادهم الراسخ بأنهم يمثلون القبيلة المفقودة في التاريخ الإسرائيلي. وقد تمّ نقل معظم الفلاشا إلى إسرائيل جواً عبر السودان فيما عرف باسم «العملية موسى» والتي بدأت في عام ١٩٨٣ ووصلت إلى ذروتها خلال المدة من نوفمبر ١٩٨٤ وفي مارس ١٩٨٥.[2]

وبالمقابل، فإن الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا تعد واحدة من أغنى الجاليات اليهودية في العالم. وطبقاً لأحد التقديرات فإن مساهمة يهود جنوب إفريقيا في خزانة الدولة العبرية تأتي في المرتبة الثانية بعد مساهمة يهود الولايات المتحدة. بيد أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم كلٍّ من الجاليتين نلاحظ أن تبرّعات يهود جنوب إفريقيا نسبة إلى كل شخص تفوق في بعض السنوات تبرّعات اليهود الأمريكيين.

ولعل القضية المثيرة للاهتمام عند دراسة أوضاع الجالية اليهودية السوداء في إسرائيل تتصل بمفهوم الهوية اليهودية السوداء ونظرهم إلى إسرائيل

(1) Ali AL.Mazrui, The Africans: A Triple Heritage, London: BBC publication, 1986, p85.

(٢) يقدر إجمالي يهود الفلاشا الذين نقلوا إلى إسرائيل بمقتضى قانون العودة بنحو أربعين ألفا. انظر: Steven Kaplan, The Bita Israel (Flasha) in Ethiopia: From Earliest Times to the Twentieth century, New York: New York University press, 1992.

باعتبارها جزءاً من التراب الإفريقي، إذ كان يقطنها في الأصل شعوب إفريقية داكنة البشرة.[1]

وأياً كان الأمر، فإنه لا يمكن التقليل من أهمية متغيّر الجاليات اليهودية في توجيه وتخطيط العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، إذ لا يخفى أن نحو ٢٠٪ من إجمالي المهاجرين اليهود إلى إسرائيل خلال المدة من (١٩٤٨ إلى١٩٩٥) هم من إفريقيا.[2] ويمكن القول إجمالاً أنه بالرغم من عدم وجود جاليات يهودية كبيرة في إفريقيا فإن بعض الجاليات اليهودية الصغيرة والأفراد قد مارسوا دوراً مهماً في تقوية الروابط الإسرائيلية الإفريقية.ويمكن في هذا السياق أن نُشير إلى حالة إسرائيل سومان رجل الأعمال الكيني الذي شغل منصب عمدة نيروبي حيث قام بتقديم قادة إسرائيل إلى زعماء كل من كينيا وأوغندة حتى قبل حصول كينيا على استقلالها[3].

٤. المصالح الاقتصادية والتجارية:

من المعلوم أن القارة الإفريقية غنية بثرواتها المعدنية والطبيعية فهي تمتلك العديد من المعادن والمواد الخام المهمّة مثل الماس والذهب والخشب والكاكاو والبن والزيت. كما تنتج العديد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا وأنجولا والجابون كميات كبيرة من النفط. فضلاً عن ذلك فقد اكتشفت مصادر

---

(١) انظر في تفصيلات ذلك:

Fran Markowitz, Israel As Africa, Africa As Israel: «Divine Geography» in the Personal Narratives And Community Identity of the Black Hebrew Israelites, Anthropological Quarterly, vol.69, No.4, October 1969, p 193 - 206.

(٢) وطبقا لإحصاءات مؤسسة التعاون الإسرائيلي الأمريكي فقد بلغ عدد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل والقادمين من إفريقيا حوالى (٤٨٤٠٦٧) وذلك على النحو الآتي(٣٨١٦١٨) من المغرب العربي (٤٨٦٢٤) ومن إثيوبيا و(٣٧٥٤٨) من مصر والسودان، وأخيراً حوالى (١٦٢٧٧) من جنوب إفريقيا. انظر:

The American-Israeli Cooperative Enterprise 1988 at (www. israel.org./ j source/ Immigration).

(3) Neuberger, op, cit p35.

جديدة للنفط في مناطق خليج غينيا وشرق إفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة تخطط للحصول على نحو ٢٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ وتخطط الدولة العبرية للاستفادة من الثروات الهائلة المملوكة لإفريقيا حيث يمكن لإسرائيل استيراد العديد من السلع والمواد الخام مباشرة من الدول الإفريقية، فضلاً عن قيامها ببيع منتجاتها الصناعية لإفريقيا وهو ما يعني زيادة نطاق وحجم التبادل التجاري بين إسرائيل وإفريقيا. وتنظر إسرائيل إلى الدول الإفريقية باعتبارها سوق استثمارية مهمّة للشركات الإسرائيلية العامة والخاصة وذلك في العديد من المجالات الاقتصادية والفرص الاستثمارية.

٥. المصالح الاستراتيجية:

تمثل منطقة القرن الإفريقي ولا سيما إثيوبيا وأرتيريا أهمية استراتيجية خاصة لإسرائيلية حيث إنها بنص الجغرافيا قريبة من باب المندب الذي يتحكم في مدخل البحر الأحمر الجنوبي فضلاً عن أهمية الاستراتيجية بالنسبة للمرّات البحرية والجوية المتجهة إلى شرق وجنوب إفريقيا.

كما تسعى إسرائيل إلى اختراق الحزام الجنوبي للأمن القومي العربي في مناطق التماس العربية الإفريقية مثل كينيا وأوغندة، ولذلك نجد أن مينائي مومباسا في كينيا ودار السلام في تنزانيا يمثلان أهمية كبرى بالنسبة لحركة التجارة الإسرائيلية المتجهة إلى الشرق الأقصى وجنوب إفريقيا.

٦. العامل الإسلامي:

تعد إفريقيا قارة الإسلام، حيث إن معتنقي الإسلام بها يمثلون الأغلبية العددية مقارنة بأصحاب الديانات السماوية والتقليدية الأخرى. ولذلك نجد أن العديد من الدول الإفريقية إما أن تكون ذات أغلبية مسلمة أو أنها تمتلك أقلية مسلمة كبيرة. وتسعى إسرائيل من وراء اختراقها للساحة الإفريقية إلى تحييد المتغيّر الديني في الصراع العربي الإسرائيلي. فالتعاون مع إفريقيا المسلمة يعني إمكانية استبعاد الصدام بين إسرائيل والعالم الإسلامي.

يمكن القول بأن المتغيّر الإسلامي شكّل أحد المتغيّرات المهمّة في تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. فبينما استطاعت إسرائيل تطوير علاقات تعاون وثيقة مع معظم الدول ذات الأغلبية المسلمة في إفريقا خلال الستينيات (مثل مالي والنيجر والسنغال) أو مع الدول التي يمكن القول تجاوزاً بأنها إسلامية مثل نيجيريا وتشاد فإن الإسلام مثّل أحد العوائق الرئيسة التي اعترضت الدبلوماسية الإسرائيلية في عدد من الدول الإفريقية.

صحيح يمكن القول بأن الإسلام «الإفريقي» كان ولا يزال ذو طبيعة تسامحية وغير مسيّس إلا أنه استخدم كمبرر لقطع العلاقات الإفريقية بالدولة العبرية في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣. فالدول التي بادرت بقطع تلك العلاقات حتى قبل إعلان حرب أكتوبر كانت ذلت أغلبية مسلمة واضحة مثل غينيا والنيجر ومالي أو أنها إسلامية جزئياً مثل تشاد. وعلى النقيض من ذلك فإن الدول الإفريقية التي بادرت باستئناف علاقتها مع إسرائيل في أوائل التسعينيات كانت ذات أغلبية مسيحية، إذا استثنينا نيجيريا تحت قيادة إبراهيم بابا نجيدا.

وقد استغلت السياسة الإسرائيلية بعض التوجّهات المعادية للإسلام في إفريقيا مثلما حدث في الحالة الأثيوبية منذ عهد هيلا سلاسي. فإثيوبيا نظرت إلى نفسها باعتبارها دولة مسيحية وسط بحر من المسلمين، وهو ما دفعها لتوثيق عرى الصداقة مع الكيان الصهيوني[١].

ويشير آري عوديد الذي شغل منصب السفير الإسرائيلي لدى زامبيا في الستينيات أن المتغيّر الديني المسيحي كان وراء قرار حكومة فردريك تشيلوبا في زامبيا استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩١. فقد كان شيلوبا مسيحياً أصولياً متمسكاً بمبادئ عقيدته الأمر الذي دفعه إلى إعلان زامبيا دولة مسيحية، بل والأكثر من ذلك فإنه بات أكثر تشككاً إزاء أي نشاط إسلامي داخل بلاده، ولعل ذلك يفسر قيامه بإغلاق السفارتين العراقيةوالإيرانية في لوساكا[٢].

---

(١) انظر في ذلك:

Benyamin, Neuberger, Israel's Relations with the third world (1948 - 2008), Tel Aviv University; the S. Daniel Abraham. Centre for international and Regional Studies, Research paper no.5, October, 2009, p30 - 31.

(2) Arye Oded, Africa in Israeli Foreign Policy op. cit,. p 122.

٧. طبيعية الدولة والنظام الحاكم في إفريقيا :

ارتبطت العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الدول والنظم السائدة فيها. فالنظم الراديكالية التي تبنّت صيغة إفريقية للماركسية مثل أنجولا وموزميق وغينيا بيساو لم يكن لديها أية روابط بالدولة العبرية على الإطلاق قبل سقوط الاتحاد السوفييتي. كما إن الدول الإفريقية ذات الطبيعية الراديكالية في نظام الحكم مثل مدغشقر والكونغو برازفيل وبينين قد وصلت مقاطعتها لإسرائيل في أعقاب قطع الروابط الدبلوماسية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ومن جهة أخرى فإن إسرائيل قد حافظت على علاقاتها الوثيقة حتى عام ١٩٦٧ مع عدد من الدول الإفريقية التي اعتبرت نفسها نموذجاً للاشتراكية الإفريقية، مثل غانا ومالي وغينيا وتنزانيا. فقد نظرت هذه الدول إلى إسرائيل باعتبارها رائدة في مجال التنمية الاشتراكية. أما الدول ذات النظم المحافظة فقد كانت هي الأخرى ميداناً خصباً للتأثير الإسرائيلي مثلما حدث مع كينيا وملاوي وكوت ديفوار.

أضف إلى ما سبق أن المتغير القيادي داخل الدول الإفريقية لعب دوراً مهماً في التأثير على مجريات العلاقات الإسرائيلية الإفريقية؛ فالارتباط باليهود أو القيام بزيارة إسرائيل أو المعتقدات الدينية أو الحاجة إلى الدعم الإسرائيلي؛ كلها مثّلت متغيّرات مهمّة في تفسير سلوك القادة الأفارقة تجاه إسرائيل. وعلى سبيل المثال؛ فإن قادة مثل هيلا سلاسي في إثيوبيا، وهوفيت بوانيه في كوت ديفوار، وليوبولد سنجور في السنغال، وجوموكينياتا في كينيا، وولبم توبمان في ليبريا، وموبوتو في زائير، وشيلوبا في زامبيا؛ كان لهم تأثير واضح في دعم علاقات بلادهم بإسرائيل.

وقد مارست العلاقات والروابط الشخصية بين أسياس أفورقي وإسرائيل دوراً مهمّاً في تأسيس العلاقات الأرتيرية الإسرائيلية[1]. وفي المقابل فإن

---

(١) من المعروف أن الزعيم الأرتيري أسياسي أفورقي قد أصيب بمرض الملا ريا قبل إعلان استقلال بلاده عام ١٩٩٣ وأنه نقل الى مركز هداسا الطبي داخل إسرائيل لتلقي العلاج اللازم.

المتغير القيادي يمكن أن يكون عقبة أمام تطوير العلاقات الإسرائيلية الإفريقية كما حدث في حالة كينيث كاوندا في زامبيا، وعايدي أمين في أوغندة، وقد استطاعت الدعاية الإسرائيلية استغلال بعض القضايا الحساسة في التاريخ الإفريقي، مثل تجارة الرقيق وإحداث نوع من المشابهة بين معاناة الشعبين الإفريقي واليهودي، وعليه فقد وجدنا ثنائيات معبّرة عن هذه المشابهة في الأدبيات الصهيونية مثل نفي اليهود وتشتت السود خارج أوطانهم والرق والمحرقة، والصهيونية والصهيونية السوداء. ولذلك لم يكن خافياً أن الآباء المؤسسين للقومية الإفريقية مثل دبوا وبادمور ونكروما ونيريري كانوا على يقين تام بأن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين معاداة السامية والعنصرية البيضاء.

وفي هذا السياق استغلت إسرائيل ما نسب إلى التجار العرب من دور في تجارة الرقيق في شرق إفريقيا (أي في جنوب السودان وأوغندة وكينيا وتنزانيا وشرق الكونغو) من أجل كسب ثقة وتعاطف الزعماء الأفارقة في المنطقة.[1]

٨. العوامل الدولية:

مارست بعض العوامل النابعة من تطور النظام الدولي تأثيراً ملموساً على حركة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ففي زمن الحرب الباردة كانت الدول الموالية للغرب ولا سيما الولايات المتحدة مثل كينيا وكوت ديفوار تحافظ على علاقات وثيقة مع إسرائيل. أما الدول الموالية للاتحاد السوفييتي مثل أنجولا وموزمبيق فإنها كانت أكثر عداءً لإسرائيل، وفي المقابل فإن الدول غير المنحازة مثل تنزانيا في عهد نيريري أو مالي في عهد كيتا فإن سلوكها الخارجي إزاء إسرائيل اتسم بالتناقض الواضح.

ويلاحظ أن مدى عمق الروابط الإفريقية مع العالم العربي ولا سيما خلال الحقبة الناصرية، قد مثّل قيداً مهماً على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ويمكن أن نشير هنا إلى حالات مثل غينيا في عهد سيكوتوري ومالي في عهد موديبو كيتا.

---

(1) Neuberger, op. cit p34.

الفصل الثاني

العصر الذهبي للعلاقات الإسرائيلية الإفريقية
١٩٥٧-١٩٦٧

بعد إعلان قيام الدولة العبرية عام ١٩٤٨ أولى صانع القرار الإسرائيلي اهتماماً كبيراً بتأسيس علاقات قوية وراسخة مع القوى الكبرى الأساسية في العالم مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. يعني ذلك أن إسرائيل في بحثها عن شرعية الوجود على الساحة الدولية وتأمين وجودها العضوي لم تنظر إلى المستعمرات الإفريقية بل انصبّ جل اهتمامها على القوى الاستعمارية الأوروبية. ومن أبرز المؤشرات التي تؤكد هذا المنحى الإسرائيلي أن إسرائيل لم يكن لديها بنهاية عام ١٩٥٧ سوى سبع سفارات فقط في العالم بأسره، ست منها في القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية.

ومن الجلي أن القارة الإفريقية جنوب الصحراء كانت بمثابة أراض مجهولة Terra Incognita بالنسبة للعاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية. ومن جهة أخرى كانت إفريقيا جنوب الصحراء خاضعة للاستعمار الأوروبي باستثناء دولتين فقط هما إثيوبيا وليبيريا، وكلتاهما معزولة تماما عن إسرائيل. وعلى الرغم من إبداء كل من الإمبراطور الأثيوبي هيلاسلاسي و الرئيس الليبيري وليم توبمان تعاطفاً مع إسرائيل خلال مناقشات خطة التقسيم في الأمم المتحدة إلا أنهما لم يرغبا في إقامة علاقات مع دولة تمتلك العديد من الأعداء. كان منطقياً ألا يوجد دبلوماسي إسرائيلي واحد مقيم شمال جوهانسبرج حتى حدوث الانفراجة في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية مع حصول غانا على استقلالها عام ١٩٥٧.

المبحث الأول: الدوافع والأسباب ورد الفعل الإفريقي

في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن الماضي أضحت إفريقيا أولوية قصوى في أجندة السياسة الخارجية الإسرائيلية، وقد اتضح ذلك بجلاء من قيام إسرائيل بتأسيس علاقات دبلوماسية مع نحو (٣٣) دولة إفريقية خلال عقد الستينيات. ويلاحظ أن عدد السفارات الإسرائيلية التي احتضنتها إفريقيا آنذاك قد مثّل نحو نصف إجمالي السفارات الإسرائيلية حول العالم.[١]

لقد أرادت الدولة العبرية أن تكسر حاجز العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية وأن تحصل على صك الشرعية الدولية من خلال الحصول على الدعم السياسي من الدول الإفريقية في المحافل الدولية ولا سيما في ما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط. ولا شك أن تأسيس علاقات صداقة ومودة مع عدد من الدول الإفريقية قد أعطى للعلاقات الدولية الإسرائيلية قوة دفع هائلة. لقد أرادت الدولة العبرية ببساطة شديدة إبطال مفعول السياسة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ونزع المشروعية الدولية عنها. وعليه فقد كان من المهم لصانع القرار الإسرائيلي أن يكتسب مزيداً من الأصدقاء ويحافظ على وجود بلاده في العديد من الدول الإفريقية المستقلة حديثاً.

أولاً: الدوافع والأسباب

يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي أسهمت في دفع إسرائيل دفعاً إلى الساحة الإفريقية خلال تلك المدة وذلك على النحو الآتي:

١-مؤتمر باندونج لعدم الانحياز عام ١٩٥٥: فقد شارك في هذا التجمع الأفروآسيوي (٢٩) دولة من بينها (١٤) دولة عربية وإسلامية. وقد شارك

(١) من المراجع العربية المهمة انظر: محمود الشرقاوي، التسلل الاسرائيلي في إفريقيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١وعبدالملك عودة، إسرائيل وإفريقيا: دراسة في العلاقات الدولية، القاهرة:جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤ومحمد على العويني، مرجع سابق. ورياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في إفريقية وطرق مجابهته /. - ط ١، بيروت، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

القادة الفلسطينيون في أعمال هذا المؤتمر من خلال بعض الوفود الرسمية العربية. وعلى الرغم من أن إسرائيل حاولت جاهدة المشاركة في المؤتمر من خلال دعم بعض الدول الصديقة لها في آسيا مثل بورما إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في هذا المسعى.[1]

وقد أبلى جمال عبدالناصر بلاءً حسناً في هذا المؤتمر الذي مثل أول ظهور خارجي له على الساحة الدولية، حيث هاجم إسرائيل بشدة في خطابه أثناء الجلسة الافتتاحية وخلال مداولات المؤتمر، وهو الأمر عينه الذي فعلته الوفود العربية. لم يكن بمستغرب أن تخلص مقررات باندونج إلى إدانة إسرائيل وتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لقد جاء في هذه المقررات ما يأتي: «نظراً للتوتر القائم في الشرق الأوسط بسبب الحالة في فلسطين. ونظراً لما ينطوي عليه ذلك من حظر على السلام العالمي يعلن المؤتمر الآسيوي الإفريقي تأييده الكامل لحقوق شعب فلسطين العربي ويدعو إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة والتي تحقق تسوية سلمية لمسألة فلسطين».

ويُعد مؤتمر باندونج نقطة تحول فارقة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حيث جعل الإسرائيليون منذ ذلك اليوم نصب أعينهم هدف الحصول على الشرعية الدولية والخروج من إسار طوق العزلة العربية عليهم. ويمكن فهم ذلك جيداً من تعليمات رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن جوريون عام ١٩٥٧ للسفير أيهود افريل، أول سفير إسرائيلي في غانا (١٩٥٧-١٩٦٠)، والذي يعد وبحق أحد أبرز مهندسي السياسة الإفريقية لإسرائيل في عصر التأسيس.

يقول بن جوريون:

«إن علينا كسر الطوق العدائي المفروض علينا من العالم العربي وأن نبني الجسور مع الدول الناشئة في القارة السوداء. إننا لا نستطيع السماح باستمرار نفس الموقف الذي ميز علاقاتنا مع

---

(١) حول صدمة باندونج للسياسة الإسرائيلية انظر:

Kwarteng, op. cit, p168.

بعض الدول الآسيوية، حيث تمّ استبعادنا من مؤتمر باندونج الأفروآسيوي عام ١٩٥٥. ولقد كانت بورما، وهي في أوج عظمتها صديقاً لنا، أما باقي الدول الأخرى في القارة التي تنتمي إليها لم تكن كذلك. إن لدينا الكثير الذي نستطيع تقديمه للأفارقة، ليس مجرد روابط دبلوماسية وإنما نحن على استعداد للمساعدة في التنمية المادية والاجتماعية»[1].

٢. مؤتمر الدار البيضاء ١٩٦١: فقد حضر هذا المؤتمر زعماء الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة المغربية وليبيا والجزائر ومالي وغانا وغينيا. وعلى الرغم من أن إسرائيل أقامت علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية الثلاثة الأخيرة فإن المؤتمر أقرّ وثيقة الدار البيضاء التي أكدت على الحقوق الفلسطينية المشروعة. وطبقاً لهذه الوثيقة:

«يؤكد المؤتمر على استنكاره الشديد لسياسة إسرائيل المستمرة في مناصرة الاستعمار وكلما اقتضى الأمر اتخاذ موقف إيجابي بشأن المشاكل الحيوية المتعلقة بإفريقيا وخاصة بالنسبة للجزائر والكونغو والتجارب النووية في الصحراء الكبرى. ويندد المؤتمر بإسرائيل بوصفها أداة في خدمة الاستعمار ليس فقط في الشرق الأوسط بل في إفريقيا وآسيا»[2]

ويُلاحظ أن بعض أصدقاء إسرائيل من الزعماء الأفارقة مثل الرئيس الايفواري هوفيه بوانيه قد أعلنوا صراحة تحفّظهم على مقررات الدار البيضاء في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية حيث وصفوها بأنها منحازة وغير عادلة. كما إن الخارجية الإسرائيلية أعربت عن احتجاجها الشديد تجاه الدول الإفريقية

(1) Ehud Avriel,«Some minute circumstances (memoir)», the Jerusalem Quarterly, 14 (1980) 28 - 40.

نقلاً عن:

Arye Oded, Africa in Israeli Foreign Policy.op.cit, pp 121- 142.

(٢) د. عمر سالم عمر بابكور، التضامن العربي الإفريقي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨١م، جامعة أم القرى نقلا عن:

http://www.soltan-sat.com/vb/showthread.php?t=1318

المشاركة في قمة الدار البيضاء[1]. ومع ذلك فإن الدعم السياسي والتقني لهذه الدول لم ينقطع أبداً وظلت إسرائيل تدافع وتدعم وجودها في القارة الإفريقية.

يقول سلطان حطاب شارحاً سياسات التغلغل الإسرائيلية الأولى في إفريقيا: «أخذت إسرائيل تنظر نظرة مختلفة إلى العلاقات بينها وبين الدول الإفريقية تحت وطأة الظروف التي أملتها العزلة التي تعاني منها في المنطقة إضافة إلى أهمية الثقل السياسي الدولي الذي تتمتع به الدول الإفريقية لكثرة عددها. وقد تعرّضت العلاقات الإسرائيلية - الإفريقية لمراحل مدّ وجزر مختلفة باختلاف الظروف السياسية في المنطقة والعالم. ففي المرحلة الأولى، من العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٥٦، اقتصرت علاقات إسرائيل بإفريقيا على دولتين فقط هما ليبيريا والحبشة. أما المرحلة الثانية، فقد امتدت بين العامين ١٩٥٧ و١٩٦٢ وتميّزت بالبعثات الاستطلاعية الإسرائيلية في محاولة لمدّ جسور أشد متانة مع القارة السمراء. وأثمرت هذه الجولات بشكل واضح حيث أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وعدد من الدول الإفريقية، أبرزها السنغال وغانا ونيجيريا وساحل العاج وغينيا. وقد نفذت إسرائيل إلى هذه الدول من خلال علاقاتها المميّزة مع فرنسا باعتبار هذه الدول مستعمرات فرنسية سابقة. ثم توالت الاختراقات الدبلوماسية في إفريقيا حيث أقيمت العلاقات مع النيجر وتنزانيا وتشاد والكونغو والغابون وغيرها من الدول الإفريقية. وساعدت هذه الاختراقات الإفريقية إسرائيل على كسر طوق العزلة الدولية الذي فرضته عليها الدول العربية ومكنتها من ترسيخ مكانتها الدولية كأي دولة طبيعية أخرى. وشهدت المدة ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧ العصر الذهبي للعلاقات بين دول القارة وإسرائيل. إذ ساعدت إسرائيل الكثير من الدول الإفريقية النامية في بناء اقتصاداتها الناشئة، لا سيما على الصعيد الزراعي. مما شجّع دولا إفريقية أخرى على الانضمام إلى قافلة الدول التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مثل سيراليون وداهومي وفولتا العليا والكاميرون وتوجو وموريشيوس وزنجبار»[2].

(1) Arye Oded, op cit, p132.

(٢) سلطان حطاب، إسرائيل في إفريقيا: دراسة لتطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية، ١٩٧٥-١٩٨٥ صامد الاقتصادي، مج ٨، ع ٦٠ (آذار - نيسان ١٩٨٦)، ص ٧٦-١٠٦.

ثانياً: الاتجاهات الإفريقية المبكرة تجاه إسرائيل

لم يكن لهذه التحركات الإسرائيلية الأولى تجاه إفريقيا أن تؤتي ثمارها لو لم تجد آذاناً صاغية وأيديَ ممدودة في العديد من الدول الإفريقية. فقد رأى كثير من القادة الأفارقة في النموذج الإسرائيلي للتنمية ولا سيما الزراعية مجالاً للتعاون المشترك. كما إنه في الوقت نفسه لم تساورهم أدنى الشكوك في أن دولة صغيرة بحجم إسرائيل يمكن أن تسعى للهيمنة السياسية للقوى الاستعمارية السابقة.

وبمراجعة أدبيات حركة التحرر الإفريقي نجد أن عدداً من مثقفي ورواد هذه الحركة قد رأى في الصهيونية والقومية اليهودية نموذجاً يحتذى من أجل نهضة وتحرر الشعوب السوداء في إفريقيا. وعادة ما تمت المقارنة بين سعي اليهود من أجل إقامة وطن قومي لهم والبحث عن جذورهم التاريخية بطموح الأفارقة الذين تقطعت بهم السبل في الولايات المتحدة ومنطقة الكاريبي وأملهم في العودة إلى إفريقيا وتحريرها من نير الاستعمار، بل الأكثر من ذلك أنه دعا بعض رواد حركة الوحدة الإفريقية الأولى إلى تبني مفهوم «الصهيونية السوداء». ولعل من أبرز هؤلاء الرواد ادوارد بلايدن، ووليم ديبوا، وماركوس جارفي، وفرانس فانون.[1]

ولا يخفى أن كثيراً من الآباء المؤسسين لحركة التحرر الوطني في إفريقيا أمثال جومو كينياتا في كينيا وهوفيه بوانيه في كوت ديفوار، وكوامي نكروما في غانا قد تأثروا تأثراً بالغاً بهذه الأفكار حول معاناة الشعب اليهودي، ومن ثم أظهروا تعاطفاً واضحاً تجاه دولة إسرائيل.

وفي أعقاب خيبة أمل إسرائيل بعد فشلها في حضور مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ قررت وزارة الخارجية الإسرائيلية تكثيف حركتها في إفريقيا حتى

(1) Yvonne Chireau and Nathaniel Deutsch, eds., Black Zion: African American Religious Encounters with Judaism, Oxford University Press, USA 1999.

قبل استغلال دولها، وذلك من أجل مراقبة الأوضاع هناك والتعرف على قادة المستقبل في هذه الدول. فتم إيفاد يهودا بن ديفيد إلى السنغال وكلٍّ من نحميا أرغوف ويروحام كوهين إلى نيجيريا وياكوف دورى وآشر نعيم إلى كينيا. ويلاحظ أن السلطات البريطانية والفرنسية الاستعمارية قد راقبت أنشطة هؤلاء المبعوثين الإسرائيليين عن كثب. وتعطي مهمة رافائيل روبين مثالاً نموذجياً للتحرك الدبلوماسي الإسرائيلي في إفريقيا في سنوات ما قبل الاستقلال. فقد أرسل روبين إلى تنجانيقا (=تنزانيا) قبل استقلالها وعندما انخرط في أنشطة سياسية من بينها مقابلة القادة السياسيين مثل جوليوس نيريري أمره الحاكم البريطاني بمغادرة المستعمرة. وبعد مفاوضات طويلة مع وزارة الخارجية البريطانية تمكن رافائيل روبين من البقاء والاستمرار في عمله. وحينما حصلت تنجانيقا على استقلالها وأصبح جوليوس نيرري أول رئيس لها تمّ تعيين روبين كأول سفير إسرائيلي لديها.

ويشير آرى عوديد، الدبلوماسي الإسرائيلي، إلى أنه في عام ١٩٦٠ وفي بداية عملة الدبلوماسي أسندت إليه مهمة العمل كباحث زائر في جامعة ماكريري في كمبالا بأوغندة، وهو الوقت الذي كانت فيه ماكريري تمثل الجامعة الوحيدة في شرق إفريقيا. وقد تمكن عوديد من بناء صداقات من كثير من الطلاب الذين تقلّدوا مناصب مهمّة بعد حصول أوغندة على استقلالها في ٢ أكتوبر ١٩٦٢. ولعل من أبرز الأسماء يوسف لولي الذي طلب من عوديد تنظيم زيارة له لإسرائيل في عام ١٩٩١ وحينما أصبح لولي رئيساً لأوغندة عام ١٩٧٩ ساعد في الحصول على رفات الإسرائيلية دور بلوخ التي لم تتمكن القوات الإسرائيلية من إنقاذها أثناء عملية عنتيبي عام ١٩٧٦ [1].

---

(١) عملية عنتيبي قامت بها قوات الكوماندوز الإسرائيلية التي نقلت جواً إلى مطار عنتيبي في أوغندا في ٤ يوليو ١٩٧٦ وذلك لتحرير ركاب طائرة اير فرانس التي اختطفت من قبل مسلحين فلسطينيين.

المبحث الثاني: سياسات التغلغل الإسرائيلية

كانت إدارة الشؤون الإفريقية تقع على عاتق القسم الأفروآسيوي برئاسة إلياشيف هورين. وفي أعقاب الزيارات المتكررة لرئيسة الحكومة الإسرائيلية جولدا مائير لإفريقيا ونتيجة لقرارات قمة الدار البيضاء عام ١٩٦١ كان من المتعيّن على إسرائيل إدخال تعديلات جوهرية على سياستها الإفريقية بهدف تقوية الروابط بينها وبين الدول الإفريقية.

وفي عام ١٩٥٩ أوضح بن هورين في خطاب لمدير عام الخارجية الإسرائيلية أن بلاده تواجه تحديات جمة في إفريقيا وأن عليها الدفاع عن مصالحها المتداخلة هناك وهو ما يعني تبني أسلوب توفيقي. وكان هدف إسرائيل في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي هو الحصول على دعم الدول الإفريقية لإسرائيل في قضية الصراع العربي الإسرائيلي. اتضح ذلك بجلاء من قيام إسرائيل بتأسيس سفارات لها في العديد من الدول الإفريقية وقيام الزعماء الإسرائيليين والأفارقة بزيارات متبادلة.

بالإضافة إلى زيارات جولدا مائير الخمس لإفريقيا قام شيمون بيريز، الذي أضحى مديراً عاماً لوزارة الدفاع، بزيارة غانا وغينيا عام ١٩٥٩ حيث التقى كلاً من نكروما وسيكو توري على التوالي. كما قام إيجال ألون بصفته مبعوثاً خاصاً لرئيس الحكومة الإسرائيلية ديفيد بن جوريون بزيارة إفريقيا مرتين في عامي ١٩٦٢/ ١٩٦٣. وفي أغسطس من العام ١٩٦٢ قام الرئيس الإسرائيلي إسحق بن زيفي بزيارة خمس دول إفريقية في غرب إفريقيا. وفي عام ١٩٦٦ قام رئيس الوزراء ليفي أشكول بزيارة السنغال وكوت ديفوار وليبيريا والكونغو كينشاسا ومدغشقر وأوغندة وكينيا. وقد ذكر أشكول في خطابه أمام الكنيست أن أنشطة إسرائيل داخل إفريقية تشمل وجود نحو (١٥٠٠) خبير إسرائيلي يعملون في مشروعات للتنمية في إفريقيا، كما تمّ تدريب نحو (٦٣٠) إفريقياً داخل إسرائيل. ومن الملفت للانتباه حقاً أن أشكول كان على قناعة تامة بأن الطريق إلى القاهرة لابد وأن يمر عبر باماكو (مالي) وأبيدجان (كوت ديفوار). وبالإضافة إلى ذلك فقد تمّ إرسال العشرات من المبعوثين الإسرائيليين إلى إفريقيا بهدف الحصول على الدعم والتأييد السياسي لإسرائيل. وبالمثل فقد

زار العديد من الرؤساء والوزراء الأفارقة إسرائيل وعلى سبيل المثال استضافت إسرائيل عشرة رؤساء أفارقة خلال المدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٣. وكالمعتاد في نهاية كل زيارة يتم التوقيع على بيان مشترك يؤكد على إدانة الاستعمار والتفرقة العنصرية ويطالب باستقلال كافة الدول الإفريقية، كما يمتدح في الوقت نفسه التعاون بين إفريقيا وإسرائيل[١].

وثمة مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية تفسّر لنا أسباب الهجمة الدبلوماسية الإسرائيلية على إفريقيا ومن ذلك:

موجة استقلال الدول الإفريقية في الستينيات وهو ما يعنى زيادة قدرتها التصويتية في الأمم المتحدة، حيث كان الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح دوماً للتصويت.

إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ وهو ما يمثّل تحدياً أمام إسرائيل حيث إنها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمع الأفروعربي.

عضوية مصر ودول عربية أخرى في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية أسهم في إقامة تحالفات عربية إفريقية ولا سيما مع بعض القادة الراديكاليين أمثال نكروما وسيكوتوري.

التعاون الفني:

لم يقتصر النشاط الإسرائيلي في إفريقيا على المجال السياسي والدبلوماسي وإنما امتد ليشمل في المقام الأول التعاون الفني والتقني ولا سيما في مجالات التدريب والري والزراعة وتنمية المناطق القاحلة وخدمة المجتمع وحركات الشبيبة. وقد استطاعت جولدا مائير في عام ١٩٥٨ من إقناع بن جوريون بنقل الإشراف على هذه الأنشطة من رئاسة الوزراء إلى وزارة الخارجية. وبالفعل تمّ إنشاء وحدة خاصة باسم مركز التعاون الدولي أو مشاف MASHAV للإشراف على هذه الأنشطة والتنسيق مع المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة والدول المانحة.

---

(1) Oded, Africa in Israel Foreign Policy,op.cit, p.129 - 130.

وقد شملت مراكز التدريب الرئيسة في إسرائيل مركز جبل الكرمل للتدريب الدولي في حيفا والذي تمّ تأسيسه في عام ١٩٦١. ويركز المركز على تدريب النساء في العديد من مراكز خدمة المجتمع المختلفة. ولعل من بين المراكز التدريبية الأخرى المهمة المعهد الأفروآسيوي للعمل والدراسات التعاونية والذي أسس عام ١٩٥٨ بواسطة الهستدروت أي الاتحاد العام للعمال في إسرائيل. وقد تدرّب في هذين المركزين آلاف الأفارقة والطلاب من مختلف بلدان العالم النامي[١].

وثمّة مؤسسات ومعاهد كثيرة تتعاون مع «مشاف» مثل مستشفى هواسا ومدرستها الطبية ولا سيما في مجال طب العيون، ومراكز التعاون الدولي للتنمية الزراعية في كيبوتر شفاييم الذي لعب دوراً رئيسياً في مشروعات مشاف الزراعية.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت بعض الشركات الإسرائيلية مثل زيم ZIM (وهي شركة للنقل) وسوليل بونيه Solel Boneh وتاحال وغيرها بالمساهمة في بناء الطرق وتنمية الموارد المائية في إفريقيا.

التبادل التجاري:

من الجدير بالذكر أن إسرائيل قامت بتصدير المنتجات الغذائية والملابس والأدوية والآلات الزراعية والمعدات الإلكترونية واللوازم المكتبية إلى إفريقيا في حين قامت باستيراد المواد الأولية بما في ذلك الماس الصناعي من جمهورية إفريقيا الوسطى وزائير واليورانيوم من الغابون وزائير ولحم البقر من كينيا وإثيوبيا.[٢]

و مع ذلك فإنه باستثناءات محدودة، كانت التجارة الإفريقية مع إسرائيل محدودة للغاية ولم تمثل أكثر من ٣٪ من إجمالي التجارة الإسرائيلية بشكل عام (انظر الجدول٣).

---

(1) Ibid, pp 130 - 1.

(٢) حمد سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢.

جدول رقم (٣)

التجارة الإسرائيلية مع إفريقيا جنوب الصحراء

١٩٦٣- ١٩٧٩ (بالمليون دولار أمريكي)

السنة	الصادرات	٪ الإجمالي	الواردات	٪ من الإجمالي
١٩٦٣	٩,٠	٢,٥	١٧,٣	٢,٥
١٩٦٤	١٠,٦	٢,٨	٢٢,١	٢,٦
١٩٦٥	١٨,٨	٣,٤	٢٣,٢	٢,٧
١٩٦٦	١٧,١	٣,٧	٢٣,٨	٢,٦
١٩٦٧	٢٠,٤	٢,٨	٢٣,٨	٣,٢
١٩٦٨	٢٢,٤	٤,٣	٢٤,٦	٢,٤
١٩٦٩	٢٦,١	٣,٤	٢٥,٤	١,٩
١٩٧٠	٣٠,٥	٣,٧	٢٠,٠	١,٤
١٩٧١	٣٨,٠	٣,٥	١٧,١	٠,٩
١٩٧٢	٣٧,٤	٣,٦	٢٠,٤	١,٠
١٩٧٣	٣٠,٢	٤,٠	٢٤,٦	٠,٨
١٩٧٤	٤٠,٩	٤,٠	٤٢,٥	١,٠
١٩٧٥	٣٨,٨	٢,٠	٢٧,٥	٠,٧
١٩٧٦	٤٣,١	١,٨	٢٩,٨	٠,٧
١٩٧٧	٥٧,١	١,٨	٢٤,٥	٠,٥
١٩٧٨	٧٢,٥	١,٨	٣١,٨	٠,٥
١٩٧٩	٧٥,٤	١,٦	١٩,٣	٠,٢

Source: Ethan A. Nadelmann, Israel and Black Africa: a Rapprochement?, the journal of modern African studies, Vol.19, No 2, 1981

ويمكن القول إجمالاً إن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية خلال هذه المرحلة المبكرة قد اعتمدت على السياسات المتعلقة بالمساعدات التقنية التي قد قدمتها إسرائيل لإفريقيا في مجالات التنمية المحلية والري والزراعة في المناطق القاحلة وتنظيم منظمات الشباب، وهو ما ظهر واضحاً خلال عقد الستينيات. وقد نظر إلى الخبراء الإسرائيليين باعتبارهم ذوي طبيعة مهنية خالصة

وليس لديهم أي خلفيات أو رؤى استعمارية تجاه إفريقيا. كما إن النموذج الإسرائيلي في مجالات الاستيطان البشري (الكيبوتز) والمجتمعات التعاونية الزراعية وبرامج تقديم التدريب العسكري لطلاب المدارس الثانوية قد أخذ بألباب وعقول الأفارقة.

المبحث الثالث: إسرائيل وغانا... البدايات الأولى

في مونديال ألمانيا لكرة القدم عام ٢٠٠٦ وأثناء مباراة غانا والتشيك فاجأ المدافع الغاني جون بنتسيل الجميع أثناء احتفال فريقه بإحراز هدف في مرمى الخصم بأن رفع علم إسرائيل وراح يطوف به أرجاء الملعب. ربما يكون ذلك تصرفاً عفوياً إذا ما رفع اللاعب علم بلده. لكن ما هي دلالة رفع العلم الإسرائيلي في هذه الحالة؟

قد يرى البعض أن هذه الحادثة فردية، كما عبر عنها اعتذار اتحاد كرة القدم الغاني، بحسبان أن اللاعب كان محترفاً في ذلك الوقت في أحد الأندية الإسرائيلية، وأنه تعوّد أثناء لعبه في إسرائيل على رفع علم بلاده جنباً إلى جنب مع العلم الإسرائيلي.

بيد أن إخراج هذا الحدث من عفويته ومنحى التبسيطية المفرطة في التفسير قد يضعه في سياقه التاريخي والموضوعي. إن ثمة ميراثاً تاريخياً من العلاقات الوطيدة بين إسرائيل وغانا حيث ارتفعت (نجمة داوود) في سماء أكرا حتى قبل حصول غانا على استقلالها. إذ ترجع الاتصالات الإسرائيلية بغانا إلى عام ١٩٥٤، حيث احتفظ الدبلوماسيون الإسرائيليون بعلاقات وطيدة مع كوامي نكروما زعيم الحركة الوطنية الغانية. وكان واضحاً أن هدف إسرائيل هو محاصرة النفوذ المصري في إفريقيا. ففي نوفمبر ١٩٥٥ حصلت إسرائيل على موافقة السلطات الاستعمارية البريطانية على وجود تمثيل دبلوماسي إسرائيلي في غانا. وسرعان ما تحولت هذه البعثة الإسرائيلية إلى سفارة بعد حصول غانا على استقلالها عام ١٩٥٧، حيث أصبح ايهود أفريل أول سفير إسرائيلي يقدم أوراق اعتماده في دولة إفريقية وذلك في أكتوبر عام ١٩٥٧.

ويلاحظ أن إسرائيل قد عمدت منذ البداية إلى تكثيف شبكة العلاقات والروابط التعاونية مع غانا في مختلف المجالات ومن ذلك ما يأتي:

١. إنشاء شركة النجم الأسود للملاحة حيث امتلكت شركة زيم الإسرائيلية للملاحة نحو (٤٠٪) منها.

٢. قامت سلطة تخطيط المياه الإسرائيلية (تاحال) بالإشراف على تطوير وتنمية موارد المياه في غانا.

٣. قامت بعض الشركات الإسرائيلية بتأسيس شركة التعمير الوطنية في غانا وذلك بمشاركة الحكومة الغانية.

٤. في أوائل عام ١٩٥٧ قام جون تيتيجه، رئيس اتحاد العمال الغاني والمستشار المقرّب من نكروما بزيارة إسرائيل باعتباره ضيفاً على الهستدروت[١].

ويبدو أن نكروما الذي كان يطمح في القيام بدور قيادي في حركة الوحدة الإفريقية كان قلقاً من علاقته مع إسرائيل وما يمكن أن تسببه من حرج له في إطار ارتباطاته بالقيادة المصرية. ولا أدل على ذلك من أنه طلب من السفير الإسرائيلي أفريل أثناء تقديم أوراق اعتماده في أكرا النصح والمشورة من أجل تبرير علاقته مع إسرائيل إذا سأله جمال عبدالناصر عن ذلك[٢].

وبالفعل شاركت غانا في ديسمبر ١٩٥٧ في المؤتمر الأول لمنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة الذي هيمن عليه بشخصيته الطاغية الرئيس المصري جمال عبدالناصر. وحينما دعا نكروما إلى مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة في أكرا أوائل عام ١٩٥٨ والذي شاركت فيه خمس دول

---

(١) يعبر جون تيتيجه عن مدي تأثره بهذه الزيارة بقوله: «لقد حصلت من إسرائيل خلال ثمانية أيام فقط ما لا أستطيع أن أحصل عليه خلال سنتين في جامعة بريطانية». انظر:

Decalo,op.cit, p 34.

(2) Zach Levey, Israel›s entry to Africa, 1956–61, Diplomacy & Statecraft, vol 12, no.3, 2001,p 90.

عربية هي مصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس، بالاضافة إلى إثيوبيا وليبيريا وغانا؛ فإنه تصدى بحزم لكافة الضغوط المطالبة له بالتخلي عن المساعدات الإسرائيلية. ويبدو من الجلي أن نكروما كان يحاول الاستفادة قدر الطاقة من التنافس المصري الإسرائيلي على كسب النفوذ في بلاده.

غانا... نقطة انطلاق:

على الرغم من قناعة إيهود أفريل بأن إسرائيل لن تكون لها اليد الطولى وحدها في غانا نظراً لإيمان نكروما العميق بحركة الوحدة الإفريقية واستعداده للتفاهم مع جمال عبدالناصر في القضايا الدولية فإنه استطاع إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك بن جوريون بضرورة التركيز على غانا واعتبارها نقطة ارتكاز وانطلاق في نفس الوقت، لكسب النفوذ الإسرائيلي في غرب إفريقيا.

ويمكن تلمّس وجود أهداف ثلاثة رئيسة سعى «أفريل» إلى تحقيقها من أجل كسب عقول وقلوب الأفارقة وهي على النحو الآتي:

أولاً: إقناع وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بنحاس صابير بالموافقة على تقديم قرض للحكومة الغانية. وعلى الرغم من إجراءات التقشف في الميزانية الإسرائيلية فإنه قد تمّت الموافقة في يوليو ١٩٥٨ على تقديم قرض بقيمة (٢٠) مليون دولار لغانا.

ثانياً: تدعيم العلاقات الإسرائيلية الليبيرية حيث نظر إلى ليبيريا باعتبارها حليفاً مفضلاً لإسرائيل في غرب إفريقيا. وقد ساند الرئيس الليبيري ويليم توبمان الموقف الإسرائيلي في الأمم المتحدة بعد أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من وجود روابط دبلوماسية بين إسرائيل وليبيريا منذ عام ١٩٤٩ إلا أنها كانت محدودة للغاية. وعليه، فقد اتفق البلدان على تبادل السفراء في أغسطس ١٩٥٧.[1]

---

(١) أسندت الخارجية الإسرائيلية مهمة تمثيلها في مونرو فيا إلى إيهود أفريل بالإضافة إلى عمله في أكرا. وقد حاول أفريل جاهداً إقناع المسؤولين الإسرائيليين بأهمية الاستثمار في ليبيريا التي تعد غنية بمواردها المعدنية والطبيعية مثل المطاط والحديد والماس. وخلال عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ قامت شركة إسرائيلية ببناء مجمع تنفيذي ومبنى المدينة ومجمع المحاكم في أكرا. كما حصلت مونرو فيا على قرض بقيمة ١٣ مليون دولار من إسرائيل.

ثالثاً: إقناع وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير بأهمية تعزيز الوجود الإسرائيلي في غانا والقيام باختراق دبلوماسي إسرائيلي لإفريقيا جنوب الصحراء. وفي مارس ١٩٥٨ قامت مائير بزيارة غانا والمشاركة في احتفالاتها بعيد الاستقلال. وقد عبرت مائير أثناء تلك الزيارة عن أهمية وإلحاح الأهداف الإسرائيلية في إفريقيا.

تراجع أهمية غانا:

تمكنت نحو (١٦) دولة إفريقية من الحصول على استقلالها عامي ١٩٦٠-١٩٦١. وباستثناء موريتانيا والصومال فإن هذه الدول أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل افتتحت بنهاية عام ١٩٦٢ نحو (٢٢) سفارة لها في إفريقيا. ولقد بات واضحاً من خلال مراسلات إيهود أفريل مع وزارة الخارجية الإسرائيلية أن موقع غانا كنقطة ارتكاز لإسرائيل في إفريقيا لم يعد كما كان عليه الحال من قبل في النصف الثاني من الخمسينيات.

ويمكن أن نرجع هذا التدهور في المكانة الغانية لدى إسرائيل إلى أسباب ثلاثة رئيسة أولها: رغبة إسرائيل الجارفة في إقامة علاقات دبلوماسية مع أكبر عدد ممكن من الدول الإفريقية المستقلة مع ترشيد استثماراتها الإفريقية. وبالفعل سافر العديد من المسؤولين الإسرائيليين إلى كثير من العواصم الإفريقية مثل نيروبي ودار السلام وكمبالا.

ثانياً: تزايد عدم الثقة الإسرائيلية بنكروما. إذ يلاحظ أن نكروما بطموحاته القيادية وزعامته الكارزمية بات وكأنه الزعيم الأوحد لغانا حيث أطلق على نفسه (Osagyefo) أوساجيفو أي المحارب أو المنتصر. ويبدو أن إسرائيل شعرت في نهاية المطاف أنها بالغت في تدليل نكروما. وهو الأمر الذي عبّر عنه سفيرها في أكرا موشي بيتان الذي خلف إيهود أفريل في يونيو ١٩٦٠. وأياً كان الأمر فإن إسرائيل رغم ذلك كله شعرت أنها لا تستطيع التخلي تماماً عن نكروما بغض الطرف عن تقلباته السياسية.

ثالثاً: رؤية إسرائيل لأهمية الدور النيجيري في إفريقيا. فقد بدأت الدبلوماسية الإسرائيلية تنقل مركز ثقلها في إفريقيا من غانا إلى نيجيريا. ففي أبريل عام ١٩٦٠ افتتحت بعثة دبلوماسية لها في لاجوس وأثناء زيارة ليفي أشكول لغرب إفريقيا في يوليو ١٩٦٠ أعلن عن منح نيجيريا قرضاً بقيمة عشرة ملايين دولار.

وعلى أية حال فإن ثمة قضايا متعددة مثلت تحديات كبيرة أمام إسرائيل في حركتها الإفريقية خلال أعوام الستينيات ولعل أبرز تلك القضايا عدم إدانة إسرائيل لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وصمتها المريب إزاء التجارب النووية الفرنسية في إفريقيا بالإضافة إلى تنامي الدور العربي ولا سيما المصري في إفريقيا ومحاولته الدؤوبة احتواء النشاط الإسرائيلي في القارة السوداء.

الفصل الثالث

التدهور والقطيعة

١٩٦٧ - ١٩٨٢

اتسمت السنوات الواقعة بين عامي ١٩٦٧-١٩٧٣ بتدهور تدريجي وملحوظ في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية وربما يُعزى ذلك إلى تغير مدركات الأفارقة تجاه أزمة الشرق الأوسط؛ إذ نجحت الجهود العربية في منظمة الوحدة الإفريقية وفي الأمم المتحدة في استصدار قرارات بإدانة إسرائيل وسياساتها التوسعية. وعلى سبيل المثال فقد أضحت أزمة الشرق الأوسط في أعقاب حرب ١٩٦٧ موضوعاً للجدل والثقافي على أجندة القمم الإفريقية. ولا أدل على ذلك من أن منظمة الوحدة الإفريقية قررت تشكيل لجنة تضم عشرة حكماء أفارقة للتوسط بين مصر وإسرائيل. وقد ترأس هذه اللجنة الرئيس الموريتاني مختار ولد داده. على أن الحكماء العشرة ألفوا لجنة مصغّرة برئاسة ليولد سنجور، رئيس السنغال وعضوية رؤساء نيجيريا والكاميرون وزائير. وقد قبلت إسرائيل على مضض التعاون مع هذه اللجنة التي زارت كلاً من مصر وإسرائيل في نوفمبر ١٩٧١.[١]

على أن تقرير لجنة سنجور جاء معتدلاً وتوفيقياً حيث ركّز على أهمية التفاوض استناداً إلى مرجعية قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر

---

(١) انظر في ذلك: محمود فلاحة، إسرائيل وتشاد: نحو سياسة عربية جديدة في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣) ص ١١٤-١٢٤.وغودفري. هـ. جانسن، إسرائيل والدول الأفرو - آسيوية /. - ط ١، بيروت، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠.

١٩٦٧ وضرورة استئناف وساطة المبعوث الدولي جونار يارنج. لم يكن بمستغرب أن يرفض الرئيس ولد داده هذا التقرير ويقدم تقريراً آخر أكثر انتقاداً لإسرائيل.

وقد اتهمت مصر إسرائيل بالمسؤولية عن فشل مهمة لجنة الحكماء الأفارقة نظراً لرفضها الانسحاب إلى حدود يونيو ١٩٦٧ وهو الأمر الذي أيدته منظمة الوحدة الإفريقية. ففي أثناء قمة الرباط عام ١٩٧٢ أكد الزعماء الأفارقة على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الإفريقية والعربية التي احتلتها عام ١٩٦٧.

المبحث الأول: من التدهور إلى القطيعة

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية مع خمس وعشرين دولة إفريقية. بيد أنه في الأول من يناير عام ١٩٧٤ تقلص هذا العدد ليصل إلى خمس دول فقط هي: جنوب إفريقيا، وليسوتو، ومالاوي، وسوازيلاند، وموريشيوس.

وليس بخاف أن الدول الإفريقية التي قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قد فعلت ذلك تأييداً للموقف المصري بحسبان مصر دولة إفريقية تسعى إلى استعادة أراضيها من الاحتلال الإسرائيلي. بيد أن بعض الباحثين يحاول تفسير الموقف الإفريقي أنه كان يرمي إلى الحصول على المساعدات العربية ولا سيما من الدول النفطية.

وثمة مجموعة من العوامل أسهمت في دعم الموقف العربي في مواجهة الكيان الصهيوني خلال عقد السبعينيات. فقد شهدت هذه المدة ظهور تجمعات لدول العالم الثالث تعبر عن مستوى أو آخر من التضامن مثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ومجموعة الـ ٧٧. كما إن إسرائيل جوبهت بسلاح البترول العربي ودعم كثير من دول العالم الثالث للموقف العربي. ففي عام ١٩٧٣ أصبح الرئيس الجزائري هوارى بومدين رئيسا لحركة عدم الانحياز، وأثناء مؤتمر الحركة في الجزائر في العام نفسه اتخذ المؤتمرون قرارات تؤيد كل من مصر وسوريا والأردن في استعادة أراضيها المحتلة، كما تدعو إلى قطع

العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وكانت كل من كوبا وزائير وتوجو من أوائل الدول التي تستجيب لدعوة المقاطعة تلك.[1]

وفي عام ١٩٧٤ رشح وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد استطاع العرب وبمساعدة قوتهم النفطية إضفاء مزيد من الشرعية الدولية على منظمة التحرير الفلسطينية. لا غرو أن تتم دعوة ياسر عرفات في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة وأن يعامل معاملة رؤساء الدول، وذلك بشكل غير مسبوق في تاريخ المنظمة الدولية.

إضافة لما سبق، فقد نجحت الحملة العربية الرامية إلى عزل إسرائيل ووصفها بالعنصرية حيث تمّت مساواتها بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا. واستفادت الحملة العربية من المواقف والسياسات الإسرائيلية في إفريقيا مثل:

* الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية الإفريقية على شاكلة بيافرا في نيجيريا وجنوب السودان.

* دعم وتأييد نظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا.

صفوة القول: إن الموقف الإفريقي وإن كانت له دلالات سياسية ودبلوماسية واضحة من زاوية الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن إسرائيل ظلّت على علاقة وثيقة - ولو بشكل غير رسمي- مع معظم الدول الإفريقية التي قامت بقطع العلاقات معها. وليس أدل على ذلك من أن التجارة الإسرائيلية مع إفريقيا خلال المدة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٨ قد تضاعفت من ٥٤,٨ مليون دولار إلى ١٠٤,٣ ملايين دولار. وتركزت هذه التجارة بالأساس في الزراعة والتكنولوجيا.

---

(١) ارتفع عدد الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها بإسرائيل، وارتفعت معها الادعاءات الإسرائيلية وردود فعلها على هذه الخطوة؛ وانتقلت من اعتبار أن هذه الدول تلقت رشوة لاتخاذ هذه الخطوة.. إلى توجيه السباب لرؤساء هذه الدول. «على أن هذه الدول الإفريقية عرفت ووعت حقيقة الكيان الصهيوني وهويته العنصرية ودوره الإمبريالي في إفريقيا وآسيا»، انظر في ذلك: عماد شقور، إسرائيل - إفريقيا فصل جديد من سفر الخروج، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣)، ص ٢١٧-٢١٨.

وبنهاية عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات كثّفت إسرائيل جهودها من أجل إعادة علاقاتها الدبلوماسية بإفريقيا حيث قام وزير خارجيتها بإجراء اجتماعات مباشرة مع الزعماء الأفارقة سواء في الأمم المتحدة أو في العواصم الإفريقية. ومع ذلك فقد باءت هذه الحملة الإفريقية بالفشل.

وقد أظهرت دراسة مهمّة أجريت عن السلوك التصويتي للدول الإفريقية في الأمم المتحدة بخصوص الصراع في الشرق الأوسط خلال المدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٢ بعض النتائج المهمة حول اتجاهات التصويت والعوامل المؤثرة فيه. وطبقاً للجدول رقم (٤) فإن القواسم المشتركة التي ميزت الدول الأكثر انتقادا لإسرائيل تمثلت في العوامل الآتية:

١- تبني سياسات خارجية ذات طابع راديكالي.

٢- امتلاك علاقات دبلوماسية قوية مع العالم العربي.

٣- وجود أغلبية سكانية مسلمة أو أقلية مسلمة كبيرة.

وفي المقابل فإن الدول الإفريقية الأقل عداء لإسرائيل وإن امتلكت علاقات دبلوماسية مع العرب فإنها احتفظت بعلاقات صداقة مع إسرائيل، كما إنها من الناحية الجغرافية كانت خطوط التماس العربية الإفريقية. أما باقي الدول الإفريقية التي أيدت إسرائيل فإنها اتسمت بما يأتي:

١- تبني سياسات خارجية معتدلة وموالية للغرب.

٢- امتلاك علاقات دبلوماسية محدودة مع العالم العربي.

٣- الاحتفاظ بعلاقات قوية مع إسرائيل.

٤- البعد الجغرافي عن العالم العربي ووجود أغلبية سكانية مسيحية وعادة ما تنتمي إليها النخبة الحاكمة.

وحتى عام ١٩٧٢ لم تستطع الدبلوماسية العربية الحصول على تضامن إفريقي عام بشأن الصراع في الشرق الأوسط. وربما يُعزى ذلك إلى سياسات المساعدات التقنية الإسرائيلية الموجهة لإفريقيا.

جدول رقم (٤)

السلوك التصويتي الإفريقي في الأمم المتحدة ١٩٦٧-١٩٧٢

الدولة	لصالح العرب		لصالح إسرائيل		الامتناع عن التصويت	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
غينيا	٣٧	٩٤,٩	-	-	٢	٥,١
مالي	٣٧	٩٤,٤	-	-	٢	٥,١
تنزانيا	٣٦	٩٢,٣	-	-	٣	٧,٧
زامبيا	٣٥	٨٩,٧	-	-	٤	١٠,٣
الكونغو برازافيل	٣١	٧٩,٥	-	-	٨	٢٠,٥
بوروندي	٣١	٧٠,٣	١	٢,٦	٧	١٧,٩
غينيا الاستوائية	١٩	٦٦,٧	٢	٧,٤	٦	٢٢,٣
نيجيريا	٢٦	٦٦,٧	٢	٥,١	١١	٢٨,٢
أوغندة	٢٦	٦٦,٧	٣	٧,٧	١٠	٢٥,٦
السنغال	٢٦	٤١,٠	٣	٧,٧	١٠	٢٥,٦
النيجر	١٦	٥٥,٣	٢	٥,١	٢١	٥٣,٨
الكاميرون	٢٠	٣٨,٥	٢	٧,٧	١٦	٤١,٠
تشاد	١٥	٣٣,٣	٣	٧,٧	٢١	٥٣,٨
موريشيوس	٩	٣٥,٩	٢	٧,٤	١٦	٥٩,٣
إثيوبيا	١٤	٢٨,٢	٤	١٠,٣	٢٤	٦١,٥
كينيا	١١	٢٨,٢	٤	١٠,٣	٢٤	٦١,٥
توجو	١٢	٣٠,٨	١٣	٣٣,٣	١٤	٣٥,٩
بوركينافاسو	٩	٢٣,١	١٠	٢٥,٦	٢٠	٥١,٣
سيراليون	٩	٢٣,١	١١	٢٨,٢	١٩	٤٨,٧
إفريقيا الوسطى	-	-	٢	٥,٠	٣٧	٩٥,٠
زائير	٤	١٠,٣	٧	١٧,٩	٢٨	٧١,٨
الجابون	٥	١٢,٨	٨	٢٠,٥	٢٦	٦٦,٧
غانا	٦	١٥,٤	١١	٢٨,٢	٢٢	٥٦,٤
غامبيا	٨	٢٠,٥	١٥	٣٨,٥	١٦	٤١,٠

سوازيلاند	٤	١٤,٨	٨	٢٩,٩	١٥	٥٥,٦
مدغشقر	٩	٢٣,١	٢١	٥٣,٨	٩	٢٣,١
رواندا	٥	١٢,٨	١٦	٤١,٠	١٨	٤٦,٢
ليسوتو	٦	١٥,٤	٢٢	٥٦,٤	١١	٢٨,٢
كوت ديفوار	٣	٧,٧	١٤	٣٥,٦	٢٢	٥٦,٤
بوتسوانا	٣	٧,٦	١٨	٤٦,٢	١٨	٤٦,٢
بنين	٣	٧,٧	١٨	٢٦,٢	١٨	٤٦,٢
ليبريا	٥	١٢,٨	٢٧	٦٩,٢	٧	١٨,٠
مالاوي	-	-	٢٧	٦٩,٢	١٢	٣٠,٨

المصدر: Nadelmann, Op. cit P 198

جدول رقم (٥)

قطع العلاقات الإفريقية الإسرائيلية

م	الدولة	تاريخ قطع العلاقات	الأسباب الرئيسة
١	غينيا	٦ يونيو ١٩٦٧	نظام ثوري- التضامن مع مصر
٢	أوغندة	٣٠ مارس ١٩٧٢	أزمة مالية- العامل الإسلامي- دور قيادي
٣	تشاد	٢٨ نوفمبر ١٩٧٢	أزمة مالية- العامل الإسلامي
٤	الكونغو	٣١ ديسمبر ١٩٧٢	أزمة مالية- نظام ثوري
٥	النيجر	٥ يناير ١٩٧٣	أزمة مالية- العامل الإسلامي
٦	مالي	٥ يناير ١٩٧٣	نظام ثوري- أزمة مالية- العامل الإسلامي
٧	بوروندي	١٦ مايو ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
٨	توجو	٢١ سبتمبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
٩	زائير	٤ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٠	رواندا	٨ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١١	بنين	٩ أكتوبر ١٩٧٣	نظام ثوري- التضامن مع مصر
١٢	بوركينافاسو	١٠ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- نظام ثوري

١٣	الكاميرون	١٣ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- دور قيادي
١٤	غينيا الاستوائية	١٤ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
١٥	تنزانيا	١٩ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- دور قيادي
١٦	مدغشقر	٢٠ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٧	إفريقيا الوسطى	٢١ أكتوبر ١٩٧٣	أزمة مالية- التضامن مع مصر
١٨	إثيوبيا	٢٣ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
١٩	نيجيريا	٢٥ أكتوبر ١٩٧٣	دور قيادي- التضامن مع مصر
٢٠	غامبيا	٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر- العامل الإسلامي
٢١	زامبيا	٢٦ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٢	سيراليون	٢٧ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٣	غانا	٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٤	السنغال	٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	العامل الإسلامي- التضامن مع مصر
٢٥	الغابون	٢٩ أكتوبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٦	كينيا	١ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٧	ليبيريا	٢ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٨	كوت ديفوار	٨ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٢٩	بوتسوانا	١٢ نوفمبر ١٩٧٣	التضامن مع مصر
٣٠	موريشيوس	١٥ يونيو ١٩٧٦	التضامن مع مصر

Source: Arye Oded ,Africa in Israeli Foreign Policy—Expectations and Disenchantment: Historical and Diplomatic Aspects, Israel Studies, vol.15.no.3., Fall 2010, p.140.

يمكن القول إن بدايات التحول في الموقف الإفريقي الجامع إزاء الصراع العربي الإسرائيلي والذي تجلى بوضوح بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ يُعزى في حقيقته إلى التحولات الفارقة التي شهدتها سياقات ثلاثة مهمّة هي:

١- إسرائيل وإفريقيا من الصداقة إلى التنافر

اعتمدت إسرائيل في حركتها داخل إفريقيا خلال أواخر الخمسينيات وطوال أعوام الستينيات على العلاقات الثنائية وعلى برامج المساعدات التنموية التي قدمتها للدول الإفريقية. وسرعان ما ظهرت إشكاليات أمام تنفيذ المشروعات التنموية بسبب اختلاف الثقافة وربما رغبة كثير من الإسرائيليين والأفارقة في تحقيق أرباح شخصية سريعة وذلك على حساب المصالح الوطنية لكليهما.

وعلى سبيل المثال فإن مشروع موانزا الاستيطاني في تنزانيا قد فشل بسبب تسرّع الإسرائيليين في التنفيذ وعدم ملاءمة المفاهيم التنموية المطبقة للواقع الإفريقي المحلي.

أضف إلى ذلك شعور الأفارقة في أواخر الستينيات بدرجة كبيرة من الإحباط إزاء المساعدات الإسرائيلية المقدمة لهم وعليه فقد تبنى كثير من الزعماء الأفارقة وجهات نظر راديكالية إزاء كثير من القضايا الدولية وكذلك تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وربما يُعزى ذلك في أحد جوانبه إلى تأثير وسحر الدول الاشتراكية والدبلوماسية العربية سواء بسواء.

ويلاحظ أن محاولات إسرائيل التجمل في مجالات السياسة الخارجية بإظهار نفسها بأنها دولة اشتراكية وتنتمي إلى العالم الثالث قد ذهبت سدى مع تطور المجتمع الإسرائيلي وتبنيه نفس النموذج التنموي الغربي. وحينما ارتبطت إسرائيل بعلاقات وثيقة مع فرنسا التي كانت تعد في أوائل الستينيات أكبر مورد للسلاح لإسرائيل ازدادت الفجوة بين إسرائيل وإفريقيا. ولعل الموقف الإسرائيلي في بعض الأزمات الإفريقية مثل الحركات الانفصالية والحروب الأهلية قد زاد من حدة التوتر بينها وبين الدول الإفريقية. فقد ساندت إسرائيل الحركة الانفصالية في بيافرا عام ١٩٦٧ وكذلك حركة أنيانيا في جنوب السودان. وبصفة عامة فقد اتهمت إسرائيل بالتورط في كثير من العمليات العسكرية السرية داخل الأراضي الإفريقية. على أن ما زاد الطين بلة هو الموقف الإسرائيلي الداعم لحكومة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

٢- تغير المدركات الإفريقية إزاء الصراع العربي الإسرائيلي

إن حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل لم تغير فقط من الخريطة الجغرافية للمنطقة لصالح الدولة العبرية وإنما أدت إلى إحداث تغييرات جوهرية في مدركات الأفارقة إزاء حقيقة الصراع في منطقة الشرق الأوسط. فمع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية بدأ النظر إلى الفلسطينيين باعتبارهم أكثر من لاجئين فهم يسعون إلى التحرر الوطني. ونظراً لانشغال الأفارقة بنضالهم ضد نظم التفرقة العنصرية في الجنوب الإفريقي وفي المستعمرات البرتغالية فقد تمت المشابهة بين نضالهم وبين نضال الفلسطينيين ضد إسرائيل.

ويُلاحظ أن الأفارقة بدؤوا يدركون تدريجياً مسؤولية إسرائيل في فشل عملية التسوية السلمية. وعليه فإن فشل لجنة الحكماء الأربعة بزعامة الرئيس السنغالي ليوبولد سنجور في تحقيق اختراق مهم للصراع في الشرق الأوسط إنما يُعزى في حقيقة الأمر للتعنّت الإسرائيلي. ولعل ذلك يفسّر التحول في الموقف الإفريقي العام تجاه أزمة الشرق الأوسط.

لم يكن بمستغرب إذن أن يكون رد الفعل الإفريقي على حرب أكتوبر ١٩٧٣ هو لصالح العرب وضد الموقف الإسرائيلي، فقد وصفت إسرائيل بأنها دولة معتدية وتحتل أراضي عربية وإفريقية. ويلاحظ أنه خلال سنوات القطيعة بين إسرائيل وإفريقيا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ساندت منظمة الوحدة الإفريقية وكثير من الدول الإفريقية في الأمم المتحدة قرارات دولية تبنتها الدول العربية وتقضي بإدانة إسرائيل والصهيونية وتساوي بينهما وبين نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

ومع ذلك، فإن الموقف الإفريقي العام لم يذهب في مجمله حداً متطرفاً في معارضته للسياسات الإسرائيلية كما ذهب الموقف العربي. وعلى سبيل المثال فإن قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٧٥ والقاضي «بمساواة الصهيونية بالعنصرية»، كما بينا آنفا، لم يحصل إلا على موافقة (٢٠) دولة إفريقية جنوب

الصحراء من إجمالي (٣٧) دولة إفريقية ليست عضواً في جامعة الدول العربية. بل إن خمس دول عارضت القرار بينما امتنعت عن التصويت (١٢) دولة إفريقية أخرى (انظر الجدول ٣).[١]

٣- التضامن العربي الإفريقي

كان لتأثير مصر الناصرية دورٌ فاعلٌ في تقويض دعائم الوجود الإسرائيلي في إفريقيا ولا سيما في أواخر الستينيات. فقد آمن عبد الناصر - كما عبر عن ذلك في كتابه فلسفة الثورة - بانتماء مصر الإفريقي وبدورها الريادي في حركة الوحدة الإفريقية. ونظراً لدوره البارز في إطار حركة عدم الانحياز وتصديه للدول الغربية بعد عام ١٩٥٦ فإنه استطاع أن يقيم الجسور بين العرب والأفارقة ويضفي على العلاقة بينهم طابعاً مؤسسياً وذلك من خلال إنشاء بعض المؤسسات العامة مثل بنك التنمية الإفريقية والبنك العربي الإفريقي.

وقد استضافت مصر وتبنّت العديد من المؤتمرات الرامية لدعم التعاون والتضامن العربي الإفريقي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالفعل امتدت يد العون التقني العربي والتبادل التجاري لتشمل معظم الدول الإفريقية. وقد أسهم مجيء القذافي إلى السلطة عام ١٩٦٩ وظهور دبلوماسية النفط العربي في زيادة الوجود العربي داخل إفريقيا.

وعلى أية حال فإن قطع علاقات دول منظمة الوحدة الإفريقية الدبلوماسية بإسرائيل لا يعني قطع العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين إسرائيل وإفريقيا. فقد قامت إسرائيل بتسليم دول أخرى مهام الإشراف على مصالحها الإفريقية. وقد عمدت إسرائيل من خلال ما يُسمى سياسة «المساعدات» والقروض للدول الإفريقية إلى اشتراط قيام الدول الإفريقية بتخصيص مشاريع

---

(١) ويرى بعض الكتاب أن خطاب المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة دانيل باتريك مونيهان في نوفمبر ١٩٧٥ ووصفه عايدي أمين بأنه «عنصري وقاتل» قد أسهم في اتخاذ الدول الإفريقية هذا الموقف العدائي تجاه إسرائيل. حيث أن عايدي أمين كان في الوقت نفسه يشغل منصب رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

تنموية تكون إسرائيل مسيطرة عليها، أو تقوم هذه المشاريع بشراء المعدات والمنتوجات الإسرائيلية[1].

المبحث الثاني: إسرائيل وجنوب إفريقيا

يمكن القول إجمالاً إن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية قد وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من التردي والتدهور في عام ١٩٧٥، وذلك مع صدور قرار الأمم المتحدة بمساواة الصهيونية بالعنصرية والذي أيدته معظم الدول الإفريقية. على أن اللافت للانتباه هنا أنه بينما عانت العلاقات بين الدولة العبرية وإفريقيا من التراجع فإنها في ذات الوقت شهدت تطوراً كبيراً مع النظام العنصري في جنوب إفريقيا.[2]

ومن المعلوم أن إسرائيل قد حاولت في الستينيات أن تحافظ على تطوير علاقاتها بالدول الإفريقية المستقلة فعمدت إلى الاحتفاظ بمسافة ما في علاقاتها مع حكومة بريتوريا العنصرية، فلم يكن بمستغرب أن تصدر عن الدبلوماسية الإسرائيلية تصريحات نقدية لسياسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بل إن إسرائيل وافقت على قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات على جنوب إفريقيا، وربما دفع ذلك الموقف الإسرائيلي حكومة فيرفورد العنصرية بسحب تصريحها ليهود جنوب إفريقيا عام ١٩٦١ بتحويل أي أموال إلى إسرائيل.

وعليه فإن جنوب إفريقيا نظرت إلى التطورات التي شهدتها السبعينيات باعتبارها فرصة مواتية لاستعادة علاقتها الحميمة مع إسرائيل. وبالفعل قررت بريتوريا عام ١٩٧٤ رفع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل إلى درجة السفارة لأول مرة. وفي عام ١٩٧٧ قام رئيس وزراء جنوب إفريقيا بـ فورستر

---

(١) أنطوان منصور، العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا،شؤون فلسطينية، ع ٢٩ (كانون الثاني ١٩٧٤) ص ٧٩-١٠٤.

(٢) انظر وراجع: محمد نصر مهنا، سياسة التمييز العنصرى في إسرائيل وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة، عمان: الجامعة الأردنية،١٩٩٤.وإحسان الكيالي، العنصرية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل: (دراسة مقارنة)، دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر ١٩٨٧.

بزيارة رسمية لإسرائيل. وبعد صعود حكومة الليكود اليمينية إلى سدة السلطة في إسرائيل تمّ تدعيم العلاقات الإسرائيلية الجنوب إفريقية بشكل غير مسبوق إذ شهدت تلك المدة تبادلاً للزيارات بين كبار المسؤولين في البلدين وزادت مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لجنوب إفريقيا.(١)

وعلى الرغم من الاتفاق بين الباحثين على أهمية وتطور العلاقات الإسرائيلية الجنوب إفريقية في أواخر السبعينيات فإن طبيعة ومدى التعاون بين البلدين كانا دائماً مثار جدل أو اختلاف. ولعل أبرز مناحي ذلك الجدل أمران: أولهما التعاون العسكري ولا سيما في المجال النووي. فقد باعت الشركات الإسرائيلية العديد من العتاد والمعدات إلى جنوب إفريقيا التي عادت عليها بأرباح وفيرة. وقد وفرت بريتوريا لإسرائيل اليورانيوم وقدمت لها تسهيلات لإجراء تجارب نووية. وقد أحدثت إحدى هذه التجارب تفجيرات شديدة في المحيط الهندي في سبتمبر عام ١٩٧٩.(٢)

أما الأمر الثاني فإنه يتعلق بأهمية الجالية اليهودية في جنوب إفريقيا. فقد رأى بعض الدارسين أن أحد أهداف السياسة الإسرائيلية من دعم علاقتها بحكومة بريتوريا العنصرية هو المحافظة على مصالح الأقلية اليهودية هناك والتي بلغ تعدادها نحو مائة وعشرين ألف نسمة. ورغم ذلك فإن هذا لم يمنع وجود انتقادات، ولو على المستوى البلاغي والقولي من إسرائيل لسياسات الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ويمكن تلمّس أحد أبعاد العلاقة المهمّة بين جنوب إفريقيا وإسرائيل في نهاية السبعينيات إلى تولي حزب الليكود السلطة

---

(١) يرى بعض الكتّاب الإسرائيليين أن العلاقة مع نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا لم تجلب نفعاً كبيراً لإسرائيل كما إنها كانت غير رشيدة وانساقت وراء مشاعر عاطفية وأيديولوجية. انظر على سبيل المثال:

Naomi Chazan, ‹The Fallacies of Pragmatism: Israeli foreign policy toward South Africa›, in African Affairs (London), 82, 387, April 1983, p. 171.

(2) Lawrence p. Frank, Israel and Africa: the Era of Tachlis, the Journal of Modern African Studied, vol 26, no1 March,1988, p 151 - 155.

في إسرائيل عام ١٩٧٧. فقد تمتّع هذا الحزب بعلاقات وثيقة مع يهود جنوب إفريقيا الذين دعموا منذ البداية ولعقود خلت حزب حيروت المتطرّف.[١]

وقد عرف عن مناحم بيجن الذي أسس «حيروت» ارتباطه العاطفي والأيديولوجي بيهود جنوب إفريقيا. وربما يعد هذا العامل حاسماً في تقوية أواصر الصداقة والتعاون بين نظامي الحكم في تل أبيب وبريتوريا.

وفي واقع الأمر، فإن معظم كبار الضباط الإسرائيليين وقيادة حزب الليكود كانوا على تقارب فكري وأيديولوجي مع حكومة جنوب إفريقيا البيضاء. وعلى عكس قادة حزب العمل مثل شيمون بيريز وإسحق رابين فإن هؤلاء القادة لم يشعروا قط بالحاجة إلى التنديد العلني بسياسات الفصل العنصري في الوقت نفسه الذي يدعمون فيه سراً حكومة بريتوريا.

لقد آمنت بعض الشخصيات العسكرية الإسرائيلية القوية مثل آرييل شارون ورفائيل إيتان بالتقاليد الصهيونية التصحيحية، وهي مدرسة فكرية تؤيد استخدام القوة العسكرية للدفاع عن الوجود اليهودي وتشجيع الاستيطان في إسرائيل الكبرى، وفقاً للمعنى التوراتي للكلمة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. وعليه فإن هؤلاء القادة الإسرائيليين كانوا على قناعة تامة بأن كلاً من إسرائيل وجنوب إفريقيا يواجهان نفس المأزق حيث توجد في كليهما أقلية حاكمة تعاني من الحصار. يعني ذلك أن على كلٍ من الدولتين القتال من أجل البقاء ضد ما يعتبرانه عدواً مشتركاً هو حزب المؤتمر الوطني بزعامة نيلسون مانديلا، ومنظمة التحرير الفلسطينية بزعامة ياسر عرفات.

وقد روى ساشا سورانسكي في كتابه الصادر عام ٢٠١٠ عن تفاصيل صفقات السلاح السرية التي لا تعد ولا تحصى بين إسرائيل وجنوب إفريقيا

---

(١) حزب حيروت (أو الحرية) هو حزب سياسي متطرف أسسه مناحم بيجن بعد قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨. إذ بعد انصهار منظمة الأراجون الإرهابية في الجيش الإسرائيلي بعد عام ١٩٤٨ شكل بعض أعضائها ممن رفضوا الارتباط بالجيش حزباً سياسياً أسموه حيروت. وفي عام ١٩٧٣ أصبح حيروت جزءاً مما عرف باسم تكتل الليكود لمواجهة حزب العمل الحاكم. انظر في ذلك: بسام أبو غزالة الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير، ١٩٦٦.

والتي مثّلت في ذلك الوقت انتهاكاً صارخاً للحظر الدولي المفروض على الأسلحة المتوجهة لجنوب إفريقيا. واعتمد المؤلف في دراسته على قاعدة أرشيفية واسعة ومقابلات شخصية مع جنرالات وكبار المسؤولين الحكومتين السابقين في كلا البلدين.

ويذكر المؤلف أن اتفاقاً قد حدث بين البلدين من أجل تبادل اليورانيوم والتريتيوم، حيث تقوم جنوب إفريقيا بتوفير اليورانيوم لإسرائيل على أن تقوم الأخيرة بتوفير التريتيوم لجنوب إفريقيا التي كانت ترغب في استخدامه من أجل تطوير قدراتها النووية. بيد أنه وفقاً للضمانات المتبادلة لم يكن يسمح للإسرائيليين باستخدام اليورانيوم لأغراض عسكرية.

وفي عام ١٩٧٦، حينما وجدت إسرائيل نفسها في حاجة إلى اليورانيوم لجأت إلى جنوب إفريقيا من أجل رفع الحظر على الاستخدام العسكري لليورانيوم. وبالفعل اجتمع وزير المعادن في جنوب إفريقيا فاني بوثا في ١٩٧٦ مع شيمون بيريز وإسحق رابين وبعض كبار القادة العسكريين وعدد من علماء الذرة الإسرائيليين، حيث وافق الوزير الجنوب إفريقي على رفع الضمانات. والمثير للاهتمام أن المؤلف قد تمكن من إجراء مقابلة شخصية مع الوزير الجنوب إفريقي السابق «بوثا» الذي أكد حدوث هذه الصفقة، بل واستطاع المؤلف توثيقها من خلال الرجوع إلى الكاميرات الخفية التي سجّلت تفاصيل اللقاء بين المسؤولين في البلدين. [١]

ولعل ذلك كله يعيد النظر في الاعتقاد السابق حول بناء المفاعل النووي الإسرائيلي في ديمونه. فقد بات واضحاً اليوم أن النظام العنصري في جنوب إفريقيا قد أسهم بدرجة كبيرة في دعم القدرة النووية الإسرائيلية.

---

(١) انظر في ذلك:

Sasha Polakow- Suransky, the Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa, New York: Pantheon Books, 2010 - p 39 - 58.

الفصل الرابع

إسرائيل والعودة الثانية
١٩٨٢-١٩٩١

من الملاحظ أن العلاقات الإسرائيلية الإفريقية قد سارت بخطى حثيثة طوال عقد الثمانينيات. فقد بدأت العلاقة تصبح أكثر عقلانية ورشادة وتعتمد على معيار المصلحة المتبادلة ومن ثم فإنها اعتمدت اعتماداً كبيراً على المعيار الثنائي عوضاً عن المنظور الجماعي الذي ميّز الحركة الإفريقية تجاه إسرائيل في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣[١].

لقد أضحى رجال الأعمال والخبراء الإسرائيليون في كل مكان داخل إفريقيا بل تولى بعض هؤلاء مناصب رفيعة بشكل غير رسمي لدى صانعي القرار في عدد من العواصم الإفريقية ولعل أهم ما يميّز الرؤية الإسرائيلية في مرحلة العودة الثانية هو ترشيد الحركة الإسرائيلية داخل إفريقيا. فلم يعد مجرد التدافع نحو كسب النفوذ والتأثير لدى أكبر عدد مكن من الدول الإفريقية هدفاً بحد ذاته وإنما ركزت إسرائيل على الدول والمناطق التي تحتل أولوية قصوى في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

وبنهاية عقد الثمانينيات كانت العلاقات الإسرائيلية مع إفريقيا قد عادت إلى سابق عهدها حيث قرّرت إسرائيل في عام ١٩٨٦ الانضمام إلى الحملة

(١) حول مسار عودة إسرائيل إلى إفريقيا، ووتيرة هذه العودة ونتائجها قياساً بالجهود التي وظفتها إسرائيل في هذا السياق انظر: كمال ابراهيم، عودة إسرائيل إلى إفريقيا، ١٩٨٠-١٩٩٠، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٢ (ربيع ١٩٩٠)، ص ٢٣٧-٢٥٠.

الدولية لمقاطعة جنوب إفريقيا. كما إن الروابط التجارية والثقافية والعسكرية مع إفريقيا ازدادت بشكل ملحوظ.

المبحث الأول: زائير والعودة الثانية لإسرائيل في إفريقيا

استمرت إسرائيل في سياساتها الرامية إلى العودة إلى إفريقيا وذلك من خلال تدعيم وتكثيف اتصالاتها الإفريقية في المجالات كافة دون اشتراط وجود علاقات دبلوماسية. وفي عام ١٩٨٢ أعلنت دولة إفريقية واحدة هي زائير عن عودة علاقاتها مع إسرائيل، فما هي الدوافع التي أدت إلى تغيير الموقف الزائيرى؟.

يمكن الإشارة إلى ثلاثة دوافع أساسية[١]:

أولها: انسحاب إسرائيل من سيناء، حيث كان الاحتلال الإسرائيلي لها هو السبب الأساسي وراء المقاطعة الدبلوماسية لإسرائيل.

ثانيها: استئناف العلاقات سوف يؤدي إلى مزيد من المساعدات الاقتصادية والتنموية الإسرائيلية لزائير.

ثالثها: الاستفادة من النفوذ الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة لمصلحة استمرار الدعم الأمريكي لنظام موبوتو.

على أن الدول الإفريقية الأخرى والتي حافظت على علاقات غير رسمية وثيقة مع إسرائيل لم تنهج نفس المسلك الزائيري، وربما يُعزى ذلك إلى العوامل الآتية:

أن قرار الرئيس موبوتو كان منفرداً ولم يتم بالتنسيق مع الدول الأخرى. وقد حاجج البعض بأن قرار قطع العلاقات مع إسرائيل كان برعاية منظمة الوحدة الإفريقية في أواخر الستينيات ومن ثم ينبغي أن يكون استئناف هذه العلاقات بقرار من المنظمة ذاتها.

---

(١) انظر في ذلك:

Oded, op.cit, pp 178 - 180 and Olusola Ojo, Africa and Israel: Relations in perspective, Boulder: Westview press, 1988, p 95 - 96.

أن الدول العربية كثّفت من حملتها الدبلوماسية المضادة حيث استخدمت سلاح المساعدات الاقتصادية والتقنية كأداة للترغيب والترهيب في آن واحد.

إن إسرائيل قامت في الأسبوع الأول من يونيو عام ١٩٨٢ بغزو لبنان وهو ما يؤكد نزعتها التوسعية والعدوانية.

وتفصح القراءة المتأنية للموقف الزائيري في أوائل أعوام الثمانينيات أن الرئيس موبوتو كان بحاجة ماسة للمساعدات العسكرية الإسرائيلية ولا سيما في ميدان تدريب الجيش وحرسه الجمهوري. ويعكس بروتوكول التعاون العسكري الذي وقعه وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون مع الرئيس موبوتو في نوفمبر عام ١٩٨١ هذه الحاجة التي مثّلت حافزاً أساسياً لعودة العلاقات. فالبروتوكول ينص على أنه يسعى إلى:

«تأسيس نظام أوسع للتعاون يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة ولا سيما في ميدان الأمن القومي بما يمكن البلدين من مواجهة أي خطر مهما كان حجمه أو نوعه. وتطرح متطلبات الأمن القومي لكل من زائير وإسرائيل إمكانات واسعة النطاق لتعاون ثنائي ومتبادل مثمر، تفضي إلى زيادة المقدرة الدفاعية على المستوى العسكري لكل من البلدين، بالإضافة إلى تلبية متطلبات أمن كل منهما بشكل عام».[١]

وليس بخاف أن متغيّرات البيئة الداخلية في زائير منذ أحداث إقليم شابا في جنوب البلاد - وهو الإقليم الغني بالمعادن- ومحاولته الانفصال عامي ١٩٧٧، ١٩٧٨ تمثّل مدخلاً مهماً لتفهم التحرك الزائيري. صحيح أن التدخل الأجنبي من قبل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا والمغرب ومصر أدى إلى سحق تمرد الإقليم ودعم نظام موبوتو إلا أن بداية عام ١٩٨١ شهدت إحجاما

---

(١) نقلا عن:

Noah Dropkin, Israel's Diplomatic Offensive in Africa: The case of Zaire ,TransAfrica Forum, Spring1992, vol.9, No. 1, p19.

واضحاً من جانب حلفاء موبوتو التقليديين ولا سيما فرنسا، التي شهدت وجود حكومة جديدة بزعامة فرانسوا ميتران، وبلجيكا عن التورط في أي أزمة داخلية أخرى في زائير.

وتمثّلت مؤشرات إحجام حلفاء موبوتو عن مساعدته في ما يأتي:[1]

* ظهور الحكومة الفرنسية الجديدة وكأنها غير راضية عن دورها العسكري التقليدي في إفريقيا وهو ما أثبتته خبرة الإطاحة بالرئيس ديفيد داكو في إفريقيا الوسطى حيث رفضت فرنسا التدخل من أجل إعادته للسلطة.

* تباطؤ الحكومة الفرنسية في توجيه الدعوة لموبوتو لزيارة فرنسا.

* نقل مقر القمة الإفريقية الفرنسية من كينشاسا إلى باريس.

* وعلى الجانب البلجيكي وافقت الحكومة البلجيكية على منح حق اللجوء السياسي لرئيس الوزراء الزائيري السابق نجوزو كارل يوند والذي كان من أشد معارضي موبوتو آنذاك.

وإذا أخذنا في الاعتبار قيود التحرّك الخارجي فإن الملجأ الأخير أمام موبوتو تمثّل في إسرائيل. ويمكن القول إجمالاً إن الصراع العربي الإسرائيلي أضحى محدود التأثير في مجمل العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. بل إن ثلاث دول إفريقية هي إفريقيا الوسطى وكينيا وإثيوبيا أعلنت عن عودة علاقاتها مع إسرائيل ساعة وصول الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ذروتها. وقد حاججت بعض هذه الدول أنها أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بغية المساهمة في عملية السلام الشرق أوسطية. فهل يعقل أن تقوم دولة محدودة الموارد مثل إفريقيا الوسطى بدور في عملية السلام العربية الإسرائيلية.

---

(1) Ibid, pp 20 - 21.

المبحث الثاني: اليهودية السوداء وحلم العودة!

منذ عدة عقود خلت شهد الواقع الإفريقي ظاهرة انبعاث اليهودية بتراثها الإفريقي. إذ ادعت جماعات إثنية وقبلية مختلفة وصلاً بالديانة اليهودية. بل إنها حاولت أن تقيم علاقات قربى ونسب مع القبائل الإسرائيلية المفقودة في إفريقيا. وتفصح عملية تتبع الهويات اليهودية لدى الأفارقة عن وجود قدر لا بأس به من الأساطير والمعتقدات التي شكلت ملمحاً أساسياً للتقاليد التوراتية في إفريقيا في مواقف وسياقات متعددة.

وقد أفضى ذلك التلاقي عبر الزمان والمكان، والذي اتخذ أشكالاً عدة وفي سياقات تاريخية مختلفة، إلى ظهور هوية يهودية جديدة لدى بعض المجتمعات الإفريقية والتي تمسكت بمفهوم الشتات وما يرتبط به من معان ودلالات رمزية. ولعل من أبرز الأمثلة على تلك الجماعات الإفريقية نجد الأبايودايا في أوغندة والإيبو في نيجيريا واللمبا في الجنوب الإفريقي والفلاشا في إثيوبيا. ويلاحظ وجود بعض الجماعات الصغيرة الأخرى في دول مثل غانا والكاميرون وكيب فرد تمارس بعض «أشكال الطقوس» اليهودية.

وإذا كانت الدراسات التاريخية والانثروبولوجية قد ركّزت على ظاهرة يهود الفلاشا في إثيوبيا فإنها أهملت في الوقت نفسه باقي الحالات. وعليه لا يجد الباحث أية دراسات علمية جادة حول ظاهرة «اليهودية السوداء» في إفريقيا. وهنا تأتي أهمية الكتاب الذي صدر منذ نحو عام عن كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن بعنوان «اليهود السود في إفريقيا: التاريخ والمعتقد والهوية». إذ يعد هذا الكتاب الذي وضعته أديث برودر Edith Bruder، محاولة لتقديم رؤية علمية حول أوضاع المجتمعات اليهودية في إفريقيا ولا سيما دراسة العوامل والسياقات التاريخية المختلفة التي شكلت وعيها الديني.[1]

---

(1) Edith Bruder, The Black Jews of Africa: History, Religion, Identity. Oxford: Oxford University Press, 2008.

ولعل من المتفق عليه أن عملية التحديد الزمني للتلاقي بين اليهودية وإفريقيا تعد مسألة صعبة، إن لم تكن مستحيلة. إذ تشير بعض الدراسات إلى نصوص وروايات دينية حول القبائل الإسرائيلية المفقودة، في حين يذكر البعض الآخر اللقاء بين نبي الله سليمان وبلقيس ملكة سبأ. ويبدو أن فكرة قبائل بني إسرائيل العشر المفقودة استخدمت على أيدي بعض الكتّاب الغربيين ومن شايعهم لوصف الشعوب والجماعات التي يصعب التعرف على أصلها العنصري.

ملامح اليهودية السوداء:

قام تيودور بارفيت بطل الفيلم الوثائقي «قبائل بني إسرائيل المفقودة» برحلة إلى الجنوب الإفريقي لدراسة عادات وتقاليد قبائل اللمبا الإفريقية. ويلاحظ أن هذه القبائل البانتوية [يلزم شرحها في الهامش - المحرر] تدعي أنها تنحدر من أصول يهودية خالصة. ولا يقتصر هذا الادعاء على جماعات اللمبا وحدهم وإنما ينسحب على جماعات عرقية وقبلية أخرى في مختلف أنحاء القارة السمراء. فما ملامح هذه الظاهرة المرتبطة بالهوية اليهودية السوداء في إفريقيا؟. نستطيع من خلال الدراسات التاريخية والانثروبولوجية - على قلتها - أن نشير إلى عدد من الملامح المهمة التي تميّز «اليهودية السوداء» في إفريقيا ولعل من أبرزها:

- الاعتماد على مجموعة من الأساطير والمعتقدات الدينية باعتبارها مصدراً للوعي والهوية. وبغض النظر عن مدى صحة أو خطأ هذه الادعاءات؛ فإن الأساطير وربما الخرافات عادة ما تكون أساساً لبناء الهوية وإدراك الذات. إنه سرعان ما يتحول النسق الفكري المكون لهذه الأساطير ويصبح واقعاً معيشاً يتعامل معه الأفراد باعتباره من الأمور البديهية التي لا تقبل النقاش. وعلى سبيل المثال فإن كتاب «مجد الملوك» Kebra Nagast في التقاليد الإثيوبية يؤكد أن الإمبراطور منليك الأول هو ابن الملك سليمان وبلقيس ملكة سبأ، وتلك مسألة لا تقبل التشكيك في نظر كثير من الأثيوبيين حتى يومنا هذا.

- ممارسة العديد من التقاليد والطقوس الدينية الساميّة. ولعل تلك سمة مميّزة لهذه الجماعات في إطار سياقها الإفريقي العام. إذ تضع هذه الجماعات قيوداً صارمة في تحديد أنواع الطعام الذي تتناوله، وكذلك عمليات ذبح الحيوانات. كما إنها تقوم بعادات ختان الذكور وتحريم الزواج المختلط بهدف الحفاظ على نقائها العنصري. وفوق ذلك كله تعمد تلك الجماعات إلى اختيار أسماء وألقاب أقرب ما تكون إلى العائلات الساميّة.

- التنوع الديني والثقافي. فعلى الرغم من اختلاف الجماعات اليهودية الإفريقية عن غيرها من المجتمعات الإفريقية السوداء ثقافياً ودينياً فإنها تختلف كذلك عن الجماعات اليهودية الأخرى في أنحاء العالم المختلفة. بل إنها - أكثر من ذلك - تختلف فيما بينها اختلافاً بيّناً. ونستطيع أن نميّز بين ثلاثة أنماط رئيسة لليهودية الإفريقية: أولها يرتبط باليهودية الوافدة إلى إفريقيا من أوروبا، ولعل المثال الأبرز هنا هم اليهود الاشكيناز في جنوب إفريقيا. أما النمط الثاني فهو يمثل اليهودية بالاختيار، حيث إن بعض الجماعات الإفريقية لجأت إلى اليهودية طوعاً كنوع من الخلاص والملاذ مثل يهود أوغندة وغانا وزمبابوي. ويمثل النمط الثالث اليهودية السوداء التي ترتبط بأصول إفريقية خالصة ويطلق عليها بعض الباحثين مسمى «العبرانية الإفريقية» مثل الفلاشا في إثيوبيا واللمبا في الجنوب الإفريقي.

سيرة مصطلح اليهودية السوداء:

يمكن القول إن مصطلح اليهودية السوداء يرجع إلى تقاليد الأمريكيين من أصول إفريقية، حيث يرى كثير من الدارسين أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخبرة العالم الجديد ومعاناة العبيد الأفارقة الذين اقتلعوا من جذورهم وحلموا بالعودة مرة أخرى لديارهم. وعلى سبيل المثال فقد تأثر ماركوس جارفي Marcus Garvey أحد رواد حركة الوحدة الإفريقية تأثراً بالغاً بالمسألة اليهودية. فقد دعا إلى خلاص الأفارقة سواء داخل إفريقيا أو في بلاد الشتات، وهو ما يعني تمكينهم من التمتّع بحقوقهم التاريخية الموروثة في إفريقيا.

ويلاحظ أن مفاهيم حق العودة والشتات والشعوب المضطهدة التي ميّزت خطاب ماركوس جارفي قد جعلت بعض الدارسين يصفون حركته بأنها تمثّل صهيونية الشعوب السوداء، بل إن جارفي نفسه قد وصف من قبل أتباعه بأنه «موسى الأسود». ومع ذلك يبدو أن إدوارد بلايدن Edward Blayden أحد رواد حركة الوحدة الإفريقية هو أول من أكد على أهمية المبادئ اليهودية الخاصة بالعودة والخلاص باعتبارها مرشداً روحياً للأفارقة في أمريكا.

وعليه فقد تمّت المشابهة بين حالة اليهود في الشتات وحلمهم بالعودة وبناء وطن لهم بحالة العبيد الأفارقة الذين خرجوا من ديارهم عنوة وشعورهم بالاغتراب في أرض الشتات وحلمهم بالعودة مرة أخرى إلى إفريقيا. ومن هنا وجدنا الحديث عن «صهيون الأسود» Black Zion ليعكس حركة اليهودية السوداء في طورها الأول في أمريكا الشمالية. وترى إديث برودر أن البداية الحقيقية لظاهرة اليهودية السوداء ترجع إلى المدة من ١٧٩٠ و١٩٣٠ وهي التي جسّدت ظهور تقاليد دينية ومؤسسية جديدة في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بالأمريكيين السود.

وعلى أية حال، فقد تطوّر المفهوم بعد ذلك ليؤكد على جذور اليهودية في إفريقيا. وقد استغل قادة الحركة الصهيونية هذا التوجّه الخاص باليهودية السوداء لكسب ود الشعوب الإفريقية. وعلى سبيل المثال فإن ثيودور هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية قد أشار في كتاباته أوائل القرن العشرين إلى المشابهة بين خبرة الشعب اليهودي والشعب الإفريقي ورغبة كل منهما في الخلاص والتحرر. يقول هرتزل: «لقد كنت شاهداً على خلاص شعبي من اليهود وأرغب في تقديم العون للعمل على خلاص الأفارقة». وقد حاول قادة الدولة العبرية بعد تأسيسها عام ١٩٤٨ تحقيق هذه المثالية السياسية من خلال تقديم إسرائيل باعتبارها نموذجاً يُحتذى في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في إفريقيا.

أوهام العودة ومقدّمات التفكيك:

أثناء الحرب الأهلية الأثيوبية تمّ نقل قريب من عشرة آلاف من يهود الفلاشا الذين يقطنون منطقة جوندار في إثيوبيا إلى إسرائيل خلال المدة من سبتمبر ١٩٨٤ إلى مارس ١٩٨٥. كما تم نقل نحو أربعة عشر ألف فرداً آخر من الفلاشا إلى إسرائيل في مايو عام ١٩٩١، وهي العملية التي أطلق عليها آنذاك عملية «الملك سليمان». وقد وافقت الحكومة الإثيوبية بعد ذلك على قيام إسرائيل بنقل باقي يهود الفلاشا حيث وصل إجمالي المهاجرين بنهاية عام ١٩٩٩ إلى نحو سبعين ألف يهودي أثيوبي.

ولا يزال في إثيوبيا نحو (٢٦) ألفاً من الفلاشا يحاولون الهجرة إلى إسرائيل. بيد أن إثارة علامات الاستفهام حول حقيقة إيمانهم وإخلاصهم للعقيدة اليهودية من قبل بعض حاخامات إسرائيل أدى إلى بطء معالجة طلباتهم للهجرة ومن ثم تقديم العون اللازم لهم.

وأياً كان الأمر فإن نحو ٣٣٪ من يهود إسرائيل السود الذين يزيدون اليوم على المائة ألف قد ولدوا داخل الدولة العبرية نفسها، وهو ما يعني إحداث تغيير هيكلي في طبيعة المجتمع الإسرائيلي. وعلى الرغم من صعوبة اندماج هؤلاء الفلاشا في المجتمع الإسرائيلي وحالات الإحباط الشديدة التي واجهتهم، فإن ثمة اتجاهاً متنامياً بين الأفارقة ولا سيما في بؤر التوتر مثل القرن الإفريقي ودارفور للهجرة إلى إسرائيل باعتبارها نوعاً من الخلاص والملاذ الآمن.

وقد تمكن خلال السنوات الخمس الماضية نحو عشرة آلاف لاجئ إفريقي من دخول إسرائيل عبر صحراء سيناء المصرية. وقد حصل نحو ستمائة لاجئ منهم على تصاريح إقامة موقتة. أما باقي هؤلاء المهاجرين فلا يحملون أية وثيقة رسمية ويهيمون على وجوهم في الطرقات والحدائق العامة بحثاً عن عمل أو مأوى.

ويبدو أن خبرة يهود الفلاشا لم تكن مشجعة لباقي الجاليات اليهودية الإفريقية من أجل الهجرة إلى إسرائيل. فيهود اللمبا في الجنوب الإفريقي

يحتلون مراكز اجتماعية مرموقة في مجتمعاتهم. وعليه فهم لا يتحدثون عن الهجرة إلا بمضمونها الروحي وليس الانتقال الجسدي والعيش داخل الدولة العبرية. ولم يعد حلم الهجرة يراود إلا الجماعات التي اختارت اليهودية طوعاً كوسيلة للخلاص من سياقات التخلف والاستبداد التي تعاني منها في الواقع الإفريقي المعاصر.

إن الأقلية الأثيوبية في إسرائيل لا تزال تعاني من مختلف أشكال التمييز والاضطهاد العنصري في حياتهم اليومية مما دفع بهم إلى العزلة في أماكن خاصة بهم. وعلى سبيل المثال عادة ما يشار إليهم باسم «كوشي» أو «زنجي» للدلالة على تحقيرهم وتدني مكانتهم الاجتماعية. ولا شك أن هذا الطابع العنصري للكيان الصهيوني يمثّل إحدى مقدمات تفكيكه وانهياره من الداخل على المدى البعيد. ولعل الخبرة التاريخية تعد خير شاهد على ذلك. فكافة المجتمعات الاستيطانية التي نشأت على أساس عنصري - مثل نظام الأبارتهيد البغيض في جنوب إفريقيا - كان مصيرها إلى زوال.

الفصل الخامس

سياسات التطبيع وعودة الروح

١٩٩١-٢٠١١

لقد شهدت هذه المرحلة إعادة تأسيس العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا مرة أخرى ولا سيما خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢وربما يُعزى ذلك إلى:

١. توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء. فقد أكدت معظم الدول الإفريقية التي بادرت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب حرب ١٩٧٣ بأنها فعلت ذلك تضامناً مع مصر. وعليه فإنه باستكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء عام ١٩٨٢ بدأت عملية عودة العلاقات الإفريقية مع إسرائيل. ففي مايو ١٩٨٢ كان أول رئيس إفريقي يعلن استئناف علاقات بلاده مع إسرائيل هو جوزيف موبوتو رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)[١].

ولا شك أن توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين عام ١٩٩٣ واتفاق السلام مع الأردن ١٩٩٤ قد أسهما بدورهما في استئناف العلاقات الإفريقية مع إسرائيل.

٢. خيبة أمل الأفارقة من العون العربي: لقد اشتكى الأفارقة دوماً من أن وعود العرب بتقديم المساعدات لهم كانت في معظمها سراباً لم يتحقق. كما إن

---

(١) يقول الرئيس موبوتو أنه عندما قرر قطع العلاقات مع إسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ كان عليه الاختيار بين الشقيقة مصر والصديقة إسرائيل. ومن المنطقي أنه اختار تأييد مصر. ويضيف أنه حينما انتهى الاحتلال واستردت مصر أراضيها الإفريقية فإن أسباب القطيعة مع إسرائيل لم تعد قائمة.

بعض الرؤساء الأفارقة غير المسلمين قد اشتكوا بأنهم استثنوا من تلقي المساعدات العربية التي ركزت على الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أضف إلى ذلك عدم فعالية حركة التعاون العربي الإفريقي بعد النتائج الهزيلة التي أفرزتها القمة الأفروعربية عام ١٩٧٧. كما عبر الأفارقة عن استيائهم من الصراعات العربية العربية ولا سيما بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد ومحاولة نقلها إلى منظمة الوحدة الإفريقية. وقد دفع ذلك ببعض المحاولات الإفريقية للتفكير في إقامة منظمة إفريقية زنجية تقصر عضويتها على الأفارقة دون العرب.

٣. الخوف من السياسات الليبية المثيرة للجدل في إفريقيا: وفي بعض الحالات كان التضامن العربي مع ليبيا باعثاً على مثل هذا الخوف كما حدث أثناء النزاع الليبي التشادي وفي الثمانينيات قامت نحو عشرين دولة إفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا. وقد خشيت معظم هذه الدول من نمط الإسلام الراديكالي الذي تدعمه كل من إيران وليبيا والسودان. وعليه فإنها نظرت إلى علاقاتها مع إسرائيل باعتبارها عاملاً للحد من تأثير غلواء السياسات الليبية في إفريقيا.

٤. التغيّرات في جنوب إفريقيا: ففي عام ١٩٨٧ انضمت إسرائيل للأمم المتحدة في حملتها من أجل فرض عقوبات على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. ونقد انتخاب حكومة ديمقراطية في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٤ بعد سقوط نظام التفرقة العنصرية تم تدعيم العلاقات الإسرائيلية مع جنوب إفريقيا.

٥. تفكك الاتحاد السوفييتي: فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى التأثير على الدول الإفريقية ذات التوجّهات الراديكالية الموالية للسوفييت مثل أنجولا وموزانبيق وإثيوبيا وسيشل والتي أسرعت باستئناف أو تأسيس علاقات دبلوماسية جديدة مع إسرائيل.

٦. تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا ابتداءً من نهاية السبعينيات. وقد دفع ذلك بالدول الإفريقية إلى تبني إعلان مونروفيا عام ١٩٧٩ بشأن

الاعتماد الإفريقي على الذات والمطالبة بإقامة نظام عالمي جديد. وسرعان ما تمّ تبني هذا الإعلان من قبل منظمة الوحدة الإفريقية وأطلق عليه «استراتيجية مونروفيا» على أن المنظمة الإفريقية اجتمعت في أبريل عام ١٩٨٠ في لاجوس وأقرت «خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)».

وعليه فقد أسهمت برامج التعاون الفني التي قام بها مشاف منذ الستينيات في توفير المناخ الملائم لعودة إسرائيل إلى إفريقيا.

المبحث الأول: التطبيع وإعادة التأسيس

يلاحظ أنه بنهاية عام ١٩٩٣ كانت سبع دول إفريقية قد أعادت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وفي العام التالي تبعتها عشرة دول إفريقية أخرى. وبنهاية عقد التسعينيات وصل عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها أو أسست علاقات جديدة مع إسرائيل أربعين دولة، وهو ما يتجاوز العدد الذي تحقق في الستينيات. والملفت هنا أن دولاً إفريقية جديدة لم يكن لها علاقات من قبل بالكيان الإسرائيلي قد أضيفت إلى القائمة، ومن ذلك المستعمرات البرتغالية السابقة (أنجولا وموزامبيق، وغينيا بيساو، وساوتومي وبرنسيب) بالإضافة إلى زيمبابوي وناميبيا وأرتيريا وموريتانيا. ومن المثير للدهشة أن رد الفعل الإسرائيلي على هذه العودة الإسرائيلية المتسارعة اتسم بالفتور الشديد وعدم الحماسة.

فقد ارتبطت تلك المرحلة بإقامة علاقات إسرائيلية مع كل من الهند والصين في آسيا وبحركة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع العالم العربي. وعليه أضحت حركة إسرائيل في إفريقيا محكومة بالاعتبارات والأولويات الاستراتيجية والاقتصادية. وبصفة عامة قامت إسرائيل بافتتاح سفارات لها في إحدى عشرة دولة إفريقية هي إثيوبيا وأرتيريا وكينيا وأنجولا والكميرون ونيجيريا وكوت ديفوار والسنغال، ومصر وجنوب إفريقيا وموريتانيا.[1]

(1) Naomi Chazan, «Israel and Africa: Challenges for a New Era» in Israel and Africa: Assessing the Past, Envisioning the Future, Tel Aviv University: The Africa Institute of the American Jewish Committee, 2006, p 89.

ويلاحظ أن إفريقيا في معظم سنوات هذه المرحلة قد عانت من التهميش وعدم النظر إليها بحسبانها أولوية كبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية وحتى في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي. فقد ظهر جيل جديد من الإسرائيليين لا يبالون كثيراً بواقع الأفارقة وأزماتهم التي يعانون منها. وقد برز هذا الإهمال الإسرائيلي واضحاً في عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية على التعامل مع بعض قضايا العلاقات الإفريقية الإسرائيلية ومن ذلك:

نمو عدد العمال الأفارقة العاملين في إسرائيل.

انعكاسات هجرة يهود الفلاشا على المجتمع الإسرائيلي.

ولا يعني ذلك القول بأن إسرائيل تخلّت عن أهدافها الثابتة في إفريقيا ولعل ما يؤكد ذلك هو ظهور مخاوف أمنية واستراتيجية جديدة في القارة الإفريقية ولا سيما في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر.

جدول رقم (٦)

استئناف العلاقات بين إسرائيل وإفريقيا وتأسيس علاقات جديدة

م	الدولة	التاريخ	طبيعة العلاقة
١	مصر	١٩٧٩/٣/٢٦	جديدة
٢	زائير	١٩٨٢/٥/١٢	عودة
٣	ليبيريا	١٩٨٣/٨/١٣	عودة
٤	كوت ديفوار	١٩٨٥/١٢/١٧	عودة
٥	الكاميرون	١٩٨٦/٨/٢٦	عودة
٦	توجو	١٩٨٧/٦/٩	عودة
٧	كينيا	١٩٨٨/١٢/٢٣	عودة
٨	إفريقيا الوسطى	١٩٨٩/١/١٦	عودة
٩	إثيوبيا	١٩٨٩/١١/٣	عودة
١٠	الكونغو	١٩٩١/٧/١٤	عودة
١١	زامبيا	١٩٩١/١٢/٢٥	عودة

١٢	أنجولا	١٩٩٢/٤/١٦	جديدة
١٣	نيجيريا	١٩٩٢/٥/٤	عودة
١٤	سيراليون	١٩٩٢/٥/٢٧	عودة
١٥	سيشل	١٩٩٢/٦/٣٠	جديدة
١٦	بنين	١٩٩٢/٧/١٧	عودة
١٧	غامبيا	١٩٩٢/٩/١٤	عودة
١٨	أرتيريا	١٩٩٣/٥/٢٤	جديدة
١٩	موزمبيق	١٩٩٣/٧/٢٦	جديدة
٢٠	جابون	١٩٩٣/٩/٢٩	عودة
٢١	موريشيوس	١٩٩٣/٩/٢٩	عودة
٢٢	بوركينافاسو	١٩٩٣/١٠/٤	عودة
٢٣	ساوتومي وبرنسيب	١٩٩٣/١١/١٦	جديدة
٢٤	زيمبابوي	١٩٩٣/١١/٢٦	جديدة
٢٥	غينيا الاستوائية	١٩٩٣/١٢/٥	عودة
٢٦	بوتسوانا	١٩٩٣/١٢/٧	عودة
٢٧	ناميبيا	١٩٩٤/١/٢١	جديدة
٢٨	مدغشقر	١٩٩٤/١/٢٧	عودة
٢٩	غينيا بيساو	١٩٩٤/٣/١٠	جديدة
٣٠	أوغندة	١٩٩٤/٧/٢٦	عودة
٣١	كيب فرد	١٩٩٤/٧/٢٧	جديدة
٣٢	السنغال	١٩٩٤/٨/٤	عودة
٣٣	غانا	١٩٩٤/٨/٩	عودة
٣٤	رواندا	١٩٩٤/١٠/١٠	عودة
٣٥	تنزانيا	١٩٩٥/٢/٢٤	عودة
٣٦	بوروندي	١٩٩٥/٣/١	عودة

Source: Arye Oded ,Africa in Israeli Foreign Policy, opcit, p.141.

ويلاحظ أن نقطة التحول الكبرى في العلاقات الإسرائيلية الإفريقية خلال هذه المرحلة ارتبطت بأوائل الثمانينيات حينما تمّ تعيين ديفيد قمحي مديراً عاماً للخارجية الإسرائيلية حيث قاد حملة لا هوادة فيها من أجل العودة إلى إفريقيا مرة أخرى. فقد تمّ ترتيب سلسلة من زيارات كبار المسؤولين الإسرائيليين للعواصم الإفريقية كتلك التي قام بها كل من إسحق شامير وآريل شارون. كما تمّ التوسع في مجال العلاقات العسكرية مع الدول الإفريقية وتفاوضت إسرائيل على مزيد من العقود والصفقات العسكرية في إفريقيا.

وعلى الرغم من استمرار العلاقات الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية مع الدول الإفريقية فإن عودة العلاقات الدبلوماسية كانت بطيئة وتدريجية. ففي مايو ١٩٨٢ أعلن الرئيس موبوتو سيسي سيكو رئيس زائير (الكونغو الديموقراطية حالياً) عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ليصبح أول رئيس إفريقي يفعل ذلك. وربما يمكن تفسير هذا التحرك من جانب موبوتو من خلال تفهم رغبته في الحصول على المساعدات العسكرية الإسرائيلية والتقرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أزماته الداخلية بعد محاولات انفصال إقليم شابا عام ١٩٧٧، ١٩٧٨. وفي أغسطس عام ١٩٨٢ أيضاً قام الرئيس الليبيري صمويل دو بخطوة مماثلة وأعاد علاقات بلاده مع إسرائيل سعياً في كسب ود الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها تحفّظات على نظام حكمه. وفي منتصف الثمانينيات قامت دول أخرى مهمة بإعادة علاقاتها مع إسرائيل مثل كوت ديفوار والكاميرون. وفي أوائل التسعينيات قامت أربع دول إفريقية فقط بإعادة علاقاتها مع إسرائيل وهي إثيوبيا وكينيا وغينيا وجمهورية إفريقيا الوسطى.

ويبدو أن صانع القرار الإسرائيلي بدأ يعيد حساباته ويتبنى اقتراباً جديداً في تعامله مع إفريقيا من خلال توظيف أدوات الحركة التي يمتلكها. إذ لم يعد الهجوم الدبلوماسي وافتتاح سفارة إسرائيلية في كل عاصمة إفريقية هدفاً في حد ذاته. فقد تمّ التركيز على بعض العواصم الإفريقية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة بالنسبة لإسرائيل. كما استطاعت إسرائيل توظيف شبكة

من التفاعلات غير الرسمية لخدمة مصالحها في إفريقيا حيث أصبح العديد من مواطنيها يعملون في مختلف أنحاء القارة الإفريقية. بل إن بعض هؤلاء أصبحوا مستشارين لرؤساء دول كما حدث في نيروبي وياوندي وبانجي وأديس أبابا وكينشاسا. كما إن بعض الضباط السابقين في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تورطوا في الصراعات التي شهدتها سيراليون وليبيريا وأنجولا ونيجيريا ورواندا وزائير.

ويبدو أن قرار إسرائيل عام ١٩٨٧ الانضمام إلى حملة المقاطعة الدولية لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا قد أسهم في فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع الدول الإفريقية. ويمكن أن نشير إلى عدد من الاعتبارات المهمة التي أفضت إلى عودة إفريقيا كأولوية مهمة في أجندة إسرائيل الخارجية ابتداء من عام ٢٠٠٠. وذلك على النحو الآتي:

- **الاعتبارات الأمنية:** فثمة مخاوف إسرائيلية من انتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة في كثير من مناطق إفريقيا ولا سيما في بؤر التوتر والصراعات الكبرى، وفي ظل حالات ضعف الدولة أو انهيارها كما هو الحال في الخبرة الصومالية. ولا شك أن إسرائيل تنظر إلى هذه المخاوف الأمنية باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها القومي. ولعل الغارة الإسرائيلية على شرق السودان أوائل العام الحالي تُعد مثالاً واضحاً على أهمية هذا البعد في السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا.

- **التغلغل الإيراني المتزايد في إفريقيا:** واستخدام السياسة الإيرانية لنفس الأدوات التي استخدمتها إسرائيل لكسب عقول وقلوب الأفارقة وهي المساعدات التنموية. وعليه فإن إسرائيل رأت في إيران وسياستها الإفريقية تهديداً مباشراً لمصالحها الاستراتيجية في القارة السمراء. ويلاحظ أن إيران بدأت منذ عدة سنوات في توسيع دائرة تحركها الإفريقية مستفيدة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة. فإلى جانب السودان توجد علاقات إيرانية وثيقة مع كل من جنوب إفريقيا والسنغال وأوغندة. وعادة ما يتم ترويج النموذج الإيراني لإفريقيا ولا سيما في مجالات الطاقة والتنقيب عن النفط وتنمية

القطاعات الزراعية والصحية وما شاكل ذلك. فقد افتتحت إيران مصنعاً للجرارات الزراعية في أوغندة، كما إنها أقامت خط إنتاج لسيارات (ساماندا) الإيرانية في السنغال، ويلاحظ في هذا السياق أيضاً أن الفرق الطبية الإيرانية تجوب كثيراً من أنحاء القارة الإفريقية لتقديم خدماتها إلى المحتاجين.

- **الاعتبارات الاقتصادية والتجارية:** إذ تحاول إسرائيل أن تبني على تقاليد عصرها الذهبي في إفريقيا. وهي تستخدم هيئة التعاون الدولي (مشاف) التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية باعتبارها الذراع الدبلوماسي الذي يسهم في تقوية علاقاتها مع الدول الإفريقية. وقد لوحظ خلال السنوات الماضية أن معظم النشاط الإسرائيلي في إفريقيا قد تركز في مجالين أساسيين هما تجارة الماس والأسلحة. ولذلك يطالب كثير من المحللين الإسرائيليين بضرورة إنقاذ سياسة إسرائيل الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من خلال تطوير وتوسيع دوائر الحركة التجارية معها من خلال التركيز على القوى الاقتصادية الواعدة فيها مثل نيجيريا وغانا وجنوب إفريقيا.

- **التوكيد على أهمية إفريقيا الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل:** حيث تحاول إسرائيل من خلال تبنيها مبدأ شد الأطراف إلى خلق بؤر للتوتر والصراع على أطراف النظام الإقليمي العربي في جواره الإفريقي. ويمكن أن نشير هنا إلى الدور الإسرائيلي في دعم حركات التمرّد والعنف في جنوب السودان وغربه. ومن المعروف أن هذا المبدأ يعني خلق مناطق للتوتر تشمل الجماعات العرقية والإثنية في الدول العربية وتقديم كافة وسائل الدعم لها من أجل تقوية نزعاتها الانفصالية والقومية.

- **التكالب الدولي الجديد على استغلال الموارد الطبيعية الإفريقية:** يفرض على إسرائيل أن تعيد حساباتها لتدافع عن مصالحها ويكون لها نصيب معلوم في عملية التنافس الدولي تلك التي تشهدها الساحة الإفريقية. ولذلك لا تتحرك إسرائيل صوب إفريقيا بدافع من مجابهة التمدد الإيراني فقط ولكن لمواجهة واحتواء النفوذ الصيني المتزايد كذلك.

وعليه فإنه يمكن النظر إلى زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان إلى كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندة ونيجيريا وغانا في بداية سبتمبر ٢٠٠٩ باعتبارها نقطة تحول فارقة في السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا ومحاولة لإعادة العصر الذهبي لإسرائيل في إفريقيا.

ويمكن القول إن إسرائيل قد حافظت دوماً على مراكز نفوذها وتأثيرها في إفريقيا والتي تتمثل في:

- **منطقة شرق إفريقيا وحوض النيل:** حيث تحتفظ الدولة العبرية ببعثات دبلوماسية كاملة يرأسها سفراء في كل من أرتيريا وإثيوبيا وكينيا. كما إنها تمثّل ببعثة دبلوماسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويرأس هذه البعثة سفير مقيم في مقر وزارة الخارجية الإسرائيلية. أما باقي دول حوض النيل وهي أوغندة وتنزانيا ورواندا وبوروندي فإن إسرائيل تعتمد على سفرائها المقيمين في دول الجوار الإفريقية لرعاية مصالحها في هذه الدول.

وعليه فإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار حقيقة العلاقات المصرية الإسرائيلية التي تمّ إقرارها بمقتضى معاهدة السلام بين البلدين عام ١٩٧٩ لاتضح أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات وثيقة مع دول حوض النيل كافة باستثناء السودان.

- **منطقة الحزام الإسلامي في غرب إفريقيا:** حيث تمتلك إسرائيل بعثات دبلوماسية كاملة برئاسة سفراء في كل من الكاميرون وكوت ديفوار والسنغال ونيجيريا. وفي عام ١٩٩٩ تمّ رفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينها وبين موريتانيا إلى مستوى السفارة إلى أن قامت حكومة الجنرال محمد ولد عبدالعزيز أوائل عام ٢٠٠٩ بتجميد هذه العلاقات وطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط. ومن الملاحظ أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات جيدة مع كافة دول غرب إفريقيا الأخرى وإن كانت لا توجد بها سفارات إسرائيلية كاملة وهو الأمر الذي يعكس الأهمية الجيوسياسية لهذه المنطقة لدى صانع القرار الإسرائيلي.

- **منطقة الجنوب الإفريقي:** إذ توجد علاقات إسرائيلية بدولة جنوب إفريقيا وهي ترجع إلى مرحلة نظام الفصل العنصري. ونظراً لوجود جالية يهودية

مؤثّرة في جنوب إفريقيا فإن العلاقة بين الدولة العبرية وجمهورية جنوب إفريقيا حتى في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي عام ١٩٩٤ تتسم بالاستقرار والحيوية. ومن اللافت للنظر كذلك أن إسرائيل تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع حكومة أنجولا وذلك منذ عام ١٩٩٢ وهو ما يسمح لها باختراق منطقة اللوزيفون (أي إفريقيا الجنوبية الناطقة بالبرتغالية).

- **مصر وشمال إفريقيا**: استطاعت إسرائيل أن تكسر حدة الحصار العربي المفروض عليها منذ قيامها عام ١٩٤٨ بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر وتأسيس علاقات دبلوماسية متكاملة مع القاهرة عام ١٩٨٠. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد حيث استطاعت بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ أن تطبع علاقاتها مع بعض الدول العربية في شمال إفريقيا مثل تونس والمغرب.

وقد تسارعت عودة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية حتى إنه في عام ١٩٩٢ وحده قامت ثماني دول إفريقية بإعادة تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. وتسعى إسرائيل إلى تعزيز سياساتها الإفريقية بدرجة تفوق طموحاتها خلال عقد الستينيات وأوائل السبعينيات. وطبقاً للبيانات الإسرائيلية فإن عدد الدول الإفريقية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية أو أسستها مع إسرائيل منذ مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ قد بلغ ثلاثين دولة.(١) وإذا كانت مصر هي الدولة العربية الإفريقية الوحيدة التي تمتلك علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل فإن هناك أربع دول إفريقية أخرى هي تونس وموريتانيا والمغرب وجزر القمر تجمعها بإسرائيل روابط دبلوماسية على مستوى مكاتب الاتصال. وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد الدول الإفريقية التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل ٤٨ دولة وتحاول إسرائيل جاهدة

(1) Israel Ministry of Foreign Affairs, Israel's Diplomatic Missions Abroad, Available at (www.mfa.gov.)

الاستفادة من دروس الماضي بما يرسخ من أقدامها في القارة الإفريقية وذلك من خلال التأكيد على سياستين أساسيتين:

أولهما: التعويل على خلق مصالح اقتصادية متبادلة. إذ لا يخفى أن وجود هذه المصالح هو الذي أبقى على الوجود الإسرائيلي في الدول التي كانت تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها بشكل رسمي مثل كينيا وغانا ونيجيريا وكوت ديفوار.

ثانيها: الاهتمام بالدول ذات الأغلبية الإسلامية أو تلك التي تشهد وجود أقليات إسلامية وجاليات عربية كبيرة حيث إنها تقليدياً معادية لإسرائيل. فإسرائيل تعمد من خلال برامجها التدريبية ومساعداتها التقنية إلى «تحييد» هذه الجماعات. وليس أدل على ذلك من أن معظم المتدربين في برنامج التعاون الدولي الإسرائيلي الذي عقد في مدينة مومباسا الكينية هم من المسلمين. وفي عام ١٩٩٧ كان عدد الأفارقة الذين تلقوا تدريباً في إسرائيل(٧٤٢) متدرباً، إضافة إلى نحو (٢٤٦٣٦) إفريقياً تلقوا تدريباتهم من قبل في مراكز التدريب الإسرائيلية خلال الأربعين سنة الماضية (انظر جدول ٢،٣). وقد قامت إسرائيل بإعادة تقويم أداء المراكز التدريبية الخاصة بإفريقيا وهي:

* مركز جبل كارمل بمدينة حيفا والذي ينظّم حلقات دراسية للمرأة الإفريقية في ميدان التنمية.

* مركز دراسة الاستيطان والذي يعرض تدريبات في البحوث الزراعية والتخطيط الإقليمي.

* المركز الزراعي الذي يوفر الخبراء والمساعدة الفنية لتعظيم استخدام الموارد المتاحة.

* قسم التدريب الأجنبي والذي يهتم بقضايا التنمية الريفية.

* المعهد الأفروآسيوي للهستدروت والذي يهتم بأنشطة الاتحادات العمالية.

المبحث الثاني:
التغيّر والاستمرار في قضايا العلاقات الإسرائيلية الإفريقية

ليس بخاف أن التغيّرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز عصر العولمة الأمريكية وما صاحب ذلك من تغيّرات في النظم الإقليمية ومن بينها منطقة الشرق الأوسط قد أضفى بتأثيرات ملموسة على تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية. فدخول أطراف الصراع العربي الإسرائيلي مسار العملية التفاوضية قد أدى إلى إضفاء المشروعية المطلوبة على الكيان الصهيوني وتأمين وجوده العضوي، ومن ثم فانه يسعى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى تحقيق أهدافه التوسعية بحسبانه قوة إقليمية وذلك على حساب النظام الإقليمي العربي[1].

على أن هدف تحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل في المرحلة الراهنة يقتضي إعادة تقويم واختبار عدد من القضايا المهمّة ضمن منظومة العلاقات المتبادلة بين إسرائيل وإفريقيا وذلك على النحو الآتي:

١- تأمين البحر الأحمر:

لقد كانت خطورة البحر الأحمر ولا تزال ماثلة في ذهن القيادات الإسرائيلية المتعاقبة. ولنتذكر أن بن جوريون في حرب ١٩٤٨ أصدر تعليماته لموشي ديان بأن يضحي بأي شيء في سبيل موطئ قدم على شاطئ البحر الأحمر. وقد حدث بالفعل أن حصلت إسرائيل على ميناء إيلات. ومن الجلي أن الدولة العبرية تصبح بدون هذا المنفذ البحري وقد انقطعت كل صلة بينها وبين إفريقيا وآسيا، ولعلها اكتشفت هذه الحقيقة في حرب ١٩٧٣ عندما تمّ إغلاق باب المندب في وجهها.[2]

---

(١) من الدراسات الحديثة أنظر: عامر خليل أحمد عامر، السياسة الخارجية لإسرائيل تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً - ط ١، بيروت، لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١.

(٢) حول موقع البحر الأحمر في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي انظر: علاء سالم، «إسرائيل والقرن الإفريقي: المنطلقات الاستراتيجية وأنماط التحرك»، التعاون، المجلد(١٠)، العدد (٣٩)، ١٩٩٥، ص ١٤٤-١٨٨.

ونظراً لغياب قواعد عربية واضحة تحكم أمن البحر الأحمر، ومع استقلال أرتيريا عام ١٩٩٣ وابتعادها عن النظام العربي، فإن إسرائيل في ظل «التسوية السلمية» سوف تضمن تلبية مطالبها الأمنية الخاصة بالبحر الأحمر. وانطلاقاً من ذلك سوف تحاول جاهدة الاستفادة لأقصى درجة من أجل تدعيم احتياجاتها الخاصة بالهيمنة والتوسع.

٢- التركيز على دول القرن الإفريقي:

وتسعى إسرائيل من جراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف واحد انطلاقاً من المتغيّرات الآتية:

* وجود جالية يهودية كبيرة في إثيوبيا «يهود الفلاشا»، صحيح أن إسرائيل تمكنت من نقل معظم الفلاشا إلا أن بعض الإحصاءات تؤكد وجود نحو خمسة عشر ألفاً من هؤلاء لا يزالون يعيشون في إثيوبيا.
* ارتباط القرن الإفريقي بالبحر الأحمر والخليج العربي ومن ثم فهو يرتبط تقليدياً بمنظومة الأمن الإسرائيلي، والسعي من أجل تحقيق اعتبارات التفوّق العسكري والاقتصادي.
* ترتيب التوازن الإقليمي في المنطقة يرتبط بالأمن القومي العربي عموما والمصري تحديدا وذلك على ضوء العلاقات الصومالية الإثيوبية والإثيوبية الأرتيرية، والتواجد الإسرائيلي في المنطقة يساعد على تحقيق متطلباتها الأمنية.

ومن الملاحظ أن إسرائيل حافظت على تواجدها دائماً في إثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم.[١] فمع تنامي المخاوف الإثيوبية خلال عهد هيلاسلاسي من «ثورية» النظام الناصري في مصر والذي تعهد بطرد إسرائيل من إفريقيا، سعت الدولة العبرية إلى تدعيم تواجدها في إثيوبيا وأرسلت عملاء الموساد لتدريب قوات الشرطة الأثيوبية. ومع سقوط نظام هيلاسلاسي ومجيء

(١) لقد استغلت إسرائيل الدعم العربي للثورة الأرتيرية في كسب تأييد إثيوبيا حيث حصلت إسرائيل على تسهيلات عسكرية لقواتها البحرية والجوية ولا سيما في جزر دهلك وجالي، كما إنها شجعت دوماً إثيوبيا على معارضة أي ترتيبات عربية مشتركة لأمن البحر الأحمر. انظر: المرجع السابق، ص ١٥٥-١٦٧.

نظام منجستو ظلّت إسرائيل على علاقة وثيقة بإثيوبيا، ولا أدل على ذلك من أن إثيوبيا امتنعت عن التصويت على قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٥ والذي يقضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية. وبدخول القرن الإفريقي في آتون الصراعات الإثنية والسياسية حيث انقسمت الصومال إلى دويلات وفقاً لمنطق حرب الكل ضد الكل، وانهمكت كل من أرتيريا وإثيوبيا في صراع مرير تمّ فتح المجال واسعاً أمام تدخل أطراف أجنبية من بينها إسرائيل.[١]

٣-التركيز على دول حوض النيل:

وليس بخاف أن هدف إسرائيل الثابت من تواجدها في هذه المنطقة هو الرغبة في الحصول على مياه النهر والضغط على صانع القرار المصري نظراً لحساسية وخطورة «ورقة المياه» في الاستراتيجية المصرية. وأطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة ومعروفة.[٢] وعندما زار السادات القدس لأول مرة عام ١٩٧٧ أحيا فكرة مد ترعة من النيل إلى النقب وهو ما نظر إليه البعض على أنه تعبير عن الرغبات الأمريكية الإسرائيلية الحقيقية. وبالفعل تقدّمت إسرائيل بعدة مشروعات للحصول على نسبة ١٪ من مياه النيل. وقد حاولت إسرائيل في ظل المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط أن تطرح هذه القضية إلا أنها لم تنجح في ذلك.

ومن المعروف أن إسرائيل تلعب دوراً غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل إثيوبيا وكينيا ورواندا.

ومع تفجّر الصراع في منطقة البحيرات العظمى بعد الإطاحة بنظام موبوتو في الكونغو الديموقراطية، حاولت إسرائيل المساهمة في إعادة ترتيب الأوضاع

---

(١) يمكن التمييز في سياق الاختراق الإسرائيلي لمنطقة القرن الإفريقي بين نمطين للسلوك. أولهما: يتمثل في دعم جماعة إثنية حاكمة وذلك في مواجهة الجماعات غير الحاكمة. وثانيهما: يتمثل في دعم ومساندة جماعات إثنية معارضة وذلك في مواجهة السلطة الحاكمة. ويتسم السلوك الإسرائيلي بالمرونة والتكيف وفق مقتضيات الأحوال وبما يحقق مصالحها وأهدافها الاستراتيجية ولعل سياستها تجاه كل من إثيوبيا وأرتيريا تعد مثالاً واضحاً بهذا الخصوص.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي»، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى: من دروس حرب الخليج، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٢٠-٥٢١.

وذلك تحت المظلة الأمريكية التي تقوم بدور نشط في هذه المنطقة مقارنة بالنفوذ الفرنسي التقليدي.[1] وتكمن الرؤية الإسرائيلية في النظر إلى المنطقة بشكل شمولي أي بامتداداتها الجغرافية في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. ولتدعيم نفوذها في المنطقة تعمل إسرائيل على:

* تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة - وبالطبع إسرائيل - بعلاقات وثيقة، ومن هؤلاء رئيس الوزراء الراحل ميلس زناوي في إثيوبيا وأسياسي أفورقي في أرتيريا وسلفا كير في جنوب السودان ويوري موسيفني في أوغندة وبول كاجامي في رواندا.

* محاصرة الأمن القومي العربي ولا سيما في امتداده المصري والسوداني وفق استراتيجية «حلف المحيط» أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الإثنية والدينية المعادية للعرب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى الاستفادة من تواجدها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية.

٤-الوقوف في وجه الدول والحركات المعادية للغرب:

وفي هذا السياق يمكن تفهم الموقف الإسرائيلي من كل من ليبيا والسودان في ظل حكم الجبهة القومية الإسلامية. أضف إلى ذلك فإنها تحاول مساعدة الدول الإفريقية ضد الحركات الإسلامية الأصولية. وتسعى إسرائيل من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف واحد:

إذ هي تقدّم نفسها للعالم الغربي باعتبارها المدافع الأول عن القيم الديموقراطية العلمانية في مواجهة الحركات الأصولية الإسلامية.

وهي من جهة أخرى تحاول مساعدة الدول الإفريقية في ميادين الاستخبارات والتدريبات العسكرية وهي مجالات كانت إسرائيل موجودة فيها أصلاً، وتمتلك صدقية كبيرة لدى الدول الإفريقية.

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري»، السياسة الدولية، عدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩، ص ٢٢-٣٧.

٥-المساعدات الفنية والعسكرية:

وقد اشتملت منذ البداية على ثلاثة مجالات أساسية وهي: نقل المهارات التقنية وغيرها من خلال برامج تدريبية معينة، وتزويد الدول الإفريقية بخبراء إسرائيليين لمدد قصيرة أو طويلة المدى، وإنشاء شركات مشتركة أو على الأقل نقل الخبرات والمهارات الإدارية للشركات الإفريقية.

ومن الملاحظ أن إسرائيل بقدراتها الاقتصادية المحدودة كانت تركّز على هذه المساعدات الفنية. ومع عودة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية في الثمانينيات تمّ التركيز على المساعدات العسكرية الإسرائيلية في مجال تدريب قوات الشرطة وقوات الحرس الرئاسي لعدد من الدول الإفريقية مثل زائير والكاميرون. وفي عام ١٩٩٧ حاولت إسرائيل إعادة النظر في سياستها الخاصة بالتعاون الفني مع إفريقيا على ضوء المتغيّرات الدولية والإقليمية الجديدة في إفريقيا وإن تمّ التأكيد على البرامج نفسها التي قدمتها إسرائيل في سنوات الستينيات وأوائل السبعينيات.[١]

وأياً كان الأمر فإن إسرائيل تولي علاقاتها الإفريقية أهمية خاصة للأسباب والمحدّدات السابق بيانها. وعلى الرغم من دخول الصراع العربي الإسرائيلي منعطفاً تاريخياً مهماً بعد عمليات «التسوية السلمية» فإن إسرائيل لا تزال تعوّل في حركتها الخارجية على استراتيجية إضعاف الخصم موضع التعامل، وقد أوضحت الدراسة مؤشرات تلك الاستراتيجية من خلال بيان طبيعة الدور الإسرائيلي في مناطق القرن الإفريقي وحوض النيل والبحيرات العظمى، ومساندة ما يُسمى بجيل الزعماء الجدد في إفريقيا.

أضف إلى ذلك أنها تشجّع وتساند جماعات الأقلية ولا تتردد في هذا الخصوص في أن تقدّم المعونة المادية والخبرة، بل وتتولى تدريب رجالها على حركات العنف المسلح. ولنتذكر في هذا السياق المحاولات الإسرائيلية الدؤوبة لنشر الفتن بين الأقليات غير العربية في شمال إفريقيا وجنوب السودان.

---

(١) في عام ١٩٩٧ قام مركز التعاون الدولي التابع للخارجية الإسرائيلية بعقد ورشة عمل بعنوان «سياسات التعاون الدولي الإسرائيلية في إفريقيا». وكان السؤال المحوري هو كيفية استخدام الموارد المحدودة المتاحة للمركز لتنفيذ برامج في قطاعات اجتماعية واقتصادية متباينة داخل إفريقيا وذلك بما يحقق الأهداف والمصالح المرسومة للكيان الصهيوني.

الفصل السادس

أدوات الاختراق والهيمنة الإسرائيلية لإفريقيا

تقول جولدا مائير: «إنني فخورة جداً ببرنامج إسرائيل للتعاون الدولي وبالمساعدات الفنية التي قدمناها للشعب الإفريقي وذلك قياساً بأي مشروع قمنا به في أي وقت مضى».[1]

وفي هذا السياق عبّر كثير من الأفارقة عن إعجابهم الشديد بالنموذج الإسرائيلي في التنمية. خذ على سبيل المثال الزعيم العمالي الكيني توم موبيا الذي لم يتردد في إظهار مديحه لتجربة إسرائيل في مجال زراعة وتنمية الأراضي القاحلة. يطرح ذلك كله أهمية الحديث عن أدوات إسرائيل في اختراق الفضاء الإفريقي.

المبحث الأول: إسرائيل ودبلوماسية القوّة الناعمة

يقول ديفيد بن جوريون في كتابه عن إسرائيل وسنوات التحدّي الذي صدر عام ١٩٦٢:

«إن إسرائيل دولة صغيرة الحجم ومحدودة السكان، كما إنها لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبرى. بيد أنها تمثّل على المدى البعيد قوة روحية خلّاقة. ومعلوم أن العبرة في مملكة الروح للكيف وليس الكم... ولسوف يعود عليها إسهامها، أي إسرائيل، في تأسيس عالم جديد بالسلام والأمن واحترام العالم»[2].

---

(1) Meir, op.cit, p265.

(2) Ben Gourion, David. Israel. Years of Challenge. New York: Holt, 1963.

ولا شك أن هذا النص يعكس إدراك أول رئيس لوزراء إسرائيل بأن القوة العسكرية وإن حققت تأسيس كيان الدولة فإن تأمين شرعية الوجود يتطلب أدوات وسياسات أخرى غير الأداة العسكرية. ومن هنا كان بحث صانع القرار الإسرائيلي عن خلق ما يمكن تسميته «النموذج الإسرائيلي» الذي يستطيع جذب اهتمام وتأييد المجتمع الدولي. ولعل سياسة المساعدات التنموية تعد إحدى أبرز هذه الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الإسرائيلية لتحقيق هذه الغاية وقد درج كثير من الكتّاب الإسرائيليين على وصف هذه الاستراتيجية بأنها تمثّل تطبيقاً لمبدأ القوة الناعمة «Soft Power» الذي صكه جوزيف ناي عام ١٩٩٠ [1].

المساعدات التنموية:

وتحاول إسرائيل أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه إفريقيا. يعني ذلك أن سياسة المساعدات التنموية التي تقدمها إسرائيل للدول الإفريقية تمثّل تطبيقاً عملياً لمفهوم القوة الناعمة. ومما يزيد من فاعلية هذه السياسة أن إسرائيل تضفي عليه بعداً ثقافياً وأخلاقياً من خلال:

- التأكيد على أن إسرائيل، وهي دولة محدودة الموارد ترسل ما لديها من خبراء وفنيين بدلاً من الأموال التي تفتقر إليها من أجل مساعدة الدول الإفريقية في مجالات تنموية متعددة مثل الري والزراعة والصحة العامة وتنمية المجتمعات المحلية وما إلى ذلك.

- طرح المفهوم الرسالي للشعب اليهودي وفكرة الخلاص وهي ما تتضح في كتابات الجيل المؤسس للدولة العبرية. ولا شك أن هذا المفهوم يقدم إسرائيل باعتبارها «نموذجاً» لبناء الدولة والقيم التي تقوم عليها.

- تقديم المساعدات التنموية باعتبارها تمثّل منظومة القيم للشعب اليهودي في مختلف أنحاء العالم. ولعل استخدام برنامج «تيكون أولام» «Tikkun Olam» أو مساعدة اليهود في إصلاح العالم ضمن آليات التعاون الدولي الإسرائيلي إنما يعكس ذلك التوجه لدى صانع القرار الإسرائيلي. وقد بدأت هذه

---

(1) Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs, 2004.

المساعدات عام ١٩٥٧ بناءً على طلب من الرئيس الغاني كوامي نكروما حيث قدمت إسرائيل المساعدة الفنية في عدد من المشروعات التنموية في غانا[1].

ويلاحظ أن إسرائيل قد استفادت من خبرتها في مجال الزراعة حيث قدمت المساعدة الفنية في مجالات الري والزراعة وتخطيط المدن والتعاونيات. ومع تطور العلاقات الإسرائيلية الإفريقية تمّ التوسع في هذه البرامج حتى إن إسرائيل أنشأت وحدة التعاون الدولي (مشاف) داخل وزارة الخارجية لإدارة وتنسيق برامج المساعدات تلك. ومن الملاحظ أن جميع الدول الإفريقية التي دخلت في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قد استفادت بشكل أو بآخر من هذه المساعدات الفنية.

وقد احتلت الزراعة الأهمية القصوى في مجالات المساعدات الإسرائيلية لإفريقيا حيث دأب الخبراء الإسرائيليون على:

- إنشاء مشروعات زراعية متخصصة تقوم على التكنولوجيا الملائمة وتبني محاصيل جديدة.
- إنشاء مزارع ومراكز تدريبية.
- تنظيم المؤسسات الريفية.
- تخطيط مشروعات التنمية الريفية الشاملة.

على أن إسرائيل قدّمت الدعم الفني في مجالات أخرى مثل الصحة العامة والتعليم والإعمار والعمل الاجتماعي وتطوير المجتمع المحلي.

ومن جهة أخرى استقبلت إسرائيل العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العلمية والتدريبية المختلفة. فقد أنشأت الهستدروت المعهد الأفروأسيوي للدراسات العمالية بهدف تقديم مساقات تدريبية متخصصة في مجالات التنمية والعمل والتعاونيات.

ولعل من أبرز المشروعات التي تقدّمها إسرائيل لإفريقيا في مجال الزراعة والأمن الغذائي، مشروع «حديقة السوق الإفريقية» The African

---

(١) محمود سعيد عبد الظاهر، التغلغل الاسرائيلي في إفريقيا، ط١، أبوظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢.

Market Garden. ويهدف هذا المشروع إلى تقليل المخاطر وزيادة الإنتاجية في المزارع العائلية الصغيرة التي تقع في نطاق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة. ويقوم هذا النظام على الجمع ما بين أفضل المحاصيل وفقاً للاختبارات العلمية واستخدام الوسائل ذات التكلفة المنخفضة جداً مثل الري بالتنقيط والتي تسمح بزراعة الأراضي طول العام. إذ يلاحظ أن صغار المزارعين في هذه المناطق يتقيدون في نشاطهم الزراعي بوقت موسم الأمطار.

ويمكن هذا النظام الزراعي أصحاب الحيازات الصغيرة من توفير الاحتياجات الغذائية لأسرهم مع الاحتفاظ بفائض صغير يمكن بيعه. ويقوم مركز «مشاف» بتطبيق هذه الاستراتيجية في إفريقيا بالتعاون مع شركاء التنمية المحليين والمنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهيئة التعاون الفنلندية.

جدول رقم (٧)

برامج التدريب الإسرائيلية الخاصة بإفريقيا ٢٠٠٩

	الدولة	المشاركون في برامج داخل إسرائيل	المشاركون في برامج داخل دولهم	الإجمالي	عدد الخبراء الإسرائيليين
١	أنجولا		٣٥	٣٥	
٢	بوركينا فاسو	١٧		١٧	١
٣	الكميرون	٦١	٤٥	١٠٦	١
٤	بنين	١٨		١٨	
٥	بوروندي	١		١	
٦	تشاد	٣		٣	
٧	الكونغو الديموقراطية	١		١	١
٨	الكونغو	١		١	
٩	إثيوبيا	٨٨	٣٠	١١٨	١٦
١٠	كوت ديفوار	١٥	٢٥	٤٠	

١١	غامبيا	٢	٤٠	٤٢	
١٢	غانا	١٨	٧٦	٩٤	٢
١٣	غينيا	١		١	
١٤	غينيا بيساو	٢		٢	
١٥	كينيا	١٨	٩٤	٢١٢	٥
١٦	ليبيريا	٥		٥	
١٧	النيجر	٤		٤	
١٨	مصر	٦		٦	٢
١٩	السنغال	٢٠		٢٠	١
٢٠	نيجيريا	١٠٦		١٠٦	
٢١	ملاوي	٧		٧	
٢٢	مالي	٧		٧	
٢٣	روندا	٣		٣	
٢٤	سيشل	٢		٢	
٢٥	سيراليون	١٠	٣٠	٤٠	١
٢٦	توجو	١٠		١٠	
٢٧	أوغندة	١٧		١٧	
٢٨	جنوب إفريقيا	١٢		١٢	
٢٩	سوازيلاند	٣		٣	
٣٠	زامبيا	١		١	١
٣١	تنزانيا	٤		٤	
٣٢	زيمبابوي	٤		٤	٢
الاجمالي		٥٦٦	٣٧٥		٣٣

المصدر:

MASHAV Annual Report 2009, at ahht://mahav.mfa.gov.il/mfm/Data/183800pdf.Accessed at 92010/9/

وطبقاً لإحصائيات برنامج التعاون الدولي الإسرائيلي «مشاف» لعام ٢٠٠٩ يلاحظ الآتي:

بلغ عدد الدول التي شاركت في برامج التدريب الإسرائيلية سواء داخل إسرائيل أو في دورات تدريبية عقدت داخل هذه الدول (٣٢) دولة إفريقية.

احتلت كينيا المرتبة الأولى من حيث عدد مشاركة متدربيها، حيث بلغ إجمالي عدد المتدربين الكينيين سواء داخل إسرائيل أو في كينيا (٢١٢) متدرباً. وقد جاءت إثيوبيا في المرتبة الثانية حيث شارك ١١٨ إثيوبياً في برنامج التدريب الإسرائيلية أما نيجيريا والكاميرون فقد احتلت المرتبة الثالثة حيث بلغت المشاركة في كل منهما (١٠٦) متدربين.

شملت موضوعات وبرامج التدريب مجالات متنوعة كان من أبروها الزراعة وتنمية المجتمع والصحة العامة والتنمية الريفية والحضرية والإدارة والتعليم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (٨)

المشاركة الإفريقية في برامج التدريب الإسرائيلية خلال المدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩

السنة	عدد الدول	المتدربون داخل إسرائيل	المتدربون في دولهم	إجمالي المتدربين	خبراء «مشاف» في إفريقيا
٢٠٠٢	٣٧	٦٥٩	٣٠	٦٨٩	٢٩
٢٠٠٣	٣٠	٥٢٩	٧٢٢	١٢٥١	٢١
٢٠٠٤	٣٢	٤٠٢	٧٥٢	١١٥٤	١٢
٢٠٠٥	٣٢	٤٦٧	٦١٩	١٠٨٦	٢١
٢٠٠٦	٣٣	٥٦٨	٦٨٨	١٢٥٦	٢٠
٢٠٠٧	٢٩	٥٠٥	٦٦٨	١١٧٣	٢٨
٢٠٠٨	٣٥	٦٨٨	٨١٦	١٥٠٤	٢٧
٢٠٠٩	٣١	٥٦٦	٣٧٥	١٩٤١	٣٣
الإجمالي		٤٣٨٤	٤٦٧٠	٩٠٥٤	١٩١

المصدر: جمعت بواسطة الباحث طبقاً للكتب السنوية الصادرة عن وكالة التعاون الدولي الإسرائيلية «مشاف» خلال الأعوام من ٢٠٠٢-٢٠٠٩، وذلك بالاعتماد على الموقع الإلكتروني لهذه الوكالة: http://mashar.mfa.gov.il

وطبقاً لبيانات الجدول رقم (٨) فإن إجمالي المتدربين الأفارقة الذين حضروا دورات تدريبية داخل إسرائيل خلال المدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٩) قد بلغ (٣٢٨٤) متدرباً في حين نجد أن الذين حضروا في دورات عقدت داخل بلدانهم قد بلغ عددهم نحو (٤٦٧٠) متدرباً في تلك المدة الزمنية نفسها. وعليه فإن إجمالي عدد الأفارقة الذين حضروا دورات تدريبية عقدتها «مشاف» الإسرائيلية خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) قد بلغ (٩٠٥٤) متدرباً يمثلون أكثر من ثلاثين دولة إفريقية.

أضف إلى ما سبق أن خبراء «مشاف» الذين أرسلوا في مهام استشارية قصيرة الأجل داخل الدول الإفريقية قد بلغوا نحو (١٩١) خبيراً إسرائيلياً وذلك في المدة الزمنية نفسها.

المساعدات العسكرية وتجارة السلاح:

وقد اشتملت هذه المساعدات على تدريبات مباشرة للعسكريين الأفارقة أو إقامة وحدات عسكرية خاصة. وفي مُدَد زمنية متفاوتة كانت إسرائيل تقوم بتدريب جيوش إثيوبياً وغانا وكينيا وسيراليون وتنزانيا وأوغندة وزائير. ويلاحظ أن أول دفعة من طياري كينيا وأوغندة وتنزانيا وزائير قد تلقت تدريبها في إسرائيل.

ولا يخفى أن لإسرائيل وجهاً قبيحاً في القارة الإفريقية يتمثّل في تجارة السلاح حيث يقوم بعض رجال الاستخبارات والعسكريين الإسرائيليين السابقين وذلك نيابة عن المؤسسة الصناعية العسكرية في إسرائيل بتصدير الأسلحة والمعدات إلى كثير من المناطق في إفريقيا. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى الدور الإسرائيلي في الحروب الأهلية التي شهدتها دول مثل أنجولا وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار. كما تورّطت إسرائيل بدعم كثير من النظم الشمولية في إفريقيا.

وفي نهاية الخمسينيات طوّرت الاستراتيجية الإسرائيلية مبدأ شد الأطراف Peripheral Doctrine

الذي يعني إقامة تحالفات غير رسمية مع الدول الواقعة على أطراف منطقة الشرق الأوسط وتربط إسرائيل بالمثلث التركي الإيراني في الشمال والإثيوبي في الجنوب. ومن الملاحظ أن هذه الدول الثلاث غير العربية لديها مخاوف حقيقية من الرابطة العربية والإسلامية.

وعليه، فإن المساعدات العسكرية الإسرائيلية لإفريقيا ركّزت على منطقة القرن الإفريقي. فقد كان الاهتمام الإسرائيلي يتجه إلى أمن البحر الأحمر وحماية منطقة باب المندب. وربما يفسر لنا ذلك سر الاهتمام الإسرائيلي منذ البداية بتدعيم أواصر العلاقة مع إثيوبيا.

ويلاحظ أن إسرائيل قد قدّمت الدعم المادي والعسكري لإثيوبيا في مواجهة الثورة الأرتيرية لأنها خشيت أن يؤدي استقلال أرتيريا وتحالفها مع العرب إلى إغلاق البحر الأحمر يما يجعله بحيرة عربية. وبالفعل قامت إسرائيل بتقديم مساعدات كبيرة للجيش الأثيوبي كما إنها أقامت قاعدة شبكة اتصالات في أرتيريا وبالمقابل حصلت إسرائيل على تسهيلات عسكرية في الأراضي الإثيوبية، حيث أقامت بعض القواعد في الجزر القريبة من محيط باب المندب. وقد جاءت أوغندة في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام الإسرائيلي بعد إثيوبيا حيث إنها تحد جنوب السودان وهو ما يسهل من تقديم المساعدات الإسرائيلية لحركة التمرّد السودانية.

دعم العلاقات التجارية والاقتصادية:

قامت إسرائيل بإنشاء العديد من الشركات الصناعية والتجارية بهدف الدخول في مشروعات الشحن والبناء وتنمية الموارد المائية. وعادة ما كانت هذه الشركات تضم أحد المساهمين الأفارقة وتمتلك الدول الإفريقية أغلب أسهمها. بيد أن اللافت للنظر أن الطرف الإسرائيلي في هذه الشركات لم يكن يمثّل القطاع الخاص وإنما كان يمثّل الحكومة الإسرائيلية. وهو ما جعلها تدخل في إطار أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في إفريقيا.وقد نظرت الدول الإفريقية إلى هذه الشركات باعتبارها فرصة للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال الإدارة والاستثمار.

ويُلاحظ أن هذه الشركات قد قامت ببناء (مقار) البرلمانات في سيراليون ونيجيريا والمطارات الدولية في غانا وأوغندة والفنادق في سيراليون ونيجيريا وتنزانيا وكينيا. بالإضافة إلى تمهيد آلاف الأميال من شبكات الطرق.

الأداة الثقافية:

يمكن القول إن ثمة متغيّراً ثقافياً ودينياً يؤثّر على عملية صياغة السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا[1]. إذ يلاحظ أن المسيحية في إفريقيا والتي انتشرت مع الغزو الأوروبي للقارة تربط بين دولة إسرائيل والمناطق المسيحية المقدّسة. وعلى صعيد آخر هناك جاليات يهودية مؤثّرة في إفريقيا. ففي إثيوبيا يقدّر عدد يهود الفلاشا بنحو (٢٠٠٠٠) وفي جنوب إفريقيا يوجد نحو (٨٨٠٠) وقد اتضح تأثير ذلك واضحاً حينما قامت إسرائيل بعملية تهجير واسعة لما يزيد عن (١٠٠٠٠) من يهود الفلاشا الإثيوبيين إلى إسرائيل على الرغم من معارضة الحكومة الإثيوبية آنذاك.

ويلاحظ أن هذه الروابط يتم تكريسها كل عام من خلال رحلات الحج التي يقوم بها المسيحيون الأفارقة إلى المواقع الدينية في فلسطين المحتلة. ويلاحظ أن خصوصية هذه العلاقة تتجاوز واقع العلاقات الرسمية بين إسرائيل والدول الإفريقية.

المبحث الثاني: اختراق الأمن القومي العربي

من اللافت للنظر أن الاختراق الإسرائيلي الواسع النطاق للقارة الإفريقية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتبط بحالة من التراجع الواضح للدور العربي ولا سيما المصري في إفريقيا. وعليه فإن الفرصة سانحة أمام إسرائيل أكثر من أي وقت مضى لاستعادة أمجاد عصرها الذهبي في إفريقيا ولعل مكمن الخطورة في هذا التمدّد الإسرائيلي تتمثّل في اختراق منظومة الأمن القومي العربي ككل وتهديد نظم الأمن الوطنية لبعض الدول العربية تحديداً مثل مصر والسودان والمغرب العربي. ويمكن تحديد أهم عناصر التهديد الإسرائيلي للأمن القومي العربي في امتداداته الإفريقية على النحو الآتي:

---

(١) يرى البعض أن العامل المهم في نجاح إسرائيل في إفريقيا يتمثل في التنظيم والتخطيط ووحدة القيادة والتوجيه، مقابل افتقار العرب إلى هذه الأسس في مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة السمراء. أنظر: نجدة الشواف،التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ٢٠٤ (آذار ١٩٩٠)، ص ٩١-١٠٨.

١. اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الإفريقي بمفهومه الجيوسياسي باعتباره ممراً وبوابة للمرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية وهي المحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي.. ونظراً لارتباط هذا الإقليم بالصراع العربي الإسرائيلي فقد اعتبره بعض المحللين جزءاً من منظومة الإقليم الإفريقي الشرق أوسطي. Afro middle eastern sub region. وقد حاولت إسرائيل منذ البداية أن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر حيث أضحى ميناء إيلات بوابتها التجارية على آسيا. وهي تعمل جاهدة للحيلولة دون أن يكون البحر الأحمر بحيرة عربية.

ففي الساعات الأولى من فجر يوم الثالث من يناير عام ٢٠٠٢، قامت البحرية الإسرائيلية باعتراض السفينة «كارين إيه» (Karine A) في عمق المياه الدولية للبحر الأحمر، ومصادرة حمولتها من الأسلحة بحجة أنها كانت متوجهة للأراضي الفلسطينية. واللافت للنظر حقاً أن هذه العملية التي أطلقت عليها إسرائيل اسم «سفينة نوح» قد وقعت على بعد ٣٠٠ ميل جنوب ميناء إيلات، بين السواحل السعودية والسودانية، ما يعني تهديداً إسرائيلياً مباشراً للأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر. وقد مرّت هذه الحادثة الخطيرة دون أن يعيد العرب النظر في سياساتهم ومقولاتهم الاستراتيجية التي تضمن لهم الحد الأدنى من الحماية الذاتية، وبدا وكأن هذا الأمر طواه النسيان وأصبح وكأنه لا يعني العرب في شيء.

ومن المعروف في فقه العلاقات الدولية أن الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر باعتباره ممراً مائياً مهمّاً يربط بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، أمر لا يقبل الجدل أو التشكيك في أي تفكير استراتيجي. وقد برزت خطورة هذا البحر واضحة بالنسبة لإسرائيل منذ لحظة وجودها الأولى ككيان مصطنع في قلب الجسد العربي عام ١٩٤٨. إذ أصدر بن غوريون تعليماته لوزير حربه موشيه ديان بأن يضحّي بأي شيء مقابل أن يحصل على منفذ مائي على البحر الأحمر. وهذا ما حدث بالفعل حينما احتلت القوات الإسرائيلية موقع قرية أم الرشراش عام ١٩٤٩، وحوّلتها بعد ذلك إلى ميناء إيلات الاستراتيجي. ولا شك أن إسرائيل تصبح دون البحر الأحمر وقد قطعت كل اتصالات لها مع آسيا

وإفريقيا. ولعلها اكتشفت تلك الحقيقة بشكل واقعي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ حينما أغلقت البحرية المصرية في وجهها البحر الأحمر عند مضيق باب المندب.

ومن الملاحظ أن أكثر من ٩٠٪ من سواحل البحر الأحمر عربية خالصة. ولعل الاختراقين غير العربيين لهذه الجغرافيا البحرية يتمثلان في المشاطأة الإسرائيلية عبر إيلات والسواحل الأرتيرية. وعليه، فإن تنظيم أمن البحر الأحمر يتوقف على عنصرين أساسيين: أولهما توافق عربي، والثاني تنظيم إفريقي عربي، وهو ما يعني ضرورة التنسيق والتعاون الإقليمي بين الدول العربية والإفريقية. وإذا كان على مصر أن تتحمّل عبء التعامل الدبلوماسي والإدراك الواعي لكل هذه الحقائق، فإن المملكة العربية السعودية تشارك هي الأخرى في تحمّل المسؤولية، لأنها تمثّل حلقة الوصل الحقيقية بين الخليج العربي والبحر الأحمر.

ولا يخفى أن فكرة عروبة البحر الأحمر تبدو شبه مستحيلة في ظل التوازنات الدولية والإقليمية الراهنة، لكنها مع ذلك يمكن أن تكون قريبة المنال إذا استطاع العرب احتواء الطبقة السياسية الحاكمة في أرتيريا والتأثير على قناعتها الأيديولوجية والفكرية، بما يؤدي في النهاية إلى انضمامها إلى بيت العرب، عندئذ تصبح المشاطأة الإسرائيلية للبحر الأحمر عبر إيلات قليلة الأهمية.

وأياً كان الأمر، فإن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن القومي العربي والمصري على وجه التحديد، ومن ثم فإنه يصبح في لحظات معينة مصدر تهديد من جانب القوات الدولية والإقليمية المتنافسة في المنطقة. يدعو ذلك إلى ضرورة البحث عن أسلوب أمثل لتنظيم أمن هذا البحر بشكل عام بعيداً عن الصياغات الطوباوية، وبما يحقق المصالح المشتركة للدول العربية والإفريقية المطلة على هذا البحر.

ولاشك أن إسرائيل تمثّل مصدر التهديد الأساسي لأمن البحر الأحمر. إذ تحاول جاهدة خلق توازن استراتيجي يميل لصالحها دائماً. فقد احتفظت بعلاقات وثيقة مع كل من إثيوبيا وأرتيريا. وتشير التقارير إلى احتفاظ إسرائيل بوجود عسكري واستخباراتي في جزر دهلك وفاطمة وحالب منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي. كما إنها تستفيد من علاقاتها مع إثيوبيا في الضغط على الإرادة المصرية والسودانية من خلال استخدام ملف مياه النيل. كما إن

إسرائيل كانت أسبق من العرب في توثيق عرى التعاون مع النظام الأرتيري، إذ أسهمت في بناء قدراته الأمنية والاستخباراتية، بل إنها قدّمت له يد العون في احتلال جزيرة حنيش اليمنية عام ١٩٩٥ وهو الأمر الذي فضّلت القيادة اليمنية رفعه إلى التحكيم الدولي.

ويلاحظ أن إسرائيل في تطويقها للعرب من خلال المدخل الجنوبي للبحر الأحمر تكسب مزايا أخرى عديدة، إذ إنها تبيع دول مناطق التماس العربية الإفريقية الأسلحة والمعدات، كما ظهر جلياً في الحرب الأثيوبية-الأرتيررية. وقد طوّرت إسرائيل قدراتها البحرية بشكل كبير منذ التسعينيات، ما حقق لها هيمنة وتفوقاً استراتيجياً نوعياً في مياه البحر الأحمر.

٢. إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل: إذ لا يخفى أن لإسرائيل أحلاماً قديمة في الحصول على حصة من مياه النيل لري صحراء النقب وهو ما عبّر عنه عملياً المهندس الإسرائيلي اليشع كيلي عام ١٩٧٤ بتصميم ترعة لسحب المياه من أسفل قناة السويس وتوصيلها إلى إسرائيل. وتحرص الدولة العبرية على تكثيف تواجدها في كافة دول المنبع الإفريقية مثل إثيوبيا وأرتيريا وكينيا والكونغو الديمقراطية.

ويلاحظ أن السياسة الإسرائيلية قد ركّزت منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي على ترشيد توجهاتها الإفريقية بالتركيز على مناطق نفوذ محدّدة. ولعل أبرز تلك المناطق القرن الإفريقي وحوض النيل. فإسرائيل تحتفظ بثلاث سفارات مهمّة في كل من إثيوبيا وأرتيريا وكينيا، كما يلاحظ كذلك أن إسرائيل تحاول مواجهة الخطر الإسلامي المتصاعد في هذه المنطقة ولا سيما في ظل حالة ضعف الدولة أو انهيارها، كما هو الحال في الخبرة الصومالية. وتنظر إسرائيل إلى هذه المخاوف الأمنية باعتبارها تهديداً مباشراً لأمنها القومي. على أن الهدف الأكثر أهمية الذي تسعى إليه الدبلوماسية الإسرائيلية يتمثّل في تطويق منظومة الأمن القومي المصري من خلال تأليب دول منابع النيل على مصر والسودان من خلال رفع المطالب الخاصة بإعادة النظر في توزيع حصص مياه النيل. وقد ظهر ذلك واضحاً في زيارة أفيجيدور ليبرمان، وزير الخارجية

الإسرائيلي، لإفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٩ حيث اصطحب معه وفداً كبيراً يضم خبراء في الزراعة والري والتجارة وممثلين عن المؤسستين الصناعية والعسكرية في إسرائيل. وقد شملت زيارة ليبرمان كينيا وأوغندة وإثيوبيا. ويلاحظ أن وفوداً من دول حوض النيل الأخرى مثل الكونغو كينشاسا وبوروندي قد زارت إسرائيل بهدف مناقشة مشروعات التعاون المائي مع إسرائيل.

ولعل الأزمة التي ثارت بين دول المنبع وكل من مصر والسودان في اجتماع الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩ وحالت دون توقيع الاتفاقية الإطارية لمياه النيل تُعزى بدرجة كبيرة إلى الأيادي الإسرائيلية الخفية. وتستخدم إسرائيل أدوات دبلوماسيتها وقوتها الناعمة لزيادة نفوذها في حوض النيل بما يمكّنها من محاصرة الأمن القومي لكل من مصر والسودان في المنطقة.

٣. **محاولة تفجير مناطق الأطراف للنظام الإقليمي العربي في إفريقيا:** بالإضافة إلى خلق بؤر للتوتر والنزاع في مناطق التماس العربية الإفريقية. فقد عملت السياسة الإسرائيلية -وفقاً لمبدأ شد الأطراف الذي أسلفنا الحديث عنه - من أجل تفجير بعض الدول من الداخل مثل السودان وموريتانيا. كما إنها عملت من جهة أخرى على خلق بذور العداء بين الشعوب العربية والإفريقية وذلك وفق أسس ودعاوى دينية وعرقية وثقافية.

في عام ١٩٨٢ نشرت مجلة (كيفونيم) التي تصدر بالعبرية وتُعد لسان حال المنظمة الصهيونية العالمية مقالاً مهماً يُعد وثيقة بحد ذاته تحت عنوان «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات» وهي تهدف إلى تقسيم المنطقة العربية إلى دول صغيرة بالإضافة إلى تفكيك الدول القائمة وتفتيتها. على سبيل المثال، فإن هذا المخطط الصهيوني يرمي إلى تفتيت السودان والعمل على انهيارها لتنقسم إلى دويلات صغيرة.[1]

ومن اللافت للنظر حقاً أن هذه الخطة التي نشرت أوائل الثمانينيات - أي قبل الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ - تشير إلى أن تفتيت

(1) The Zionist conspiracy to divide the arab states into small units, the free arab voice, July22, 20. At. www.freearabvoice.org.

العراق وسوريا إلى مناطق ذات خصوصية إثنية ودينية على غرار لبنان؛ هو هدف استراتيجي من الدرجة الأولى، ونظراً لأن العراق أقوى من سوريا، وقوته تشكل على المدى القصير خطراً على إسرائيل أكثر من أي خطر آخر، فإنه يعد المرشح الأقوى لتحقيق أهداف إسرائيل. يعني ذلك أن تفتيت العراق أكثر أهمية من تفتيت سوريا.

وينطلق الفكر الصهيوني من قناعة راسخة بأن العالم العربي تتنازعه الانقسامات العرقية والطائفية والدينية ومن ثم يصبح من السهل اختراقه وإضعافه من الداخل من خلال التآمر عليه مع تلك الأقليات وتشجيعها على التمرّد وإقامة دويلات منفصلة قد ترتمي في أحضان كيانات إقليمية أخرى غير عربية. ترى إسرائيل بأن وجود تلك الدويلات التي تحكمها أقليات دينية أو ثقافية هي الوسيلة المثلى لإنهاك الوطن العربي من الداخل ومن ثم يسهل تجزئته وتفتيته.[١]

وإذا كانت إسرائيل قد منحت نحو خمسمائة من لاجئي دارفور حق اللجوء السياسي فإنها تمتلك علاقات وثيقة مع حركة تحرير السودان -جناح عبدالواحد نور- والتي افتتحت مكتب اتصال لها في الدولة العبرية. يدفع ذلك إلى القول بأن الاستراتيجية الإسرائيلية تعمل دوماً على شد أطراف النظام الإقليمي العربي.

---

(١) انظر في ذلك: أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨. أشار وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي (آفي ديختر) بان الهدف من اهتمام إسرائيل بالتدخل في شؤون السودان يتمثل في: «تفتيت السودان وشغله بالحروب الأهلية لأنه بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية، وإنه يجب أن لا يُسمح لهذا البلد رغم بُعده عنا بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي لأن موارده إن استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة فستجعل منه قوة يحسب لها ألف حساب، ولذلك كان لا بد أن نعمل على إضعاف السودان.. وهذا من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي» أنظر في ذلك: محمد جمال عرفة، جنوب السودان يتسلح.. والوحدة تترنح!، إسلام أون لاين ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨.متاح في:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1229964089059&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

٤. ضرب المصالح العربية في العمق الإفريقي: إذ لا يخفى أنه توجد جاليات عربية مؤثّرة في بعض الدول الإفريقية ولا سيما في الغرب، وهي تأتي في الغالب الأعم من بلاد الشام. ورغم حالة التمكن الاقتصادي لهذه الجاليات إلا أنها لا تمارس دوراً سياسياً فاعلاً وربما يُعزى ذلك إلى محاولات خفية لإثارة نزعات وطنية وعنصرية. ولعل وجود العديد من المستشارين الإسرائيليين في كثير من دول غرب إفريقيا وكثافة المصالح الإسرائيلية في المنطقة تدفع إلى التساؤل حول حقيقة الأيادي الإسرائيلية في محاربة الوجود العربي في إفريقيا.

وعليه، فإنه يمكن القول إجمالاً إن الاستراتيجية الإسرائيلية في إفريقيا تنال بشكل عام من أسس ودعائم الأمن القومي العربي في صياغاته الكلية، كما إنها تطرح على المحك الدور والمصالح الحيوية لبعض دول الأركان العربية في إفريقيا مثل مصر والسودان والجزائر.

المبحث الثالث: إسرائيل تحاصر مصر في جنوب السودان

أشارت بعض المصادر الإسرائيلية في نهاية أغسطس ٢٠١١ أن رئيس دولة جنوب السودان سلفا كير قد وعد نائب الكنيست الإسرائيلي داني دانون الذي كان في زيارة لمدينة جوبا بأن حكومة جنوب السودان على استعداد لافتتاح سفارة جديدة لها في مدينة القدس عوضاً عن تل أبيب. وبغض النظر عن صحة تلك التقارير من عدمها فإن الثابت هو أن إسرائيل كانت من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بدولة جنوب السودان فور انفصالها عن الدولة الأم أوائل يوليو ٢٠١١. وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في ذلك الوقت عن استعداد بلاده لتقديم العون لجنوب السودان في مجالات الزراعة والاتصالات والبنية الأساسية. على أن الاتصالات بين حركة التمرّد في جنوب السودان وإسرائيل مسألة قديمة العهد وترجع إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي. وهنا يطرح التساؤل حول مغزى ودلالات هذه الهجمة الدبلوماسية الإسرائيلية الجديدة على جنوب السودان؟ وما الذي تريده إسرائيل من حكومة جوبا؟ وما هي انعكاسات ذلك كله على مصر بعد ثورة ٢٥ يناير؟

في أثناء زيارته لإسرائيل أواخر ديسمبر ٢٠١١ أعرب رئيس جنوب السودان سلفا كير عن إعجابه ودعمه لدولة إسرائيل، حيث قال: «أنا سعيد للغاية لوجودي في إسرائيل والسير على تراب أرض الميعاد، ولاشك أن شعب جنوب السودان بأسره يشعر معي بهذه السعادة» وأضاف كير «بدونكم (أي إسرائيل)، لما قامت لنا قائمة. لقد ناضلتم معنا من أجل استقلال جنوب السودان، ونحن حريصون على التعلم من تجاربكم وخبراتكم الواسعة». وفي المقابل، أشار الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز أن إسرائيل لديها مصالح دائمة من أجل تطوير ودعم بلدان شرق إفريقيا. «نحن نعلم أنكم ناضلتم بكل شجاعة وحكمة وواجهتم جميع الصعاب من أجل إقامة بلدكم وبالنسبة لنا فإن ولادة جنوب السودان هي علامة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط لتعزيز قيم الحرية والمساواة والسعي نحو السلام والخير وإقامة علاقات حسن جوار».[١]

ومن اللافت للانتباه أن زيارة كير لإسرائيل استمرت فقط لمدة ٢٤ ساعة حيث التقى خلالها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان ووزير الدفاع إيهود باراك. غير أنه حرص أيضاً على زيارة ياد فاشيم Yad Vashem، وهو متحف تاريخ المحرقة اليهودية. ولعل ذلك يعكس في رمزيته معاناة كل من الشعب اليهودي وشعب جنوب السودان في مواجهة الظلم والتمييز العنصري.

جوزيف لاغو يتذكر:

ربما تُعزى متانة العلاقات الوثيقة بين إسرائيل وحركات التمرد في جنوب السودان إلى جملة من المصالح المتبادلة والاعتبارات الاستراتيجية التي ترتبط بمكانة إسرائيل الإقليمية ومحاصرتها لمنظومة الأمن القومي العربي وما إلى ذلك من عوامل ومحفّزات أخرى. ومع ذلك يمكن الاعتماد على مذكرات قائد التمرّد الجنوبي جوزيف لاغو للتعرف على بعض خصائص العلاقات

(1) Israel and Africa, Jerusalem Post Editorial, 1223:48 2011/22/. At: http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/Article.aspx?id=250634.

الإسرائيلية بالنخبة العسكرية والسياسية التي قادت التمرّد في جنوب السودان.
يعد جوزيف لاغو، المولود عام ١٩٣١ في منطقة ماديلاند جنوب جوبا واحداً من أبرز الشخصيات العسكرية والسياسية في جنوب السودان. فقد تخرج من الكلية العسكرية في أم درمان لكنه سرعان ما أعلن انشقاقه عام ١٩٦٣ وشكّل حركة المقاومة الجنوبية المعروفة باسم أنيانيا (أي سم الأفعى). وقد كان الراحل جون جارانج من بين صغار الضباط الذين انضموا لحركة جوزيف لاغو.

في أعقاب حرب الأيام الستة أرسل جوزيف لاغو خطاب تهنئة لرئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ليفي أشكول يقول فيه: «عزيزي رئيس الوزراء.. تهانينا الحارة لانتصاركم على العرب. إنكم بحق شعب الله المختار». وسرعان ما بدأت الاتصالات مع المخابرات الإسرائيلية بواسطة المسؤول في السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأوغندية كمبالا، حيث شهدت منطقة شرق إفريقيا وجوداً إسرائيلياً متزايداً نهاية الستينيات من القرن الماضي.

وقد عرض لاغو صفقة على المسؤول الإسرائيلي مفادها أن العرب يمثّلون عدواً مشتركاً وأنه إذا ساعدت إسرائيل حركة أنيانيا فإنها سوف تعمل على دحر جيش شمال السودان، وهو ما يعني انعدام فرصة انضمامه للجيوش المصرية والعربية في حالة نشوب حروب مستقبلية ضد إسرائيل. وبالفعل تم التفاوض في ظل رئاسة غولدا مائير لمجلس الوزراء الإسرائيلي. فقد سافر لاغو إلى إسرائيل والأراضي المحتلة في سيناء والجولان والضفة الغربية حيث مكث مدة أسبوعين التقى خلالها غولدا مائير في القدس.

كانت المحادثات بين لاغو وغولدا مائير حول كافة النواحي الدينية والعسكرية. فقد تحدث لاغو عن أن المسيحيين في جنوب السودان ينظرون إلى اليهود بحسبانهم أبناء عمومة المسيح. على أن الأمر الأكثر أهمية هو التوصل لاتفاق تمّ بمقتضاه توصيل شحنة من الأسلحة إلى جوبا. وقد تضمّنت هذه الشحنة قذائف هاون وصواريخ مضادة للدبابات ورشاشات خفيفة كانت القوات الإسرائيلية قد غنمتها من الجيوش العربية في حرب عام ١٩٦٧.

ويبدو أن إسرائيل كانت حريصة على عدم إظهار علاقتها المباشرة بتسليح حركة التمرّد في جنوب السودان وهو ما يبرر تزويد المتمرّدين بأسلحة قديمة

غير إسرائيلية. ومع ذلك زوّدت إسرائيل المتمرّدين السودانيين بالمستشارين العسكريين والفنيين والأطباء. ومع تمكّن المتمرّدين من الحصول على السلاح من مصادر أخرى مثل حركات التمرّد في الكونغو الديموقراطية وسوق السلاح الدولية أضحت أنيانيا قوة تمرّد يعتد بها في مواجهة الحكومة السودانية.

إسرائيل وتصادم المصالح:

على الرغم من أهمّية ومحوريّة علاقة حركة التمرّد في جنوب السودان بإسرائيل فإنها لم تستمر طويلاً وتوقفت بعض الوقت بفعل عوامل ثلاثة: أولها قيام الرئيس الأوغندي الراحل عايدي أمين عام ١٩٧٢ بطرد المستشارين العسكريين الإسرائيليين من بلاده، بل وإغلاق السفارة الإسرائيلية في كمبالا. ولا شك أن ذلك يعني حرمان الإسرائيليين من خط مضمون لتهريب الأسلحة إلى جنوب السودان. فقد كان البديل الآخر مكلفاً حيث يتم إسقاط هذه الأسلحة بالطائرات عبر الأجواء الإثيوبية ويتم تزويدها بالوقود في كينيا.

أما العامل الثاني فهو توقيع اتفاقية أديس أبابا للسلام بين شمال السودان وجنوبه في العام نفسه وذلك بوساطة الإمبراطور هيلاسلاسي حاكم إثيوبيا. وقد حصل جنوب السودان على حقه في الحكم الذاتي بمقتضى هذا الاتفاق الذي ربما أغضب الإسرائيليين. وكان على جوزيف لاغو أن يذهب إلى نيروبي لشرح وجهة نظره في الاتفاق للمسؤولين الإسرائيليين. ويتمثّل العامل الثالث في وجود اتفاق سري بين الرئيس السوداني الراحل جعفر نميري وآريل شارون الذي تولى وزارة الدفاع الإسرائيلية في ذلك الوقت. وعليه، عندما بدأت المرحلة الثانية من الحرب الأهلية في السودان لم تتدخل إسرائيل بشكل مباشر في بدايتها.[1]

ومع ذلك فإن دولاً إفريقية أخرى على رأسها ليبيا في ظل معمر القذافي وإثيوبيا في ظل حكم منجستو هيلا مريام زودت الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة الراحل جون جارانج بأسلحة ومعدات حديثة أفضل بكثير مما كانت تمتلكه حركة التمرّد الجنوبية من قبل. وتشير الوثائق الإسرائيلية أن الدعم

---

(١) عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان: القضية، الحل، والرجل؛ تقديم جعفر النميري. - ط ١، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥.

الإسرائيلي لجنوب السودان لم ينقطع أبداً في حقيقة أمره وظل قائماً حتى لو كان بشكل غير معلن. فالكتاب الوثائقي الذي صدر عام ٢٠٠٢ عن مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا بجامعة تل أبيب والذي ألفه العميد المتقاعد في الموساد موشي فرجي بعنوان «إسرائيل وحركات تحرير السودان» يؤكد على خيار إسرائيل الاستراتيجي في دعم الأقليات العرقية والوثنية في الوطن العربي وذلك وفقاً لمبدأ «شد الأطراف».

تحدّيات للأمن المصري العربي:

لعل ما يدعو إلى التأمل والتدبر هو توقيت الحملة الدبلوماسية التي تقوم بها إسرائيل لتوثيق عرى الصداقة بينها وبين حكومة جنوب السودان، فتاريخ العلاقة معروف كما أسلفنا القول. وثمة حالة من العشق تدفع دوماً بالنخبة المهيمنة في جنوب السودان للتطلع صوب الدولة الإسرائيلية. والعجيب في الأمر أن النخبة الحالية التي تحكم في جوبا لا تزال تنأى بنفسها عن أي روابط قد تجمعها بالعروبة هوية وثقافة.

يقول سلفا كير رئيس جنوب السودان أثناء استقباله لأحد الوفود الإسرائيلية في جوبا: «إني أنظر فأجد سفارة لإسرائيل في الأردن، وسفارة أخرى في مصر. ومع ذلك فإن جنوب السودان ليست دولة عربية». وتستفيد إسرائيل من هذا التوجه السوداني الجنوبي لبناء تحالف جديد في شرق إفريقيا يضم إلى جانب جنوب السودان، أوغندة وكينيا وإثيوبيا. ولا شك أن قيام هذا المحور الاستراتيجي يمثّل خصماً استراتيجياً من الدور الإقليمي لمصر في إفريقيا.

وأحسب أن التوتر الحادث على الحدود المصرية الإسرائيلية وتصاعد موجات الغضب الشعبي في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير والتي طالبت بإلغاء اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل قد دفع بصانع القرار الإسرائيلي إلى التهدئة على الحدود الشمالية الشرقية لمصر في الوقت نفسه الذي يتم فيه فتح جبهة أخرى للضغط على الإرادة المصرية. وأظن أن اختراق إسرائيل للأمن المصري والعربي عبر بوابة جنوب السودان يمثّل من النواحي النفسية والاستراتيجية أمراً لا يمكن إنكاره أو تجاهله في التفكير الاستراتيجي المصري والعربي.

وثمة مجموعة من المؤشرات والتحركات التي تقوم بها إسرائيل يكون من شأنها الضغط على الإرادة المصرية والعربية في إفريقيا ومن ذلك ما يأتي:

أولاً: قيام إسرائيل بتوظيف أدوات قوتها الناعمة لكسب عقول وقلوب شعب جنوب السودان، وهو ما يمهّد لتأسيس قاعدة نفوذ دائمة لإسرائيل في جنوب السودان. إذ من المتعارف عليه أن إسرائيل لديها خبرة واسعة في استخدام قدراتها الفنية والتكنولوجية لتوفير المساعدات التنموية اللازمة للدول الإفريقية وقد حققت نجاحاً ملحوظاً في هذا المجال.

ثانياً: يمكن استخدام ملف مياه النيل وتوظيفه سياسياً من قبل إسرائيل حيث إن جنوب السودان تتمتّع بوفرة مائية ويمكن لها من خلال إقامة المشروعات المشتركة مثل قناة جونجلي أن تسهم في حل الأزمة المائية في مصر. ولا شك أن مصر لديها شكوك متزايدة في التحركات الإسرائيلية لدى دول حوض النيل. إذ ما فتئت الدبلوماسية الإسرائيلية تحرّض دول منابع النيل على المطالبة بإلغاء النظام القانوني لنهر النيل والذي وضع زمن الاستعمار الأوروبي.

ثالثاً: تسعى إسرائيل من خلال تواجدها في جنوب السودان إلى محاصرة النفوذ الإيراني ومنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة. ويمكن أن نشير في هذا السياق إلى اعتداء إسرائيل على بعض الأهداف في شرق السودان، كما إنها أرسلت بوارج حربية إلى البحر الأحمر قبالة السواحل المصرية. ولا شك أن هذا التنافس الإسرائيلي الإيراني ينعكس سلباً على الأمن القومي المصري.

رابعاً: تعمل إسرائيل بالتنسيق دوماً مع الولايات المتحدة والدول الغربية. وهنا يمكن الإشارة إلى المشاريع الغربية بإعادة صياغة منطقة جنوب السودان وشرق إفريقيا من الناحية الجيواستراتيجية بهدف تصفية النفوذ العربي والإسلامي فيها. أليس تفتيت كل من السودان والصومال بمثابة تحدٍّ خطير للأمن القومي العربي وإضافة هامة لمكانة قوى إقليمية غير عربية مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندة؟! إن بعض التقارير تشير إلى سيطرة الإسرائيليين ولو بشكل غير مباشر على بعض القطاعات الاقتصادية الناشئة في جنوب السودان مثل قطاع الفندقة والسياحة بالإضافة إلى تقديم مساعدات مهمّة في مجالات الزراعة والاتصالات وأعمال البنية الأساسية. ألا يعني ذلك كله تقويضاً للدور المصري في المنطقة ومحاولة لاحتواء مصر الثورية في مرحلة ما بعد مبارك؟!

المبحث الرابع: الربيع العربي وإعادة اختراق دول حوض النيل

من المعلوم أن «تأثير الفراشة» The Butterfly Effect يُعد تعبيراً مجازياً عن إمكانية أن تحدث تغييرات طفيفة في مكان ما آثاراً كبرى في أماكن أخرى. وقد استخدم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين هذا المفهوم للتعبير عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل في أعقاب ثورات الربيع العربي من جهة، ونتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى.

ويرى أليكس مينتز Alex Mintz الذي ترأس الاجتماع الرابع عشر لمؤسسة إدموند بنجامين دو روتشيلد بهرتسيليا في يونيو ٢٠١٤ ضرورة تغيير مبدأ ديفيد بن جوريون الذي حدد العقيدة الأمنية لإسرائيل منذ قيامها وحتى اليوم. ويطلق على هذا المبدأ اسم «القانون الشفوي» الذي يستند إلى ثلاثة مبادئ هي[1]:

- الردع.
- الإنذار المبكر.
- التفوق العسكري.

فقد آمن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومنذ البداية بأن طبيعة العلاقات الجيوستراتيجية بين العرب وإسرائيل لن تمكّن أياً من الطرفين تحقيق نصر حاسم على الطرف الآخر، وعليه؛ يتعيّن على إسرائيل أن تسعى لتحقيق الشرعية الإقليمية من خلال الاعتراف التدريجي بوجودها في المنطقة. وفي عام ٢٠٠٦ خضعت هذه العقيدة الأمنية لعملية مراجعة حيث أضيف إلى هذا القانون الشفوي مبدأ رابع هو الدفاع.

على أن مؤتمر هرتسيليا السابق الإشارة إليه قد اقترح إضافة أربعة مكوّنات أخرى جديدة بهدف تطويع العقيدة الأمنية الإسرائيلية وجعلها قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية الجديدة. وتتمثّل هذه المكوّنات الأربعة في:

- الوقاية.
- الاستباق.

(1) http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/.premium-1.597519.

- التحالف مع الولايات المتحدة والقوى الإقليمية.
- التكيف.

ولايخفى أن إسرائيل تتبنّى بالفعل أساليب الوقاية والضربات الاستباقية وذلك باستخدام كافة أنواع الأسلحة المملوكة لديها. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ والغارات الجوية على سوريا ومهاجمة قوافل في شرق السودان بزعم أنها كانت تحمل أسلحة تتجه إلى قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تمثّل أمراً مفروغاً منه في أدبيات الفكر الاستراتيجي لكل من البلدين فإن إسرائيل تتجه لبناء قاعدة تحالفات إقليمية جديدة سواء بشكل رسمي أو غير رسمي عبر مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول: ويشمل السعودية ودول الخليج العربية من خلال دعم مبادرة السلام العربية.
- المستوى الثاني: ويشمل منطقة شرق إفريقيا ولاسيما دعم العلاقات مع دول مثل كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندة.
- المستوى الثالث: ويشمل دول حوض المتوسط ولاسيما اليونان وقبرص.

أما المكوّن الرابع للعقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة فهو الذي يرتبط بمفهوم تأثير الفراشة وهو ما يعني تكيّف إسرائيل مع التحوّلات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي شهدتها كل من تونس ومصر في أواخر عام ٢٠١٠.

ولايخفى أن الاختراق الإسرائيلي الناعم لدول حوض النيل في أعقاب الربيع العربي قد تمّ التعبير عنه في عدة أشكال لعل من أبرزها:

١- الترويج للخيار الإسرائيلي في مواجهة حركات الإرهاب والتطرّف الإسلامي في كل من شرق وغرب إفريقيا. فإسرائيل ترى نفسها صاحبة خبرة طويلة في تبني استراتيجيات أمنية وعسكرية لمكافحة الإرهاب. وعليه، نجد التغلغل الإسرائيلي واضحاً في دول حوض النيل ولاسيما كينيا وجنوب السودان وإثيوبيا. ومن المعروف أن إسرائيل تقدّم التدريب والدعم لكينيا في مواجهة حركة الشباب الصومالية.

٢- تدشين أول لوبي إسرائيلي في الكنيست لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول الإفريقية وذلك برئاسة العضو شمعون سليمان. وفي ١٩ مايو ٢٠١٤ حضر وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان أول اجتماع لهذا اللوبي وأكد على أن إسرائيل - باعتبارها قوة اقتصادية وتتمتّع بعضوية منظمة التعاون والتنمية - تستطيع أن تجني فوائد سياسية واقتصادية كبرى من إفريقيا.

٣- استخدام إسرائيل لقوتها الناعمة لتقديم العون للدول الإفريقية في مجالات الزراعة والمياه والطب ومكافحة الإرهاب وغير ذلك. بيد أن إسرائيل في سعيها لتحقيق هذا الهدف تقوم بعقد شراكات مع الدول المانحة الكبرى مثل الولايات المتحدة وكندا وايطاليا وذلك من أجل القيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى المبادرة الإسرائيلية الألمانية التى تمّ إبرامها بين البلدين في فبراير ٢٠١٤، من أجل تحقيق البرنامج الإنمائي في كل من بوركينا فاسو والكاميرون وبوروندي.

إسرائيل وأرتيريا:

يتميّز الوجود الإسرائيلي في أرتيريا بأنه محدود ولكنه مؤثّر وذو مغزى كبير. ففي عام ٢٠١٢ كشفت وكالة ستراتفور الأمريكية أن إسرائيل تمتلك وحدات بحرية في أرخبيل دهلك وميناء مصوع، فضلاً عن وجود مركز للتنصت في جبال أمبا سويرا. وتستهدف هذه القواعد جمع المعلومات الاستخباراتية عن أية أنشطة غير معتادة في مياه البحر الأحمر ولاسيما من قبل إيران[١].

إن الهاجس الأمني هو الدافع الأكبر لأرتيريا والذي يجعلها ترتمي في أحضان إسرائيل. فإثيوبيا أضحت دولة حبيسة بعد استقلال أرتيريا، وهي ما فتئت تحاول الوصول إلى مياه البحر الأحمر من خلال إعادة السيطرة على ميناء عصب. ولايخفى أن هذه الفكرة تمثّل أحد الأهداف الكبرى التي تسعى إلى تحقيقها النخبة الحاكمة في أديس أبابا، كما إنها تمثّل إحدى أبرز قضايا الفكر الاستراتيجي الإثيوبي.

(١) انظر نص التقرير في:

Stratfor, Eritrea: Another Venue for the Iranian-Israeli Rivalry, December 21, 2012.

ثمة سبب آخر يبرر هذا التقارب الأرتيري الإسرائيلي وهو رغبة حكومة أسمرا في أن تؤدي علاقتها مع إسرائيل إلى التأثير على الولايات المتحدة بما يغير من سلوكها التصويتي المتعلق بأرتيريا في المحافل الدولية. ومع ذلك فإن إسرائيل تبدو غير راغبة في توسيع علاقتها مع أرتيريا نظراً لأنها تحتفظ بعلاقات متميّزة مع إثيوبيا ، كما إن لديها اهتماماً أوسع بمنطقة شرق إفريقيا. إذ تسعى إسرائيل إلى احتواء الحكومة الإسلامية في السودان وذلك من خلال تعزيز علاقتها بدول الجوار مثل كينيا وجنوب السودان.

ويبدو أن محاولة أرتيريا كسر طوق العزلة الدولية عليها هو الذي دفعها للتعاون مع إيران التي تسعى إلى السيطرة على باب المندب والطريق المائي المؤدي إلى قناة السويس. وعليه، فقد أضحت أرتيريا ساحة لتنافس القوى الشرق أوسطية المتنافسة (إسرائيل وايران) وبما يهدد المصالح العربية في المنطقة.

إسرائيل وسد النهضة العظيم:

من المثير للانتباه حقاً أن معظم ما كتب أو قيل عن آثار سد النهضة على الأمن القومي المصري لا يخلو من المبالغة أو التهوين. فالأرقام والتقديرات المعلنة هي مجرّد اجتهادات قد تعكس رؤية سياسية معيّنة أو عدم الفهم في كثير من الأحايين. واللافت للانتباه أن القرار الإثيوبي الخاص ببناء سد النهضة ليس مفاجئاً بحد ذاته حيث إن إثيوبيا قامت بالفعل ببناء عدد من السدود ومحطات توليد الطاقة الكهرومائية على ضفاف بعض الروافد والأنهار في أراضيها. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك ثلاثية سدود جيبي على نهر أوما. بيد أن هذه السدود لا يمكن مقارنتها بسد النهضة العظيم الذي من المتوقع أن يولِّد ستة آلاف ميجا وات من الكهرباء. ويُعد هذا السد الإثيوبي العظيم في حالة اكتماله واحداً من أكبر عشرة سدود في العالم، وهو ما يرفع من قدر إثيوبيا الإقليمي ويجعلها في مصاف القوى الإفريقية الصاعدة. ولعل ذلك يفسر لنا سر التلاحم الشعبي والتصميم السياسي على المضي قدماً في تنفيذ حزمة السدود الإثيوبية. وقد ظهرت هذه الروح الوطنية في شراء الصكوك الخاصة بتمويل السد من قبل المواطنين داخل إثيوبيا وخارجها، وهو الأمر الذي جعل عملية التمويل ممتدة مع بناء السد نفسه. إنها لحظات تتجلى فيها المشاعر الوطنية الأثيوبية والتي تعيد للذاكرة أجواء مصر الناصرية أثناء بناء السد العالي.

وطبقاً لرؤية رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ملس زيناوي فإن سد الألفية سوف يحقق مصالح كل من السودان ومصر من خلال منع الفيضانات وتوفير الأراضي للري، وهو ما يعني من وجهة نظره ضرورة مشاركتهما في تكاليف بناء هذا السد بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ لكل منهما «ومع ذلك، ونظرا لعدم وجود عدالة في النظام المائي لدول حوض النيل، فإن إثيوبيا سوف تتحمل وحدها تكاليف بناء السد». وذلك على حد قول زيناوي.

ولعل الموقف الأصعب الذي سوف تواجهه مصر بلا جدال يتمثّل في عملية ملء خزان السد، وهو أمر يتوقف على معدلات هطول الأمطار. وهي معدلات متفاوتة في الغالب الأعم. فإذا كانت معدلات الأمطار غزيرة قد تستغرق عملية ملء السد سنتين على الأكثر. أما في حالة حدوث جفاف وقلة تساقط الأمطار استغرقت عملية ملء السد مدة أطول. ليس هذا فحسب ولكن كمية المياه في خزان السد سوف يكون لها تاثير بالغ على تدفق مياه النيل. النتيجة التي نخلص إليها ببساطة شديدة هي أن معدلات تدفق المياه في نهر النيل سوف تتأثر بمعدلات متفاوتة، أي نقصان نصيب مصر من مياه النيل.

ويبدو أن إثيوبيا على وعي بحجم المشكلات التي قد تحدث عندما يتم ملء السد. ولتجنّب ذلك ينبغي أن تتم عملية ملء خزان السد بطريقة مسؤولة ودون منع أو حجز المياه عن دولتي المصب لأن ذلك يُعد أمراً غير مقبول وفقاً لقواعد التعامل الدولي، كما إنه يفتقد صفة الأخلاقية. ولعل المقطوع به هنا هو استحالة التنبؤ بأبعاد عملية ملء الخزان، ليس هذا فقط وإنما توجد آثار سلبية أخرى للسد في ما يتعلق بالبيئة مثل ارتفاع درجات الملوحة والتلوّث وتآكل التربة في المنطقة المحيطة. ولعل ذلك كله يدفع إلى ضرورة الحوار والتفاوض بين جميع الأطراف.

على أن مكمن الخطورة في بناء سد النهضة الإثيوبي يتمثّل في كونه ليس جزءاً من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطاري أو أي اتفاق ثنائي بين إثيوبيا ومصر. إنه مجرد مشروع إثيوبي يأتي ضمن استراتيجية وطنية لبناء السدود واستخدام الموارد المائية. كما إن تصديق البرلمان الإثيوبي على اتفاقية عنتيبي بالإجماع يعني إصراراً إثيوبياً واضحاً على استبعاد مصر من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تقودها إثيوبيا في حوض النيل. ومن المعلوم أن عدم

التنسيق بين دول حوض النيل ولا سيما إثيوبياً ومصر في ما يتعلق باستخدام المياه سوف يلحق ضرراً بالغاً بدولتي المصب.

ولعل الدور الإسرائيلي في دعم سد النهضة الإثيوبي يرتبط بسعي تل أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل. ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع اليشع كالي عام ١٩٧٤ والذي كان يهدف إلى نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمر تحت قناة السويس. وتشير بعض التقارير الدولية لمحاولات إسرائيل المراجعة والتصديق على اتفاقية المجاري المائية الدولية، وهو اتفاق إطاري عالمي من شأنه أن يمنح البلدان في المنطقة الحق في تقاسم الموارد المائية، وإعادة توزيع الحصص وفقاً لذلك.

وتأمل إسرائيل أن يتم الاعتراف بها كدولة شرق أوسطية وهو الأمر الذي يعطيها الحق في تقاسم مياه النيل. وتعمل إسرائيل بالفعل على قدم وساق في قطاعات المياه والزراعة الخاصة بكثير من دول حوض النيل مثل كينيا وإثيوبيا. وهناك خبراء إسرائيليون يقيمون في هذه البلدن، فضلاً عن احتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في أرتيريا.

ومن المعلوم أن إسرائيل قد وقّعت اتفاقاً مع إثيوبيا، يتعلّق بتوزيع الكهرباء التي سيتم إنتاجها من سد النهضة. وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى كينيا، وخط آخر إلى جنوب السودان. ولا شك أن عقود توزيع الكهرباء تُظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات التشغيل بسد النهضة. وتهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقي الذي يضم جنوب السودان وكينيا وأرتيريا وإثيوبيا، عبر آليات عدة منها شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سد النهضة، وفرض مزيد من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشركات والمصالح، كل ذلك يدفع إلى محاصرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلّى في عرض إسرائيل التوسط بين مصر وإثيوبيا لحل أزمة سد النهضة.[١]

---

(١) ذكرت وكالة الأنباء الإثيوبية أن وزير الزراعة الإسرائيلي يائير شامير، أعرب عن استعداد إسرائيل لمساعدة مصر وإثيوبيا فى التوصل إلى اتفاق بشأن بناء سد النهضة الإثيوبى. انظر: الأهرام العربي، ٢٤ إبريل ٢٠١٤.

خاتمة

ما السبيل عربياً؟

لعل ما يزيد من خطورة الاختراق الإسرائيلي لإفريقيا أنه يرتبط بمحاولات استعمارية جديدة لإعادة صوغ حدود العالمين العربي والإفريقي، من خلال عمليات فك وتركيب جيوستراتيجية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق كيانات جديدة مصطنعة تنال من مقوّمات وأسس النظم الإقليمية السائدة. ولا يخفى أن الإعلام الغربي ما فتئ يروّج لمقولة الصدام بين العرب والأفارقة في مناطق التماس الكبرى ابتداءً من القرن الإفريقي الكبير وحتى الساحل الموريتاني على المحيط الأطلسي. ألم يتم تصوير الصراع الدائر في دارفور على أنه محاولات للهيمنة من قبل أقلية عربية على أغلبية إفريقية تعاني ظلم التهميش والاستبعاد؟!

إن مدة الانقطاع التاريخية بين الشعبين العربي والإفريقي والتي امتدت منذ مجيء الاستعمار الغربي تمثّل تحدّياً خطيراً أمام دعم جهود التضامن العربي الإفريقي. كما إن تحديات العولمة الراهنة وما تفرضه من مخاطر على كل من الشعبين العربي والإفريقي تقضي بأهمية عودة التلاحم والتضامن بين الجانبين، وهو ما ينبغي أن ينعكس على أجندة كافة تنظيمات العمل الجماعي المشترك لدى الفريقين ولاسيما الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية. ولا بد من أن يدعم ذلك الموقف السياسي الشروع في تأسيس حوار استراتيجي جديد بين العرب والأفارقة تطرح من خلاله كافة القضايا المشتركة بهدف الوصول إلى رؤية واحدة لمواجهة تلك القضايا.

ويمكن للباحث من منطلق خبراته الذاتية في العديد من دول المنطقة أن يؤكد على مجموعة من المفاهيم والمضامين التي تصلح لإقامة حوار استراتيجي جديد يتجاوز إشكاليات الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية على دول الأركان للعالمين العربي والإسلامي في القارة الإفريقية وذلك على النحو الآتي:

أولاً : إعادة تصحيح المفاهيم التي تعكس المخزون الثقافي والحضاري المتعلق بالعروبة والإسلام، والإفريقانية وإزالة أي إمكانية متصورة للصدام. وهنا يمكن العمل على تصحيح الصور الذهنية والقوالب الجامدة المرتبطة بالآخر عند كل طرف والتعامل الجاد والواعي مع القضايا الحساسة في تاريخ الذاكرة الجماعية لأطراف الحوار مثل قضية الدور العربي والإسلامي في تجارة الرقيق الإفريقية.

ثانياً: عدم اختزال العلاقات مع دول المنطقة في مجال واحد من المقايضات السياسية والمقابل التجاري، إذ ينبغي إقامة شراكة حقيقة في إطار منظومة دول الجنوب ويمكن أن تتحقق هذه الشراكة عبر مناهج ومسارات متكاملة: الثنائي، ودون الإقليمي، والجماعي، والمؤسسي.

ثالثاً : الاتفاق على أسس جديدة للتعاون بين العالمين العربي والإفريقي بما يحقق المنفعة المتبادلة لكل طرف، وينبغي أن لا يتم اختزال العلاقات في مسألة الدعم المالي.

رابعاً: التركيز على المدخل غير الحكومي ونعني بذلك مؤسسات ومنظّمات المجتمع الأهلي التي تستطيع أن تستفيد من المواريث الحضارية والثقافية. فثمة مكوّن اجتماعي عربي وإسلامي في دول المنطقة لا يمكن إنكاره.

خامساً: التوكيد على مدخل ووسائل القوة الناعمة لبعض الدول العربية الكبرى مثل مصر والجزائر والسعودية وليبيا، بل وحتى بعض القوى العربية الصاعدة مثل قطر وذلك من أجل كسب عقول وقلوب الأفارقة. يعني ذلك احتواء النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا من خلال أدواته وآلياته نفسها.

ولعل بالإمكان كذلك في الحوار العربي الإفريقي الاستفادة من تراث اللحظات النضالية والبطولية التي جمعت كلاً من العرب والأفارقة في مسيرة التحرر من الاستعمار بكافة أشكاله وألوانه. وهنا نتذكر جهود الرعيل الأول من قادة حركة الوحدة في العالمين العربي والإفريقي مثل جمال عبدالناصر وكوامي نكروما وأحمد سيكوتوري. وأظن أن هذه المرحلة قد استطاعت بفعل زخمها النضالي والشعبي أن تبني صورة إيجابية للتضامن العربي الإفريقي تتجاوز الأنماط والقوالب الجامدة السلبية التي روّجتها أطراف خارجية مناوئة للطرفين.

إن التحديات المطروحة في ظل النظام الإمبريالي العالمي الجديد هي جد خطيرة، كما إن الهجمة الإسرائيلية الراهنة على جوارنا الإفريقي تعد أشد خطراً، ومن ثم فإن الاستجابة لها لا بد أن تكون على المستوى نفسه من الجدية. وعليه فإن الخطر الذي يتهدد الفضاءين العربي والإفريقي يتطلب حتمية التعاون والحوار الاستراتيجي بينهما.

قائمة المراجع

باللغة العربية

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تغلغل الكيان الصهيوني في إفريقيا / الجبهة الشعبية، القيادة العامة، قسم التوجيه والدراسات، شؤون الوطن المحتل. - ط ١، دمشق، سوريا: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة، ١٩٨٥.
- أنطوان منصور، العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وإفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ٢٩ (كانون الثاني ١٩٧٤).
- بسام أبو غزالة الجذور الإرهابية لحزب حيروت الإسرائيلي، بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير، ١٩٦٦.
- حامد عبد الله ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة: دار الموقف العربي، ١٩٨٤.
- حمد سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في إفريقيا، القاهرة، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢.
- حمدي عبد الرحمن حسن، «إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي»، في: مصطفى كامل السيد (محرر)، حتى لا تنشب حرب عربية- عربية أخرى: من دروس حرب الخليج، القاهرة،١٩٩٣.
- حمدي عبد الرحمن حسن، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري»، السياسة الدولية، عدد ١٣٥، يناير ١٩٩٩.

- خليل إبراهيم الطيار، «محاولات إسرائيل العودة إلى إفريقيا وعلاقتها باتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة»، شؤون عربية، عدد ٤٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦.

- عادل رضا، الرهان الإسرائيلي على جنوب السودان: القضية، الحل، والرجل؛ تقديم جعفر النميري - ط ١، القاهرة: المكتب المصري الحديث، ١٩٧٥

- عبدالملك عودة، إسرائيل وإفريقيا: دراسة في العلاقات الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٦٤.

- علاء سالم، «إسرائيل والقرن الإفريقي: المنطلقات الاستراتيجية وأنماط التحرك»، التعاون، المجلد (١٠)، العدد (٣٩)، ١٩٩٥.

- عماد شقور، إسرائيل - إفريقيا فصل جديد من سفر الخروج، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣).

- عواطف عبد الرحمن، إسرائيل وإفريقيا ١٩٤٨ - ١٩٨٥، القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٨٥.

- غسان عطية، أبعاد التحرك لإسرائيلي في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ١٣ (أيلول ١٩٧٢).

- غودفري.هـ. جانسن، إسرائيل والدول الأفرو - آسيوية /- ط ١، بيروت، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠.

- كمال ابراهيم، عودة إسرائيل إلى إفريقيا، ١٩٨٠-١٩٩٠، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٢ (ربيع ١٩٩٠).

- محمد نصر مهنا، سياسة التمييز العنصري في إسرائيل وجنوب إفريقيا: دراسة مقارنة، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٤. وإحسان الكيالي، العنصرية والفصل العنصري في جنوب إفريقيا وإسرائيل: (دراسة مقارنة)، دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر ١٩٨٧.

- محمود سعيد عبد الظاهر، التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا، ط ١، أبوظبي: مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠٢.

- محمد على العويني، سياسة إسرائيل الخارجية في إفريقيا، القاهرة، المطبعة الفنية الحديثة، ١٩٧٢.
- محمود فلاحة، إسرائيل وتشاد: نحو سياسة عربية جديدة في إفريقيا، شؤون فلسطينية، ع ١٨ (شباط ١٩٧٣).
- محمود الشرقاوي، التسلل الإسرائيلي في إفريقيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١.
- رياض القنطار، التغلغل الإسرائيلي في إفريقية وطرق مجابهته/ . - ط ١، بيروت، لبنان: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٨.

باللغة الإنكليزية

- Ajami, Fouad and Martin H. Sours, Israel and Sub-Saharan Africa: A Study of Interaction, African Studies Review, Vol. 13, No. 3 .Dec., 1970.
- AL.Mazrui, Ali. The Africans: A Triple Heritage, London: BBC publication, 1986, p85.
- Africa Research Bulletin. July 15, 1967.
- Ankoma, Baffour. «Let us Recognize Israel», New African, October 1988.
- Avriel, Ehud.«Some minute circumstances (memoir)», the Jerusalem Quarterly, 14 (1980).
- Bard, Mitchell G. «The Evolution of Israel's Africa Policy», Middle East Review, winter 1988/ 89.
- Ben Gourion, David. Israel. Years of Challenge. New York: Holt, 1963.
- Benyamin, Neuberger. Israel's Relations with the third world (19482008-), Tel Aviv University; the S. Daniel Abraham. Centre for international and Regional Studies, Research paper no.5, October, 2009.
- Brecher, Michael.The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process, New Haven: Yale University Press, 1972.

- Bruder, Edith. The Black Jews of Africa: History, Religion, Identity. Oxford: Oxford University Press, 2008.
- Chazan, Naomi. 'The Fallacies of Pragmatism: Israeli foreign policy toward South Africa',in African Affairs (London), 82, 387, April 1983.
- Chazan, Naomi.«Israel and Africa: Challenges for a New Era»in Israel and Africa: Assessing the Past, Envisioning the Future, Tel Aviv University: The Africa Institute of the American Jewish Committee, 2006.
- Chireau, Yvonne and Nathaniel Deutsch , eds., Black Zion: African American Religious Encounters with Judaism, Oxford University Press, USA 1999.
- Decalo ,Samuel. Israel And Africa: Forty Years, 1956 –1996, Gainesville and London: Florida Academy Press, 1998.
- Decalo, Samuel. «Africa and the U.N. Anti-Zionism Resolution,» Cultures et Development, 8 ,1976.
- Dropkin, Noah. Israel's Diplomatic Offensive in Africa: The case of Zaire ,TransAfrica Forum, vol.9, No.1. Spring1992.
- Dowty, Alan. Israel Foreign Policy and the Jewish Question, Middle East Review of International Affairs,vol.3, No.1, March 1999.
- Frank, Lawrence p. Israel and Africa: the Era of Tachlis, the Journal of Modern African Studied, vol 26, no1 March,1988.
- Kaplan, Steven. The Bita Israel (Flasha) in Ethiopia: From Earliest Times to the Twentieth century, New York: New York University press, 1992.
- Kwarteng, Charles.«the Arabs, Israel and Black Africa: the politics of courtship», Round Table, No 322, April, 1992.
- Levey, Zach.Israel›s entry to Africa, 1956–61, Diplomacy & Statecraft,vol 12,no.3, 2001.
- Markowitz, Fran. Israel As Africa, Africa As Israel: «Divine Geography» in the Personal Narratives And Community Identity

of the Black Hebrew Israelites, Anthropological Quarterly, vol.69, No.4, October 1969.

- Meir, Golda. My Life, New York: Dell Publishing Co., 1975.
- Nadelmann, Ethan A. Israel and Black Africa: a Rapprochement?, the journal of modern African studies, Vol.19, No 2, 1981.
- Nashif, Taysir. Nuclear Weapons in Israel, New Delhi: S.B. Nangia, 1996.
- Nye, Joseph S. Soft Power: The Means to Success in World Politics. New York: Public Affairs, 2004.
- Oded, Arye. Africa in Israeli Foreign Policy—Expectations and Disenchantment:Historical and Diplomatic Aspects, Israel studies, volume 15, number 3, Fall 2010.
- Oded, Arye. Africa and the Middle East conflict, Boulder, co: Lynne Rienner, 1987.
- Ojo, Olusola.Africa and Israel: Relations in perspective, Boulder: Westview press,1988.
- Polakow- Suransky, Sasha. the Unspoken Alliance: Israel's Secret Relationship with Apartheid South Africa, New York: Pantheon Books, 2010.
- United Nations, General Assembly, Official Records, Fifth Emergency Special Session. New York, 1967.

المواقع الإلكترونية

- Israel Ministry of Foreign Affairs, Israel's Diplomatic Missions Abroad, Available at (www.mfa.gov.).

Israel and Africa, Jerusalem Post Editorial, 1223:48 2011/22/. At:

- http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/Article.aspx?id=250634
- The American-Israeli Cooperative Enterprise 1988 at (www. israel.org./ j source/Immigration).
- MASHAV Annual Report 2009, at ahht://mahav.mfa.gov.il/mfm/ Data/183800pdf.Accessed at 9 /9 /2010.

- The Zionist conspiracy to divide the arab states into small units, the free arab voice, July22, 20. At. www.freearabvoice.org.
- http://mashar.mfa.gov.il.

- محمد جمال عرفة، جنوب السودان يتسلح.. والوحدة تترنح !، إسلام أون لاين ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٨. متاح في:

- http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1229964089059&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

- د. عمر سالم عمر بابكور، التضامن العربي الإفريقي تجاه القضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨١م، جامعة أم القرى نقلا عن:

http://www.soltan-sat.com/vb/showthread.php?t=1318

المؤلف في سطور

د. حمدي عبدالرحمن حاصل على شهادة الدكتوراة في العلوم السياسية من جامعتي القاهرة وميرلاند الأمريكية بنظام الإشراف المشترك عام ١٩٩٠.

- يعمل حاليا أستاذاً للعلوم السياسية بمعهد دراسات العالم الإسلامي في جامعة زايد، دبي منذ عام ٢٠٠٢، وهو أيضاً أستاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. وقد أسس وأدار برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة خلال المدة من ٢٠٠٠- ٢٠٠٢.

-حائز على جائزة الدولة المصرية في العلوم السياسية عن كتاب (قضايا في النظم السياسية الإفريقية)، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، مصر، ١٩٩٨.

- أشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراة في العلوم السياسية في مصر وخارجها.

- نائب رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية في بريتوريا (٢٠٠١-٢٠٠٥)، وهو أيضاً عضو المجلس الاستشاري للشبكة السويدية لدراسات السلام والصراع والتنمية.

-شارك في العديد من المؤتمرات الدولية وله العديد من الدراسات والكتب المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية، منها: - الخطاب الإسلامي في

إفريقيا. القاهرة: دار الهلال، ٢٠١٣ - مصر والتنافس الدولي في إفريقيا. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤ - الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٦٢ من دراسات استراتيجية، ٢٠١١)؛ العرب وإفريقيا في زمن متحول (القاهرة: دار مصر المحروسة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)؛ الاتجاهات الحديثة في دراسات النظم السياسية: إفريقيا نموذجاً (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)؛ إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل؟ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧).

- Regional Integration in Africa: Bridging the North- Sub-Saharan Divide (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 2011); State versus society in Egypt: Consolidating democracy or upgrading autocracy. African Journal of Political Science and International Relations, vol. 4, no. 9, (2010): 319 - 329; Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective. African Security Review, vol.19, no.1 (2010): 20 - 32; The State and civil society in Africa: A North African perspective, African Journal of Political Science and International Relations vol. 3, no.2 (February 2009): 066–076.

مطبعـــة كـــركـــي
قريطم - بيروت - تلفاكس: 862500 1 961+
E-mail: print@karaky.com